كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

648

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 06 نيسان 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

هل يقرأ بوتين
مقالات «حتّر»؟
06

توزيع «المساعدات»
فوضى وفساد
09

أرقام منقوصة حول
الحرب والإعمار
12

تهريب «العواس»
أرقام قياسية
15

الافتتاحية

«جنيف» ضمن التفاعلات الجديدة

يعود الحديث عن مؤتمر جنيف إلى واجهة الحدث السوري بعد غياب لم يتجاوز الشهرين، وتأتي العودة هذه المرة نتيجة وترجمة واضحة لمجموعة من الأمور الداخلية والإقليمية والدولية التي من الممكن تلخيصها بما يلي:

أولا، إنّ قصر «الوقت المستقطع» بين نهاية الجولة الثانية وانطلاق الجولة التي ستليها، مقارنة بالوقت الذي صرف بين «جنيف-1» وبين انعقاد «جنيف-2»، يعكس تسارعاً كبيراً في عملية ترجمة التوازن الدولي الجديد على الساحة العالمية، تسارعاً في التراجع الأمريكي- الغربي، وتسارعاً في صعود الروس وحلفائهم. وهو تغير إيجابي يخدم قضية الشعوب جميعها لأنه يكرّس تراجع عدوها الأول «واشنطن»، وينبغي لذلك التفاعل مع هذه العملية إيجابياً وتقديم كل ما يلزم لتسريع وتائرها، بما فيها سياقات ومسارات حل الأزمة السورية.

ثانيا، إنّ جنيف، وفي السياق ذاته، هو هجوم من الحركة للقوى المناهضة للهيمنة الأمريكية وهو، بعد التشكيك الروسي المعلن رسمياً بأهلية واشنطن للعب دور الراعي لجنيف في ظل سلوكها المعرقل، سيتحول إلى نقطة جديدة لتثبيت التوازن الدولي الجديد بعد أن شارفت هذه المهمة على الانتهاء بخطوطها العريضة في أوكرانيا، تزامناً مع سلسلة الهزائم الجزئية التي يعانيها معسكر واشنطن في مصر، وفي تشقق مجلس التعاون الخليجي، وتأزم الوضع التركي، والتفاعلات المالية على النظام المالي العالمي الناجمة عن العقوبات الغربية على موسكو وردود الفعل الروسية عليها، وغير ذلك من التراجعات التي تعيشها المنظومات والمؤسسات التابعة لهذا المعسكر والتي غدت ظلاً لتوازن قديم آن زمن إزاحته عن وجه الأرض.

ثالثا، إنّ العودة إلى جنيف تؤكد مرةً أخرى على أن الحل السياسي للأزمة السورية استحقاق موضوعي لا بديل عنه، وأن انعقاد المؤتمر بحد ذاته إذ شكل في حينه هزيمة وفشلاً لكل المتشبثين بمقولات «الحسم» و«الإسقاط»، فإن انعقاد جولة جديدة منه تؤكد أن ما فشل في الجولات السابقة ليس فكرة الحل السياسي وإنما التصور الأمريكي عن أسلوب هذا الحل ومخرجاته. أي أنه إذا كانت الرؤية الأمريكية للحل السياسي قد منيت بالفشل، فإنّ الإعلان عن الجولة الجديدة يعني أنها ستدار بمنطق مختلف يلبي الضرورات الموضوعية بشكل أفضل، على صعيد كل من تمثيل المعارضات السورية وجدول الأعمال، والتمثيل الإقليمي.

رابعاً، وإذا كان المناخ السياسي الذي وفره انعقاد «جنيف-2»، رغم عيوب التمثيل، قد سمح بإجراء سلسلة من الهدنات والتسويات التي انعكست إيجاباً على مجمل الشأن السوري، وسمح بحلحلة بعض القضايا الإنسانية العالقة، فإنّ جولةً قادمة بتمثيل أكثر موضوعيةً ستسمح بتقدمٍ واسع وسريع في هذه المجالات الضرورية والعاجلة.

خامساً، إنّ صمود الهدنات والتسويات رغم تعثر جنيف، يدلل على حاجة موضوعية لها، ويشير إلى رغبة شعبية واسعة في استمرارها وتوسيعها، الأمر الذي يقدم اثباتاً إضافياً على صوابية التوجه نحو الحل السياسي وغياب أية بدائل حقيقية له.

سادساً، إنّ نجاح جنيف في تحقيق مهماته الثلاث الأساسية: «إيقاف التدخل الخارجي، وقف العنف وإطلاق عملية سياسية» بما يتضمنه ذلك من محاربة للإرهاب، يعني تأميناً للحد المطلوب من الوحدة الوطنية لاستكمال إنهاء العنف ومحاربة الإرهاب عبر إطلاق عملية سياسية حقيقية تمهد لإحداث التغيير المطلوب.

تلقي جملة الحقائق السابقة على كاهل الوطنيين السوريين مسؤولية إضافية تتمثل بإنجاح جنيف، وذلك عبر الضغط لسحب جميع «الأوراق» من يد ائتلاف الدوحة وأشباهه وعلى رأسها حل ملفات المعتقلين السوريين والمخطوفين والمهجرين الذين لا يجوز بأي من الأشكال تحويلهم إلى أوراق للتفاوض، وإلا فإن إبقاء هذه الملفات معلقةً سيعني منح عملاء واشنطن حق الحديث باسم جزء من الشعب السوري الأمر الذي لا يمس السيادة الوطنية فحسب، بل وينتهكها.

لعنة الهاون..

إنترنت

بوغدانوف يبحث الأزمة السورية مع جميل

عشية إعلان الأمين العام للأمم المتحدة بدء التحضير لمؤتمر «جنيف-3»، بحث نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف وممثل جبهة التغيير والتحرير المعارضة السورية قدري جميل في موسكو الاثنين الماضي المسار اللاحق للمفاوضات السورية، حيث تم تبادل وجهات النظر بخصوص الوضع الراهن في سورية وحولها في إطار مواصلة المفاوضات السورية عبر مؤتمر جنيف.

كما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش يوم الخميس اتمام الاتفاق على أجندة الجولة الثالثة من مفاوضات جنيف، مؤكداً أن «النزاع المسلح الدموي في سورية لا يحل بالقوة العسكرية ويمكن تسويته بالأساليب الدبلوماسية وحدها وأن المفاوضات السورية- السورية لم تستنفد إمكانياتها إطلاقاً ويجب استئنافها سريعاً».

وحول أجندة المفاوضات المتفق عليها قال لوكاشيفيتش إنها تشمل وقف العنف ومكافحة الإرهاب، وتشكيل حكم انتقالي بمشاركة ممثلي الحكومة وقطاعات مختلفة من المعارضة، بالإضافة إلى قضايا أخرى مرتبطة ببيان جنيف1، مشيراً إلى أهمية ألا تكون الاتفاقيات مفروضة على الأطراف السورية بل متوافق عليها فيما بينها. كما أكد ضرورة إعطاء وفد المعارضة أكبر قدر من التمثيل لزيادة إمكانية المعارضات على عقد الاتفاق وضمان التنفيذ العملي لما سيتم الاتفاق عليه عبر الحوار.

«وجع ورق»

بعد عشرين سنة من معاناتي المتصاعدة
من بعض الأعراض والأوجاع الصدرية القلبية
وتحججي بوجود أولويات تانية عملية
و«نضالية» وحتى نفسية أقرب لحالة الانكار
والاستقواء على الجسد لحد ما قربت انهار..
وبالوقت يلي دائماً كان في مين يعصبني
ويستفزني و«ينال» من مواقفي العامة والخاصة..
اضطريت روح راجع طبيب قلبية فلجني
بتشخيصو يلي كنت مفكرو قصة «خدر وتشنج
عصبي ونفسي المنشأ مو عضوي» قام الدكتور
بعد الفحص وقياس الجهد وتصوير الايكو قلي
دفعة واحدة: شوف يا سيد معك شي اسمو
متلازمة نقص تروية هي مجموعة من انسداد
شرايين، وخوارج انقباض، واختلال بالشوارد
وبالضغط الشرياني، ورجفان أذيني من سماته
أنه مولد للخثرات يلي ممكن تسبب جلطات
دماغية.. وفينا نساوي بالون وشبكة ليساعدوا
بس هدول مو حل جذري..! وبعدين خفف شوي
لهجتو ليوصلي الخبر شوي شوي: وبيجوز نكون
بحاجة لزرع قلب.. يعني شغلة مو سهلة..!
من كتر صدمتني تدريجياً بالشغلات يلي عم
يحكيلي باها ومالي فهمانها طبياً صار مخي
يفسرها سياسياً وهو «الدكتور» عم يبهدلني
بنبرتو: شلون هامل حالك كل هالسنين! وسرحت..
يعني وضع قلبي متل وضع سورية والفرق أنو
الدم إلو وظيفة محددة بقلبي وجسمي ليعيش
بينما الدم عم يلطخ كل شي بسورية اليوم يلي
كمان طلعت عايشة متلي ع التشنج وارتفاع
الضغط والاستياء عند الناس.. وشوارد الثروة
فيها عندها خلل بالتوزيع والعدالة.. وهي عوارض
ضلت مهملة لسنوات.. وفوقها شرايين التواصل
بسورية بين كل يلي فوق وكل يلي تحت كانت
مسكرة يعني ما بتوصل لنتائج ملموسة.. وصارت
هلأ هي الشرايين مسكرة ميدانياً بتقطيع
الطرقات والحصار وإعلان الدويلات.. ومتل ما
أنا ما عندي انتظام عام أو حتى نظام غذائي
منسجم ومتناغم ووقاية مسبقة يللي عم يسبب
خثرات وخوارج انقباض.. هي فيها خثرات الفساد
الكبير يلي بتضيق شرايين الثروة المنهوبة بس
لقنواتها هي ولتساوي خلل بالوظيفة العامة..
ويتكرس الرجفان الأذيني يلي هو اقتصادي
واجتماعي وأمني بالحالة السورية وبللي ممكن
يساوي جلطات قاتلة.. ليش شو فينا نسمي يلي
عايشينو اليوم؟ وليكنا تيناتنا صار بدنا زرع قلب..
يعني تغيير كلي لحتى الجسم يضل سليم أو
بالأحرى يرجع يتعافى نسبياً..!!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مهمات العمال في تشغيل المعامل

يتعرض العمال السوريون لضغوط مختلفة له علاقة مباشرة بالأزمة مثل عمليات التهجير والنزوح من مساكنهم التي كانت تؤويهم، إلى أماكن أخرى أوقعت عليهم عبئاً إضافياً للأعباء الأخرى التي يتحملونها يومياً في مقدمتها الوضع المعيشي المتردي بسبب ضعف الأجور، والذي يقابله في الطرف الثاني ارتفاع جنوني للأسعار التي تعلن عنها الحكومة يومياً عبر الصحافة والتصريحات بأنها انخفضت، أو في طريقها للانخفاض، ولكن واقع حال الأسواق يقول عكس ما تدلي به الحكومة بتصريحاتها التي لاتسمن ولا تغني من جوع، هذا الجوع الذي استوطن عند العمال ومن يشبههم من الفقراء الذين لا دخل لهم يسد الرمق ويسكت بعضاً من الجوع الحقيقي المصاب بدائه عموم الفقراء.

تطورات الأزمة الوطنية وتعقيدات حلها سلمياً، التي تعمل الأطراف المتشددة على إدامتها، هي شماعة تعلق عليها العديد من الأطراف موقفها من حقوق العمال، ومطالبهم، وفي مقدمة الحقوق دفع أجور العمال في وقتها، وهذا حق كفلته القوانين، والدستور، لا يجوز التلاعب به أو تقديم التبريرات لتأخير دفعه مهما كانت الأسباب التي تقدمها الحكومة أو الإدارات التابعة لها التي ينبغي أن تعمل على تأمين الموارد الكافية لدفع أجور العمال من مطارح مختلفة أهمها مطارح النهب والفساد الكبير، والأخرى من خلال إعادة تشغيل المعامل التي يمكن إعادة تدويرها بطاقات إنتاجية مرتفعة، والعمال لهم مصلحة حقيقية في العودة إلى معاملهم التي يمكن إعادة تشغيلها، ويجري التباطؤ بذلك، أو تعطيلها لغاية في نفس يعقوب، وحتى لا يكون «ليعقوب» المفترض دور في تعطيل تشغيل المعامل لا بد أن يكون هناك طرف ثان له مصلحة حقيقية في عملية التشغيل، خاصةً وأن تجربة إدارة الاقتصاد الوطني على الطريقة الليبرالية مازالت حاضرة ومستمرة وهذا الأمر يعيد إنتاج التخريب الذي مارسه الليبراليون في إدارتهم التي انتجت في جزء مهم منها الأزمة الحالية، ومن هنا فإن النضال من أجل مطالب العمال وحقوقهم بما فيها أجورهم مرتبط إلى حد كبير بالدور المفترض أن يلعبه العمال والنقابات بالإشراف على إعادة التشغيل بما فيها مدخلات الإنتاج ومخرجاته، حيث يكمن الفساد الكبير مستفيداً من نفوذه المتضخم في مفاصل الدولة المختلفة، وتجربة النقابات المشاركة في اللجان الإدارية لا يمكن البناء عليها للسير في إعادة التشغيل الحقيقية لأنها مفصولة عن إرادة العمال ودورهم المفترض في انتخاب من يمثلهم في الإشراف المباشر على العملية الإنتاجية والاشتراك الفعلي في الإدارة.

إن لدى الطبقة العاملة السورية والحركة النقابية فرصة تاريخية للمساهمة في إعادة صياغة نموذج اقتصادي جديد يحقق نسب النمو المطلوبة للتنمية الحقيقية، ولتحقيق العدالة الاجتماعية بما فيها إعادة توزيع الثروة لمصلحة أغلبية الشعب السوري.

الاعتقال والحرمان من الرواتب يطال عاملين لدى الدولة..!

لم يعد خافياً على أحد أن هناك من يعمل على توتير الأوضاع، واستمرارية هذه الأزمة وإطالة أمدها لإتاحة الفرصة لهم لمزيدٍ من النهب والفساد والتخريب، وهم جزء من أسباب انفجار الأزمة دون أن يوضع لهم حد أو يحاسبوا!!.

■ دير الزور – مراسل قاسيون

اعتقال وتشليح على الحواجز

يقول المثل الشعبي « اجت الحزينة لتفرح ما لقت إلها مطرح » وهذا هو حال كثير من العاملين في دوائر ومؤسسات الدولة ومعاملها الذين أجبرتهم الاشتباكات المسلحة إلى المغادرة إلى أماكن أكثر أمناً نسبياً في الأرياف والمدن الريفية في محافظة دير الزور، لكنهم مضطرون تحت ضغط الحياة المعيشية إلى العودة للمدينة لقبض رواتبهم الهزيلة، والتي لا تسمن ولا تغني من جوع.. بل هي لقمة الرمق الأخير الذي يكفل لهم البقاء على قيد الحياة.. وهذه اللقمة مغموسة بالخوف والرعب على الطرقات سواء من حواجز المسلحين الذين يستهدفون من يعارضهم، ومن الحواجز الرسمية حيث يضرب لهم «فيش» ويعتقلوا لأي سبب تافه، وأحياناً دون سبب لوجودهم في مناطق معينة أو انتمائهم لها..

أما من اضطروا إلى الرحيل إلى محافظات أخرى فعليهم الحضور شخصياً لقبض رواتبهم رغم الأخطار، ورغم خسارتهم على الأقل ثلث رواتبهم إذا لم نقل نصفها، وبعضهم لا يستطيع الحضور لأسباب صحية أو عائلية..

أما الشباب فعليهم دفع إتاوة وخوّة لبعض الحواجز، وكنّا قد كتبنا سابقاً عن حاجز على مدخل مدينة السلمية أثناء إغلاق طريق تدمر دير الزور، وحالياً أحد الحواجز الواقعة على مدخل حمص من جهة تدمر، حيث يفرض عليهم دفع مبلغ ألف ليرة لمعلم الحاجز ويقوم مرافق الباص أو سائقه بإبلاغ الركاب سلفاً قبل الوصول إليه

أحد الحواجز الواقعة على مدخل حمص من جهة تدمر، يفرض على المواطنين دفع مبلغ ألف ليرة لمعلم الحاجز!! هذه الممارسات تزيد توتير الأوضاع وفقدان الثقة بدور الدولة وأجهزتها وتدفع هؤلاء العاملين نحو التطرف والعمل المسلح

بالاستعداد لذلك، وخاصةً للعمال الفقراء الذين اضطروا للذهاب إلى لبنان للعمل حيث يعتبرون صيداً دسماً له علماً أن أغلبهم ذهب للحصول على ما يساعد به إعالة أسرهم الذين سحقتهم الأزمة والغلاء..

المعلمون وعمال الكهرباء أول الضحايا

شملت الاعتقالات العديد من المعلمين كونهم أوسع قطاع للعاملين في الدولة، وقسمٌ أوقفت رواتبهم بسبب عدم قدرتهم للذهاب إلى دير الزور لأسبابٍ عديدة، ولإعادة صرفها عليهم مراجعة الجهات الأمنيّة والحصول على موافقتهم، وهذا ما يزرع عدم الثقة حيث يعتبرون ذلك مؤشراً لاعتقالهم عند مجيئهم فيضطرون لعدم الذهاب وهذا ما سيعرضهم للفصل التعسفي وهو غالباً ما تمارسه الحكومة بالقوائم التي تنشرها كل فترة بحجة الفساد الإداري والمالي، وكذلك حرم بعض عمال الكهرباء في البوكمال أيضاً من رواتبهم رغم كونهم على رأس عملهم ويقومون بواجبهم..

لا شكّ أن هذه الممارسات تزيد توتير الأوضاع وتزيد فقدان الثقة بدور الدولة وأجهزتها وتدفع هؤلاء العاملين نحو التطرف، لذا يجب إيقاف هذه الممارسات وفتح الآفاق أمام عودة العاملين لقبض رواتبهم، وخاصةً أن المصالحات الأخيرة تجري مع مسلحين، وتجري تسوية أوضاعهم واستمرارية هذه الممارسات ليست في مصلحة الشعب والوطن ، ويجب محاسبة المسؤولين عنها!!.

المحاكم العمالية: «ماراثون» مع القضايا..!

أخيراً وبعد طول انتظار بدأت المحاكم العمالية المعطلة منذ سنوات عملها كي تأخذ دورها الفعلي والمطلوب في إنصاف العمال، دون التحيز لأحد الأطراف

وحل آلاف النزاعات التي كان سببها قانون العمل رقم 17 لعام 2010، وقد أكدت تسريبات من مصادر عدَّة أن المحاكم العمالية بدأت عملها منذ ما يقارب الشهرين تقريباً، للفصل في الدعاوى العمالية المتراكمة منذ سنوات، وبمعدل لا بأس به يصل لحدود مائة دعوى عمالية في اليوم.

السؤال هنا: إن كانت الوزارة صادقة بعدد الدعاوى التي لديها، والمقدرة بستة آلاف، فإنه وخلال ثلاثة أشهر أو أكثر بقليل يجب أن تنهي وتبت في كل القضايا العالقة منذ سنوات دون حل.. فلماذا كل هذا التباطؤ والتأخير؟!!.

الطامة الكبرى أن الجميع اعترفوا بمن فيهم الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة طيلة تطبيق هذا القانون، وشاطروا الاتحاد العام للنقابات برأيه أنه كان جائرا بحق العامل، ولم ينصفه بل أتاح الفرصة لأرباب العمل للتحكم بمصير آلاف العمال وعائلاتهم ليكونوا تحت رحمة عقود عمل وهمية، وغير موثقة تهرباً من أي شكل من الالتزام بهؤلاء من دفع ما يترتب عليهم من رسوم تأمينات اجتماعية، ووضع رواتب متدنية لمنع أي مسؤوليات ملزمة في حال أي شكوى قد يتقدم بها العامل، وإلزام العامل بتوقيع استقالته مسبقاً مع توقيع عقد عمله، وغيرها من الإشكالات التي كانت تتطلب وجود محاكم عمالية فاعلة على الأرض لا بالاسم فقط!!.

إن الاهتمام بالقضايا العمالية ضروري جداً لأن القطاع العمالي هو من أهم القطاعات المنتجة والمؤثرة في الإنتاج، من هنا فإن وجود المحاكم العمالية قد ولد الثقة لدى العمال بأن حقوقهم محفوظة لدى القطاع الخاص، وبالتالي يساهم في تحسين بيئة العمل، لكن المشكلة عند أرباب العمل الذين اعتبروا أن هذه المحاكم لعبت دوراً سلبياً في بيئة العمل لديهم بسبب تجاوز بعض العمال حدودهم في التعامل مع القطاع الخاص معتمدين في ذلك على وجود مثل هذه المحاكم.

تسريبات عمالية أكدت بوجود أكثر من عشرين ألف دعوى لم تبت فيها، لذلك يبقى السؤال: لماذا هذا الإجحاف بحقوق العمال؟!.

مطالبات نقابية بتوظيف الخريجين الجدد

■ دمشق – مراسل قاسيون

المؤتمر الذي انعقد تحت شعار «حماية الثروة الحيوانية وتنميتها واجب وطني» شهد كالعادة مداخلة جادة من الدكتور النقابي والباحث نورالدين حناوي رئيس شعبة الثروة الحيوانية بريف دمشق الذي لو أخذ بالمداخلات التي قدمها خلال المؤتمرات النقابية بمحمل الجد لكانت حال الثروة والأطباء والبحث العلمي ومعهم أوضاع النقابيين بألف خير، مطالباً بالتسهيلات من أجل إدخال الأتبان والاعلاف وضرورة تطوير اللقاحات البيطرية المحلية وحمايتها، داعياً المعاهد البيطرية والثانويات البيطرية للقيام بالدور المنوط بها.

بدورهم طالب بعض الأطباء البيطريين بتوظيف الخريجين من زملائهم الأطباء البيطريين بشكل سنوي أو دوري أسوة بالمهندسين والزراعيين، وليس عن طريق المسابقات كما يجري، مع التأكيد على غياب بحوث الصحة الحيوانية والبيطرية، وعدم وجود تخصصات أو كليات تخصصية مع ضرورة تأهيل الطبيب البيطري.

في حين طالب مندوب الاتحاد الفلاحي بدعم معامل الأدوية المحلية وخاصة المتعلقة بالدواجن، ودعم علفي للدواجن أسوة بالأبقار والأغنام وحتى الخيول، على الرغم من المقنن العلفي الأخير لا يشكل إلا جزءاً يسيراً جداً من المطلوب للدواجن، مشيراً إلى تراجع خطة المحاصيل العلفية مع تراجع الاهتمام بقطاع الدواجن في المجال التسويقي.

ثمة غياب لبحوث الصحة الحيوانية والبيطرية وعدم وجود تخصصات أكاديمية عليا

المستغرب أنه وأثناء الرد والتعقيب على المداخلات رغم أهميتها والمطالب التي وردت فيها، حيث أشار رئيس نقابة الأطباء البيطريين في سورية أنه لا توجد طلبات خاصة للأطباء البيطرين، مؤكداً في الوقت ذاته على ضرورة إحداث الهيئة العامة للثروة الحيوانية تتضمن كل المديريات والمؤسسات الخاصة بهذا القطاع وإعطائها الدور المطلوب.

وعلى الرغم من ذلك عاد النقيب وأكد على إعطاء الدور الحقيقي للطبيب البيطري ليس في مجال الثروة الحيوانية وحسب، وإنما في الصحة العامة، مشيراً بوجود ما يقارب /200/ مرض مشترك بين الإنسان والحيوان، لتأتي بعدها الأمراض المحمولة على الغذاء على حد تعبيره، ويأتي هنا دور الطبيب البيطري، والتأكيد على تواجدهم في أكثر من وزارة، موضحاً بوجود مشاريع استثمارية «من خزانة التقاعد ونقابة الأطباء البيطريين» مأمولة في مجال معمل الدواء البشري وصناعة العبوات الزراعية، وكذلك مستودع لمستلزمات الأطباء البيطريين مواد أولية، وكذلك مواد نادرة تخص الحيوانات الصغيرة.

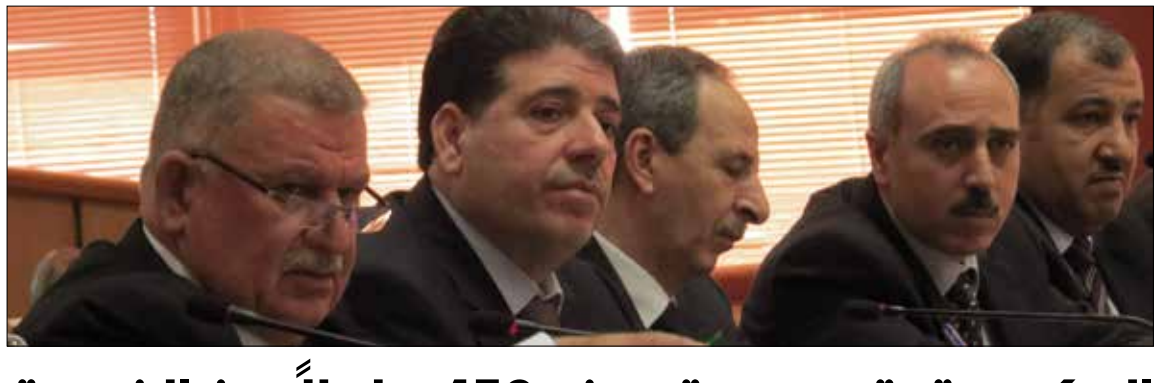

الحكومة «تجود» وتصرف 452 عاملاً من الخدمة

■ محرر الشؤون النقابية

أصدر رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي الخميس الماضي قرارات تقضي بصرف 452 عاملاً من العاملين في مختلف الوزارات والجهات العامة. وبالعودة للقرارات التي صدرت بهذا الخصوص فإن هذا الرقم يعتبر الأعلى منذ استلامه سدة رئاسة مجلس الوزراء، بعد إصداره أربعة قرارات متتابعة تقضي بصرف 244 عاملاً من العاملين في مختلف الوزارات والجهات الحكومية، في كانون الثاني الماضي..

وبحسب مبررات الحكومة المتعلقة بقرارات الصرف، والتي تؤكد أنها تأتي في إطار مكافحة الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى محاسبة المقصرين من العاملين بالوزارات والجهات العامة، فإن قرار الصرف يبقى ضمن العموميات إن لم تحدد تهمة كل مصروف من الخدمة خاصة للرأي العام، فالقرارات الأخيرة التي شملت هذا العدد الكبير من المؤكد أنها تعني إيقاف مورد عائلات بهذا الرقم، وإن حسبنا جدلاً حسب الأرقام الإحصائية ودراساتها أن كل عائلة مؤلفة من خمسة أفراد، فإننا نصل لنتيجة لا سواها أن أكثر من 2500 فرد باتوا من دون أي مورد رزق، وبالتالي إضافتهم للملايين التي باتت تعيش تحت خط الفقر نتيجة الأزمة العميقة التي نعيشها.

لذلك يبقى السؤال: هل الحكومة بإصدارها هذه القرارات قضت على الفساد، أو حتى قلصت منه، الوقائع تقول العكس؟ فما الفائدة بمعاقبة هؤلاء والفساد ينخر في جسم دوائرنا؟!.

من الأرشيف العمالي

يا للعجب!!

■ أبو فهد

أصدر رئيس مجلس الوزراء التعميم رقم 12/10998 تاريخ 2004/12/20 تضمن التعليمات التالية:

المادة 1. يجوز للوزير المختص منح موافقة الخطية بالسماح للعامل أن يجمع بين عمله الوظيفي وبين عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة ضمن الشروط التالية:

أن يقدم العامل إلى الوزير المختص بطريق التسلسل الإداري طلباً يسجل أصولاً يتضمن هذا الطلب نوع العمل الوظيفي في الجهة التي يعمل لديها ويحدد النوع للمهنة أو العمل الخاص الذي يراد الجمع بينه وبين العمل الوظيفي.

أن لا يؤدي العمل الخاص بأي صورة كانت خلال أوقات الدوام الرسمي للعامل صاحب العلاقة

أن لا يكون للعمل الخاص أية علاقة بالعمل الوظيفي مهما كان نوع هذه العلاقة وطبيعتها .

أن يكون للعمل الوظيفي أي تأثير في تحقيق أي مساعدة أو تسهيل للجمع بين الوظيفي والعمل الخاص أو في تحقيق أي نفع أو مكسب بأي صورة كانت .

المادة2: يجري الوزير المختص تحقيقاً في هذا الشأن تقوم به لجنة تشكل بقرار منه يمثل فيها «التنظيم النقابي اللجنة النقابية» الذي يتبع إليه للتثبت من توافر الشروط آنفة الذكر والمعلومات الواردة في طلب العامل وبصورة خاصة موضوع طلب الموافقة لا يؤدي إلى الأضرار بأداء واجبات العمل الوظيفي

المادة 3: يمنح الوزير المختص موافقة الخطية أو يحجبها حسبما يراه مناسباً.

المادة 4: يعتبر كل تراخي في التقيد بشروط الموافقة وكذلك كل مخالفة يرتكبها العامل صاحب العلاقة لكل أو لبعض هذه الشروط مخالفة مسلكية وإهمالاً في القيام بالمعمل الوظيفي ويتعين على الوزير المختص إلغاء موافقته في هذا الشأن فوراً وملاحقة العامل المخالف جزائياً ومسلكياً.

المادة 5: تبليغ هذه التعليمات من يلزم ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون الأساسي للعاملين في الدولة، فإذا كانت التعليمات التنفيذية للقانون رقم 50 لعام 2004 على هذه الشاكلة فلابد أن نقول للطبقة العاملة «العوض بسلامتك» فعقلية البيروقراطيين الذين يسيطرون على مقاليد الأمور في رئاسة مجلس الوزراء على ما يبدو وماضية في توسيع التناقض بين العمال والوطن لأن مثل هذه التعليمات تساهم بشكل مباشر بنشر الفساد لا مكافحته في البلاد، فإذا كان وسطي الراتب لا يزيد عن 6000 آلاف سورية ووسطي الحد الأدنى للمعيشة يزيد عن تسعة آلاف ليرة سورية، فهذا يعني أن الحكومة تدعو العاملين بأجر لاختلاس الفرق بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة، وذلك لتأمين استمرارية الحياة عند العمال وأسرهم ولا سيما أنها تعاقب من يجد عملاً آخر يحافظ من خلاله على الحد الأدنى لمستوى المعيشة بدون أن يلوث نفسه ويكون أحد أدوات النهب في البلاد.

وعلى ما يبدو فإن القائمين على مواقع القرار يظنون أن لدى كل العاملين من الامتيازات ما لدى المسؤولين في الحكومة فهل أصدر السيد رئيس الوزراء تعليماته بإيقاف سيارات الدولة أيام العطل ولا سيما السيارات الخاصة والتي تستخدم في غير المهام المناطة لها، وهل اختصر من سيارات الخدمة الموجودة لدى السادة الوزراء وغيرهم من أولي الأمر، وهل سيادته قام بدراسة عملية لمصاريف السيارات الخاصة لدى المسؤولين من وقود وإصلاح وكم تكلف خزينة الدولة، ولو انعكست هذه المبالغ على رواتب العاملين بأجر لكان كل العمال يرفضون العمل الآخر، ولكن العقلية البيروقراطية لا ترى ولا تسمع، وهي تأكل كل شيء في طريقها طالما «لا يمس شيء من مصالحها الخاصة»، وتقول بأن الوطن بحاجة لأبنائه، فهل هذه المعادلة موجودة في قاموس السلطة التنفيذية أم أنها غدت كلمة حق يراد بها باطل؟!.

■ قاسيون العدد 240 شباط 2005

مؤتمر العمال السوريين 1945

■ فادي نصري

هيمنت القوى المهادنة والإصلاحية على الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية برئاسة محمد صبحي الخطيب، الذي عرف بمهادنته لأصحاب العمل، وتوددِه للسلطة كما وضعت الحكومة آنذاك نشاط الاتحاد تحت مراقبتها، ونتيجة لذلك قرر الحزب الشيوعي السوري مع قوى تقدمية أخرى تشكيل اتحاد نقابي آخر لتحقيق وحدة الطبقة العاملة السورية، وجمع شمل النقابات لهذا تأسس «مؤتمر العمال السوريين» برئاسة النقابي الشيوعي إبراهيم بكري عام 1945 بحضور 112 مندوباً يمثلون 235 ألف عامل، وأصبح المؤتمر يصدر نشرته باسم «نقابات العمال» وتقرر أن تشكل لجنة لكل مهنة أسمها لجنة اتحاد العمال، وصدر كراس يتضمن برنامج عمل الاتحاد وبيانات عن الاتحاد ركزت على توعية الطبقة العاملة ووحدتها، وأرسل المؤتمر رسالة موجهه إلى سكرتارية لجنة الدفاع عن الحريات النقابية في سورية جاء فيها: «إن المؤتمر التحضيري الأول لعمال دمشق يرسل تحية إلى لجنة الدفاع عن حرية النقابات في سورية، والتي تشكلت في فرنسا من أحرار ومفكري الطبقة العاملة الفرنسية، يطلب منها أن تظهر تضامناً فعلياً مع الحركة العمالية في سورية، ومقاومة الحكومة الفرنسية المستعمرة، وأصحاب الشركات والمستثمرين الذين يتخذون جميع الوسائط للنيل من حركتنا ومنظماتنا، نحن مستعبدون، ومحرومون من جميع الحقوق السياسية، والنقابية والاقتصادية نطلب مساعدتكم لنا، ونعلق عليكم وعلى عمال فرنسا، وعلى رأسهم النقابات آمالاً كبيرة، وثقوا بأن مؤتمرنا هذا ما هو إلا عبارة عن خطوة كبرى في طريق تنظيم الطبقة العاملة السورية، وكفاحها للتخلص من نير الاستعمار والاستغلال الوحشي، وإننا سائرون إلى الأمام رغم كل الطرق والأساليب الإرهابية والاستعمارية، ورغم كل الخداع، نقترح عليكم إرسال لجنة منكم لتطلع على أحوال الطبقة العاملة السورية، ولتلتمس الحقائق وما يعانيه العمال من ألم الاستثمار، والإرهاب الوحشي ولمساعدتنا في تنظيم صفوفنا».

وفي الأول من أيلول عام 1945 قرر المؤتمر إرسال وفد إلى مؤتمر النقابات العالمي، غير أن الحكومة الرجعية منعت الوفد من السفر إلى المؤتمر مما أضطر ممثلي النقابات السورية التوجه إلى المؤتمر في عداد وفد لبنان النقابي، وقد أيد الوفد السوري واللبناني اقتراحا حول تكوين اتحاد نقابات عالمي والانتساب إليه.

تقرير: 54,69% من احتجاجات مصر.. عمالية

أصدرت بعض مراكز الأبحاث المصرية تقريراً عن الحراك الاحتجاجي خلال فبراير 2014 في مصر، حيث أشار التقرير إلى تصاعد الاحتجاجات المطلبية الاقتصادية والعمالية وتراجع الاحتجاجات التي تقودها حركة الإخوان، وجاء فيه:

■ إعداد: قاسيون

الاحتجاجات من منظور كمّي

شهد شهر فبراير 2014 تنظيم 1044 احتجاجاً، بمتوسط قدره 37 احتجاجاً يومياً، وثلاثة احتجاجات كل ساعتين.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم تعد أيام الجمعة هي الأعلى احتجاجاً، كما تعودنا خلال النصف الثاني من عام 2013، خاصة بعد أحداث 30 يونيو، واحتلال «الإخوان» للساحة الاحتجاجية خلال هذه الفترة، وهو ما يعد أحد مؤشرات انخفاض الكثافة الاحتجاجية لأنصار جماعة «الإخوان».

الاحتجاجات من منظور كيفي

تصدرت الفئات المحتجة من أجل حقوق العمل الحراك الاحتجاجي، خلال شهر فبراير الماضي، بـ 571 احتجاجاً بنسبة 54,69% من إجمالي احتجاجات الشهر، بشكل مثل عودة ساخنة للاحتجاجات الممثلة عن حقيقة مطالب الشارع المصري الاقتصادية.

مثلت القطاعات المحتجة من أجل حقوق العمل أحد أهم المؤشرات الخطيرة، لكونها قطاعات جاءت في معظمها حيوية و إستراتيجية، حيث كان القطاع الطبي في مقدمة هذه الفئات، ونفذ 155 احتجاجاً، تلاه عمال المصانع والشركات بـ 136 احتجاجاً، العاملون بمؤسسات الدولة كموظفي البريد وغيرهم بـ 122 احتجاجاً، والعاملون بالقطاع التعليمي 47 احتجاج.

جاء «الإخوان المسلمون» ومؤيدوهم في المركز الثاني، بعدما نظموا 346 احتجاجاً بنسبة 33,14% من احتجاجات الشهر الماضي، بشكل يعكس انخفاضاً كمياً واضحاً في احتجاجات أنصار الجماعة بنسبة 50% على أقل تقدير، وبالمقارنة مع احتجاجاتهم خلال ديسمبر من العام السابق.

خرج الأهالي و المواطنون في 91 احتجاجاً خلال شهر فبراير، تلاهم الناشطون في 20 احتجاجاً، وتراجعت احتجاجات الطلاب حيث نفذوا 11 احتجاجاً فقط، نتيجة لقضائهم إجازة النصف الدراسي الأول، بعدما كان الطلاب يحتلون المركز الأول في الخريطة الاحتجاجية على مدار الأشهر الماضية. كما شهدت الخريطة الاحتجاجية احتجاجا للأطفال يطالبون فيه بالحد من العنف الممارس ضدهم ويطالبون بقوانين تحميهم وتضمن حقوقهم.

الأسباب و المطالب الاحتجاجية

شهد شهر فبراير 2014، تغييراً جذرياً في مطالب الاحتجاجات، حيث عادت المطالب الاقتصادية ـ الاجتماعية لتتصدر المشهد الاحتجاجي من جديد، ولتتصدر الأسباب الاحتجاجية لشهر فبراير، بنسبة 58,24%.

مثلت المطالب الخاصة بالمستحقات المالية، وعلى رأسها الحد الأدنى للأجور، قائمة المطالب الاحتجاجية عامة. وشهد فبراير 403 احتجاجات للمطالبة بمستحقات مالية، وهنا يأتي تأخير تنفيذ قرار الحد الأدنى للأجور المحفز الرئيسي لتلك الاحتجاجات. كما خرج 50 احتجاجاً للمطالبة بالتثبيت، 12 احتجاجاً للمطالبة بإقالة مسؤول، و10 احتجاجات للمطالبة بسحب الثقة من مجالس بعض النقابات المهنية.

وفي الأساليب والأشكال الاحتجاجية خلال الشهر، نفّذ المحتجون 165 وقفة احتجاجية، 139 تظاهرة، 49 إغلاق هيئات، 37 اعتصاماً، 22 تجمهراً.

جغرافيا الأداء الاحتجاجي

كعادتها، تصدرت العاصمة المشهد الاحتجاجي بعدما شهدت 144 احتجاجاً، بنسبة 14% من احتجاجات الشهر، تلتها الإسكندرية 138 احتجاجاً بنسبة 13% ، ثم كفر الشيخ في المركز الثالث 96 احتجاجاً بواقع 9% من الاحتجاجات.

جاء في المركز الرابع محافظة الشرقية بـ 83 احتجاجاً، فيما شهدت الجيزة 59 احتجاج، تلتها كل من السويس بـ 53 احتجاجاً، والغربية 52 احتجاج ثم القليوبية بـ 42 احتجاجاً.

■ *عن وكالة أنباء العمال العرب بتصرف

نحتاج لنقابات قوية ومستقلة.. ديمقراطية وطبقية

أكدت «الكسندرا ليبري»، رئيس قسم الإعلام والاتصال باتحاد النقابات العالمي في كلمة لها خلال فعاليات ملتقى الاتحادات النقابية العربية التي انعقدت في الخرطوم نهاية شهر آذار الماضي، تحت شعار «الاتحادات المهنية العربية، تحديات الواقع وآفاق المستقبل».. «أن التطورات الأخيرة في الدول العربية علمتنا أنه يجب علينا أن نتطلع الى المستقبل، ونرى التغييرات التي تبحث عنها الشعوب» متسائلة: «فما هي رؤية اتحاد النقابات العالمي للعالم العربي وأفريقيا مما يجري؟ وما هي استراتيجية اتحاد النقابات العالمي كمنظمة نقابية دولية تجاه العمال العرب؟ ولماذا ينبغي على المنظمات النقابية العربية أن تصغي للنداء وتنضم إلى صفوف اتحاد النقابات العالمي؟!».

وأضافت ليبري: «إن كافة جهود اتحاد النقابات العالمي تهدف إلى توحيد الطبقة العاملة بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الجنسية أو العقيدة الدينية أو الأيديولوجية في النضال من أجل الحقوق الاجتماعية للعمال، والنضال من أجل مصالحهم الخاصة، من أجل أن يبنوا معاً مجتمعات مزدهرة دون استغلال الإنسان لأخيه الإنسان».

وأشارت ليبري: «أن جهود اتحاد النقابات العالمي تهدف الحصول على مستقبل أفضل للشعب العربي، وقوى عاملة متعلمة والمدفوعة الأجر جيداً مع ضمان حقوق الضمان الاجتماعي، والاكتفاء الغذائي، ونظام امدادات حديثة للمياه، والتعليم النوعي والنظام الصحي، ونظام نقل فعال وبأسعار معقولة، مستقبل توظف فيه الموارد الطبيعية لمصلحة الشعوب أنفسهم ومن أجل ازدهار المجتمع».

وختمت ليبري كلمتها بالقول: «إننا على يقين أن هذا لن يظل فقط رؤية، لقد ناضل أسلافنا ضد الاستعمار والإمبريالية، ناضلوا من أجل الحقوق والحريات النقابية، حاربوا من أجل ما يتمتع به العمال اليوم، إن واجبنا هو أن يستمر هذا المسار بمزيد من التصميم والنجاعة، ولهذا سيواصل اتحاد النقابات العالمي توظيف كل إمكانياته لدعم المنظمات النقابية في البلدان العربية، ولدعم منظمتهم، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ولتصبح هذه الرؤية حقيقة، نحتاج إلى منظمات قوية ومستقلة، وديمقراطية وحديثة ومناضلة، وطبقية من شأنها أن تناضل يوما بعد يوم لتلبية الاحتياجات المعاصرة للشعوب العاملة.. هذا هو التزامنا».

د. عبدو في مجلس الشعب:

المطلوب حشد جميع القوى لرد العدوان التركي السافر

ألقى الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، مداخلتين في جلسات مجلس الشعب المنعقدة بتاريخ 30-2014/3/31 وبحضور أعضاء من الحكومة، جاء فيهما:

لا بديل عن الخيار السياسي والحوار بين السوريين

● جلسة 2014/3/30

السيد الرئيس، السادة الزملاء..

إن شعبنا وبلدنا يعيش وضعاً استثنائياً مصيرياً منذ ثلاثة أعوام، والجديد في الأمر هو العدوان التركي المباشر بالدعم والإسناد للمجموعات المسلحة في ريف محافظة اللاذقية، وهذا يتطلب حشد جميع القوى لدعم جهود الجيش العربي السوري لرد العدوان والحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني.

وأثبتت الأحداث أن لا بديل عن الخيار السياسي والحل السلمي والحوار بين السوريين بعد إنجاح مؤتمر جنيف الذي يفترض أن يلجم أي تدخل خارجي مباشر وغير مباشر في دعم العنف والإرهاب في سورية.

السيد الرئيس.. فيما يتعلق بموضوع المصالحات والتسويات والهدنات في حلب وريفها، فقد نضجت الظروف بشكل كبير لإجراء اختراقات كبيرة.

وأرجو من الجهات المعنية في محافظة حلب المساعدة والتجاوب مع هذه العملية الهامة جداً لمستقبل سورية ولخروجها السريع من هذه الأزمة، وخاصة في مناطق «السفيرة والهَلّك وبستان الباشا والشيخ مقصود والحيدرية وعندان وحيان وحريتان وأتارب» وغيرها، أسوة بالتجارب الناجحة في مناطق سورية المختلفة وهذه الجهات بحاجة إلى أن تغيّر سلوكها وترسل برسائل حسن نية في هذا الاتجاه.

ألفت النظر إلى الظلم الكبير الذي وقع على عاتق أهلنا في حلب وخاصة ما يتعلق بإغلاق المعبر «معبر الذل»، فالوصول إلى مدينة حلب من ريفها يستغرق /12/ ساعة وأكثر من /3000/ ألف ليرة مصاريف نقل، هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى تم صرف المئات من العاملين تعسفياً من وظائفهم واعتبروا بحكم المستقيلين، وهم غابوا عن دوائرهم لأسباب خارجة عن إرادتهم- وهو اغلاق المعبر. هذا يسيئ إلى المواطن البريء ويسيء إلى موضوع التسويات، عدا عن القرارات الصادرة من رئاسة مجلس الوزراء بصرف العديد من العاملين في الدولة بقرارات تعسفية جائرة. المطلوب إعادة النظر فيها.

كما أنوه إلى ضرورة إيصال المواد الإغاثية إلى مناطق ريف حلب كافة، فالمسلحون لا يعانون من جراء منع وصول الإغاثة، فقط المواطن السوري هو الذي يدفع ثمناً لهذه الإجراءات، وهو الذي هجّر مرات عدة.

بالإضافة إلى استخدامها لدى الجهات المعادية لبلدنا سياسياً، وعلى إثرها تمت المناقشة في مجلس الأمن وخرج بقرار تحت رقم /2139/. فلنمنع الذرائع للتدخل في شؤون بلدنا.

وأخيراً: أرجو أن نفتح صفحة جديدة لمسألة هامة ومؤلمة جداً وهي موضوع المعتقلين والمختطفين والمفقودين والتلكؤ في العمل على هذا الملف. وسيستغله أيضاً من لا يريد خيراً لبلدنا ولشعبنا، فالعديد منهم يعتقل لأسباب تافهة بالإضافة إلى التعتيم على وجودهم أساساً لدى بعض الأجهزة، وابتزاز أهاليهم من العديد من أصحاب النفوس الضعيفة الذين استغلوا الأزمة أسوأ استغلال وبدون حسيب ورقيب.

السيد الرئيس.. أنقل لكم معاناة طلاب الشهادة الاعدادية والثانوية في ريف حلب وخاصة «نبل والزهراء وعفرين»، إذ حرموا من تقديم امتحاناتهم في العام الماضي بسبب الظروف الأمنية التي تمر فيها البلاد، وفي هذه السنة سيحرمون أيضاً. أرجو التفضل من وزارة التربية أن توجد حلولاً عادلة لآلاف الطلاب في هذه المناطق.

إن الدولة أولى بامتلاك هاتين الشركتين الربحتين خاصة وأن الخزينة العامة تشكو من قلة الايرادات

هل مصلحة البعض في هذه الشركات أهم من مصلحة الشعب؟

● جلسة 2014/3/31

من خلال مقام الرئاسة أتوجه بسؤال للسيد وزير الاقتصاد كونه- كما اعتقد- في اللجنة الاقتصادية في الحكومة:

عند حديث السيد رئيس مجلس الوزراء عن «المشغل الثالث» أمام المجلس البارحة تطرق إلى قضية غاية في الخطورة، وهي الترخيص لشركات الاتصالات الخلوية وانتقال شكل الملكية من خدمية BOT إلى ملكية أي خصخصتها بحجة خسائر كبيرة تعرضت لها مؤسساتها والبنية الأساسية فيها. يا حرام!! هاتان الشركتان تثيران الشفقة. فما بال المواطن البسيط، من منا لم يتعرض لخسائر؟

هل مصلحة البعض في هذه الشركات أهم من مصلحة الشعب؟

إن الدولة أولى بامتلاك هاتين الشركتين الربحتين، خاصة وأن الخزينة العامة تشكو من قلة الايرادات.

وأنبه إلى خطورة هذه الخطوة، التي تتعارض مع البيان الوزاري ومع المهام الكبيرة المطروحة أمام الحكومة والمجتمع في إعادة الأعمار والبحث عن الموارد لتحقيق المتطلبات الكثيرة التي نحن بحاجة لها.

«المشغل الثالث» لن يساعدنا على زيادة التنافسية، فسيتفقون مع بعضهم البعض، مع سيرياتيل وMTN ، على توحيد أسعار خدماتهم، وطبعاً بما يحقق لهم أرباحاً صافية مجزية وعلى حساب الدولة والمجتمع. إني أشم رائحة فساد كبير هنا!!

أم أن موضوع مكافحة الفساد تطبقها الحكومة على بعض الموظفين وصرفهم من الخدمة بتهمة الفساد الإداري والمالي، وأعدادهم التي وصلت إلى ستة آلاف وكأن هذا الرقم بسيط، ومصير الآلاف من العائلات تتحول إلى مجرد رقم لا يقدم ولا يؤخر.

أقول للحكومة: إنه تطبيقاً للدستور يجب أن لا يصرف أحد من الخدمة إلا بعد محكمة عادلة، فالمصروفون من الخدمة على أساس المادة 137 أكثريتهم الساحقة صرفوا نتيجة تقارير كيدية، وهذه الإجراءات التعسفية لا تقع في مصلحة الوطن.

المطلوب إعادة النظر بهذه القرارات التعسفية، ووقف العمل بهذه المادة الاشكالية منذ اليوم الأول لإقرارها وحل لجنة المادة 137.

بلاغ عن اجتماع لممثلي جبهة التغيير والتحرير

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

عقد ممثلو الأطراف المكونة لجبهة التغيير والتحرير المعارضة في سورية والمشكلة مؤخراً اجتماعهم مساء الاثنين 2014/3/31 بدمشق.

وناقش الاجتماع آخر تطورات الوضع السياسي والميداني في الجمهورية العربية السورية، وجدد إدانة الجبهة ومكوناتها الحزبية والسياسية للدخول العدواني التركي السافر والمباشر على خط الأزمة السورية ضمن لعبة خطرة- لن تسلم منها تركيا ذاتها- لإعادة خلط الأوراق وزيادة تعقيد الأزمة وتأجيل فرص الحل السياسي لها وإيجاد مخرج منها.

وناقش الاجتماع إعداد الوثائق السياسية والتنظيمية للجبهة الجديدة مشدداً على ضرورة سرعة إنجازها بما يتوافق مع وتيرة التطورات والأخطار المحيطة بالبلاد.

كما بحث الاجتماع تشكيل وفد جبهة التغيير والتحرير إلى مؤتمر جنيف الخاص بالأزمة السورية والمطلوب منه إيجاد الإطار الدولي الكفيل بوقف الكارثة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية عبر وقف العنف والتدخل الخارجي وإطلاق العملية السياسية بين السوريين حصراً، وصادق على هذا التشكيل.

دمشق 2014/4/1

جبهة التغيير والتحرير

بلاغ عن اجتماع هيئة رئاسة «الإرادة الشعبية»

حزب الإرادة الشعبية

عقدت هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية اجتماعها الدوري بدمشق يوم السبت 2014/3/29، وبحثت فيه آخر تطورات الوضع في سورية، ولاسيما التورط العدواني التركي المباشر في مسار الأزمة السورية، إلى جانب تطورات الوضع الإقليمي والدولي وبعض القضايا التنظيمية والإعلامية.

جددت رئاسة الإرادة الشعبية التزامها بمضمون تصريح الناطق الرسمي باسمه بتاريخ 2014/3/24 الذي جاء فيه إن «حزب الارادة الشعبية يؤكد وقوفه إلى جانب الجيش العربي السوري في الدفاع عن السيادة الوطنية ضد التدخل التركي المباشر وغير المباشر، ويجدد دعوته في الوقت ذاته إلى حل سياسي بين السوريين، عبر الحوار والمصالحة الوطنية، وصولاً إلى حق الشعب السوري في التغيير الوطني الديمقراطي السلمي الجذري والشامل».

كما شددت هيئة الرئاسة أن لا سبيل لإنهاء الأزمة الإنسانية الكارثية في سورية ووقف حالة استنزاف سورية، شعباً ودولة ومؤسسات، ووقف التدخل الخارجي بكل أشكاله ووقف العنف ومكافحة الإرهاب بمختلف مصادره، سوى التمسك بالحوار والحل السلمي المتوافرين اليوم حصراً عبر مؤتمر جنيف، وأن أي تسويف بهذا الأمر لا يعني سوى إطالة أمد الأزمة وزيادة أكلافها المختلفة التي تطال المواطن السوري أولاً.

ورأت هيئة الرئاسة أن مسار التطورات والتفاعلات على المستويين الإقليمي والدولي في إطار الاشتباك على تثبيت تجليات ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل ستدفع بواشنطن وكل معرقلي الحل السياسي للأزمة السورية نحو استئناف مسار هذا الحل ومحاصرة حتى أدواتها الفاشية الجديدة على اعتبار أن ما يمكن أن يحصلونه اليوم هو أفضل من وجهة نظرهم مما قد يحصلونه غداً مع استمرار تراجعهم وهزائمهم بدءاً، على سبيل المثال، من أحداث القرم وتداعياتها، وليس انتهاءً بإعادة تظهير القضايا الاقتصادية الاجتماعية لمصلحة الشرائح الشعبية في مصر، مروراً حتى بإعادة العلم السوري على مقعد الجمهورية العربية السورية في اجتماع القمة العربية الأخيرة بما يعنيه رمزياً من تغير في ميزان القوى في غير مصلحة تلك البلدان «العربية والخليجية» المشاركة والمتواطئة في تأجيج الأزمة السورية.

كما بحث الاجتماع سير التحضيرات التنظيمية ولعملية لانعقاد مؤتمر الحزب، ووضع جريدة «قاسيون» وسبل تذليل صعوبات انتشارها أكثر، في ظل المعيقات التي يمليها إما الوضع الميداني ومشاكل طرق النقل والمواصلات أو عقلية بعض أجهزة الدولة العاملة بقوة عطالة الممارسات السابقة خدمة لمصالح قوى الفساد الكبير في البلاد والتي لا ترتقي إلى فهم لا الأزمة ولا أسبابها ولا سبل الخروج منها، إلا بما يخدم مصالحها الضيقة.

دمشق 2014/3/29

هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية

هل يقرأ الرئيس بوتين مقالات ناهض حتر؟

«أما مشكلتنا الكبرى، كأردنيين، مع الملك حسين، فهي أنه بطغيان شخصيته وأولوية سياساته الإقليمية، منع تكوّن الشخصية الوطنية الأردنية التي بدأت بالتبلور في عهد الملك عبد الله الثاني، ولكن بعدما خسرت حاضنتها المتمثلة في الدولة والقطاع العام». «من مقالة «ليس دفاعاً عن الملك حسين»، ناهض حتر»

■ عمر حصني

هكذا إذاً... هذه هي مشكلة الأردنيين الكبرى مع الملك حسين! وأما المقالات التي يطالعنا بها ناهض حتر هذه الأيام، بكثافة لافتة تستحق كل تقدير، فهي إذا تعود لأحد أبرز ممثلي «الشخصية الوطنية الأردنية» التي بلورها الملك عبد الله الثاني... ولكن للأسف بدون قطاع عام!

عزمي بشارة- ناهض حتر، ثنائية الموت، وإحراق سورية من الداخل

من الصعب أن ينسى أحد تلك المرحلة، عندما كان «المفكر العربي» عزمي بشارة صديقاً مقرباً من النظام السوري، ثم وبغمضة عين- بعد بدء الاحتجاجات في سورية- أصبح بشارة الناطق الرسمي، والمعلم، والمرشد «للثورة السورية» يطل بشكل منتظم على شاشة «الجزيرة» ليعلم المعارضين السوريين كيف يمكن إسقاط النظام في عشرة أيام! ويقرر من المعارض «الحقيقي» ومن المعارض «الزائف»، ويعد المقاتلين بالدعم القطري والأميركي، ويقنعهم أنّ الحوار والمصالحة خيانة للدم السوري، ولا خيار أمامهم إلا القتال، ممارساً التضليل بأعلى صوره عبر ثنائية الموت «معارضة- نظام»، فالحراك المعارض برأيه ملاك لا يخطئ، والنظام شيطان متوحش.

هكذا بعد أن أنجز مهماته الوطنية «على أكمل وجه» في فلسطين المحتلة، تفرغ بشارة «القومي اليساري» لقضية «الثورات العربية» إلى أن صدمته- هو وأميره السابق- الحقائق والتطورات الدولية والسورية، فما عدنا نسمع حتى باسمه.

في هذه الأثناء كان «الناطق الرسمي» باسم اليسار العربي القومي ناهض حتر ينتقد سياسات النظام السوري الليبرالية، ويوضح الجذر الاجتماعي للحراك السوري. ويشرح لنا كيف أدت هذه السياسات إلى تهميش مناطق بأكملها في سورية، ودفعت مئات آلاف السوريين للاحتجاج. ولكن حتر سرعان ما استدرك «خطأه» واكتشف الحقيقة.

«ويمكننا أن نصف تلك الانتفاضة، منذ بداياتها، بأنها لم تكن سوى تعبير عن مناخ عربي عام، استخدمته النخب الليبرالية «بما فيها اليسارية؛ فاليساري يغدو ليبرالياً لدى التركيز على أولوية «الديمقراطية»» ورجال الأعمال المرتبطون بالخليج والجماهير الريفية وشبه الريفية المهمّشة ذات الوعي الطائفي «السني المتأثر بالأخونة والسلفية الجهادية والوهابية»» «من مقالة حتر: ست قضايا لحوار منهجي مع المعارضة السورية، «الأخبار»، 18 آذار 2014». بهذه البساطة غير حتر رأيه، وأصبح الحراك في سورية و«منذ البداية» حراكاً ليبرالياً طائفياً وليس سوى تعبير عن مناخ عام عربي! فأصبح حتر من صقور الحسم العسكري، رافضاً الحل السياسي بعد أن أصبح جنيف 2 «قطاراً وهمياً». بل أكثر من ذلك، فإن كل من يدعو إلى المصالحة الوطنية والحل السياسي عبر جنيف، أصبح منقوص الوطنية ويطعن الجيش السوري! من جديد يعيدنا ناهض حتر إلى ثنائية الموت.

فالحراك السوري المعارض «بأكمله ومنذ البداية» حراك إرهابي عميل، وأما النظام فملاك يرتكب أحياناً بعض الهفوات، ولا خيار أمام السوريين اليوم إلا القتال والحسم العسكري.

قبل تفرغه لمساعدة السوريين في إنهاء «المؤامرة»، كان حتر قد «أنجز» كل مهماته الوطنية والقومية والاجتماعية في بلده الأردن ومنذ زمن. فكان قد صرح في اللقاء اليساري العربي الثاني في بيروت أنّ النضال ضد اتفاقية وادي عربة مع الكيان الصهيوني ليس أولوية! وبعد أن عرف القاصي والداني بوجود قوات أميركية في الأردن للمساعدة في إسقاط النظام السوري، لم نلحظ لدى حتر حماسة للنضال الفعلي ضد وجود هذه القوات، وضد سياسات ملكه في التآمر على الشعب السوري.

أم هنا لا تصح مقولات حتر الصحيحة عن تشابك ملفات المنطقة وتأثيرها المتبادل؟

هل تتفق شوفينية حتر ضد الفلسطينيين مع ادعاءاته القومية واليسارية؟

هل من يفسر لنا من يعني حتر عندما يهاجم «الليبراليين في الديوان الملكي الأردني»... فمن يكون الآخرون في الديوان؟ الاشتراكيون مثلاً؟ «من مقالة حتر: ليس دفاعاً عن الملك حسين».

هل تعطينا كل هذه المؤشرات الحق بأن نضع احتمال أن يكون عداؤه «المحق» للإخوان المسلمين له علاقة بملف الصراع التاريخي بين الملك والإخوان؟

والسؤال الأهم اليوم، هل هي مصادفة أن تتشابه منهجية ناهض حتر مع منهجية عزمي بشارة في تعاملهما مع الأزمة السورية، من حيث الهجوم المشبوه على المعارضة الوطنية، والدعوة لرفض المصالحة والحوار، ورفض الحلول السياسية، والإصرار على الحلول العسكرية، وبالتالي- وفي ظل التوازنات الحالية واستحالة الحسم من أي طرف- استمرار استنزاف سورية والشعب السوري. فمن الذي يطعن الجيش الوطني السوري إذاً؟

هل تشبه ثنائية الموت هذه «عزمي بشارة- ناهض حتر» نظرية كيسينجر في إحراق سورية من الداخل؟

هل يمكن نظراً لهذه السمات التي يتمتع بها ناهض حتر، أن تتغير يوماً أولوياته فيلدغ النظام السوري مرة ثانية من جحر عزمي بشارة نفسه؟

استحق النظام السوري بجدارة لقب «بطل الفرص الضائعة» في تعامله مع الأزمة. لم ينفذ شيئاً يُذكر من توصيات اللقاء التشاوري في دمشق. فوّت فرصة الاستفادة من طاقة الحراك الشعبي السلمي في فتح معركة ضد الفساد والبدء بالتغييرات الجذرية الضرورية. أدار انتخابات مجلس الشعب بالعقلية السابقة نفسها التي منعت وصول ممثلي الشعب الحقيقيين. شكّل حكومة «رغم مشاركة وزيرين معارضين فيها» بنسب تمثيل قوى لا يسمح بوضع وتنفيذ برنامج يلاقي الإرادة الشعبية، بما يفوت على أعداء سورية ما وصلت إليه الأمور الآن. وبعد مشاركة المعارضة مشاركة متواضعة من حيث حجم التمثيل، فتحت عليها النار من قبل صقور الفساد والحل الأمني. نشبت المعارك حول طرق حل الأزمة، والمصالحات، والدولار، وخصخصة الخليوي، ورفع الدعم، والغلاء، والفساد... إلخ. ووصلت الأمور إلى إقالة أحد الوزيرين المعارضين تحت حجج واهية تخفي خلفها معارضة الوزير للسياسات الحكومية.

في مقالاته الأخيرة يتمسك حتر بتوصيف «رجل الدولة» عندما يتحدث عن أمين حزب الإرادة الشعبية المعارض د. قدري جميل، فيقول: «...هلّلنا لتوزير الرفيق قدري جميل؛ إلا أن الأخير ورّطته أوهامه حول الحل الدولي، ولهفته لحجز مقعد في «جنيف 2»، لمغادرة موقع رجل الدولة، للإفادة من ضغوط الحرب على سورية لحجز موقع أفضل في صفوف المعارضة؛ فخسر، وخسّرنا فرصة ثمينة لترسيخ الخط الوطني الاجتماعي في قلب الدولة السورية» «من مقالة حتر: ست قضايا لحوار منهجي مع المعارضة السورية».

من الواضح أن حتر يخلط- جهلاً أو لأسباب تعود لمنهجية تفكيره وتاريخه أو ربما طموحه- بين أن تكون «رجل دولة» أو تكون «رجل نظام» ينفذ الأوامر بطاعة موظف حكومي صغير. هل من عارض الإرهاب التكفيري، والحل الأمني، واستنزاف الجيش الوطني السوري، والخصخصة، والفساد، وسرقة خبز الشعب السوري، ودعا إلى الحوار، والحل السياسي، والمصالحة، وحقن الدماء السورية، هل يمكن أن يكون هو من فوت الفرصة؟

وهل يمكن أن تكون إقالة قدري جميل تعود لأنه فعلاً كان يتصرف «كرجل دولة» ورفض أن يكون «رجل نظام» كما يريد حتر؟ على الأرجح. سؤال يؤرق كثيرين...

هل يقرأ الرئيس فلاديمير بوتين مقالات ناهض حتر؟ وهل يخبره الرئيس بوتين كيف تدير روسيا سياساتها؟ هل سلم المبعوث الرسمي للرئيس بوتين إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف مهامه لحتر؟

لكي لا نتحول لمنجمين، أو تقودنا أحلامنا للوقوع بأي مغالطات، سنحاول أن نعتمد الأساليب العلمية في محاولة قراءة سريعة لبعض ثوابت السياسة الخارجية الروسية، في تعاملها مع الأزمات الدولية الأخيرة «سورية، أوكرانيا، النووي الإيراني...» وذلك من خلال مراقبة سلوكها الفعلي، وليس فقط خطابها الرسمي.

- تدعو روسيا للحوار والحلول السياسية، بعيداً عن العنف والإرهاب والحلول العسكرية.
- ترفض روسيا أي تدخل أجنبي في شؤون البلدان، وتعمل كل ما بوسعها للحيلولة دون ذلك، وتدعم استقلال هذه البلدان بكل الوسائل.
- تعتبر ظواهر الإرهاب والفاشية الجديدة، بأي شكل تظهر فيه «تكفيري- نازي..» خطراً يهدد العالم بأسره، يجب محاربتها ومنع أي دعم يقدم لها.
- تحترم روسيا المطالب الشعبية المحقة، وترى أن الشعوب هي صاحبة الحق في تقرير مستقبلها، دون أي إملاء أو تدخل.

ربما لا يوافقنا حتر في هذا التوصيف، وهو في النهاية الأعلم بخفايا الأمور. فهو خزان أسرار الرئيس فلاديمير بوتين، أسرار لم يتسع لها حتى صدر وزير خارجيته سيرغي لافروف..!

بكل الأحوال فإن الشهور المقبلة ربما تقدم لنا كثيراً من الإجابات على الأسئلة التي طرحناها. ولكن من المؤكد أننا لن نعرف أبداً إن كان الرئيس بوتين يقرأ مقالات ناهض حتر!

ثم وبغمضة عين بعد بدء الاحتجاجات في سورية أصبح بشارة الناطق الرسمي والمعلم والمرشد «للثورة السورية» يطل بشكل منتظم على شاشة «الجزيرة» ليعلم المعارضين السوريين كيف يمكن إسقاط النظام في عشرة أيام!

ببساطة غير حتر رأيه.. وأصبح الحراك في سورية و«منذ البداية» حراكاً ليبرالياً طائفياً وليس سوى تعبير عن مناخ عام عربي! فأصبح حتر من صقور الحسم العسكري رافضاً الحل السياسي بعد أن أصبح جنيف 2 «قطاراً وهمياً».. وأصبح كل من يدعو إلى المصالحة الوطنية والحل السياسي عبر جنيف منقوص الوطنية ويطعن الجيش السوري!

■ قيادي في حزب «الإرادة الشعبية» ـ سورية

المصدر: الأخبار اللبنانية العدد 2260 الثلاثاء 1 نيسان 2014

الهدنات والتسويات.. أهميتها ودلالاتها!

منذ بداية الصراع المسلَّح في سورية، وتفاقم الأزمة السورية على إثره، وضعت القوى الوطنية السورية مهمة المصالحة الوطنية، كإحدى المهام العاجلة التي من شأنها لجم بعض تأثيرات الحرب، وضمان وحدة البلاد عبر ترسيخ الحل السياسي، على حساب أوهام «الحسم العسكري».

■ أحمد حسن الرز

خلال الأسابيع الماضية، وبينما كانت الجولة الثالثة من مؤتمر «جنيف2» في حالة تعليق غير معلن، كانت تسير الأمور في الداخل السوري باتجاه استكمال إنجاز بعض الهدنات والتسويات تحت مسمى مصالحات، والتمهيد لبعضها الآخر. ولعلَّ البعض قد تساءل هنا: في حال كانت المصالحات تشكّل إحدى إرهاصات الحل السياسي، فما الذي دفع للسير بها في لحظة شهدت تأخيراً في إحدى جولات المؤتمَر المُمهِّد للحل السياسي؟

خيارٌ شعبي في مواجهة الحرب

في ظل الحرب التي ما انفكَّت تفتك بمقدرات السوريين، وبمعيشتهم وأرزاقهم، والتراجع الحاد على المستوى الاقتصادي – الاجتماعي، الذي شكَّل بالأصل أولى أسباب الأزمة السورية، برزت مهمة المصالحة الوطنية كخيار شعبي موضوعي، حيث باتت المطلب رقم واحد، لاسيما لدى أولئك المتضررين مباشرة جراء أعمال العنف، من ملايين النازحين داخلياً ولاجئين في دول الجوار وأصقاع الأرض. لدى أولئك جميعاً تشكّل المصالحات مدخلاً وحيداً لتحقيق مرادهم: العودة إلى المناطق التي هجرتهم الحرب منها، واستكمال النضال الاقتصادي – الاجتماعي والوطني، على أرضية الاستقرار الأمني التي يؤمنها الحل السياسي.

ما يعني أن الحل السياسي باعتباره المخرج الوحيد من الأزمة لم ينضج على المستوى الدولي فحسب، وإنما على المستوى الداخلي أيضاً، وما يؤكد هذه الحقيقة الموضوعية هو بالذات استمرار التسويات والهدنات وثباتها رغم نتائج الجولات السابقة من «جنيف» التي لم تصل إلى اتفاقات لحلول، لكنّها شكلت منصة انطلاق للحل السياسي عبر هذا المؤتمر الذي تحول إلى مؤسسة مستمرة.

المصالحات والجيش.. حماية متبادلة

في كثير من المناطق التي شهدت مصالحاتٍ وطنية، أو تسويات ميدانية خفَّفت من حدة الحرب، كان لافتاً دور الجيش السوري في الحرص على استمرار هذه المصالحات. من تابع سير التسويات في عموم المناطق السورية، وريف دمشق خصوصاً، يدرك دور الجيش في ثنيه التجاوزات التي مارستها بعض العناصر المسلَّحة الموالية خارج إطاره «اللجان الشعبية» وغيرها..» لعرقلة التسويات. تلك العناصر التي شاركت، على طول خط الأزمة السورية، في تواطئ موضوعي «وعى بعضها ذلك أم لم يعيه» مع قوى الخارج الساعية إلى زيادة تعقيد الحرب، وإدامة أمد الاشتباك السوري، إمعاناً في إعادة سورية إلى ما قبل عصر الدولة الوطنية.

ينطوي الدور الإيجابي للمصالحات فيما يخص الجيش تحديداً على عاملين اثنين. أولهما، في حفاظه حتى الآن على المصالحات الممهِّدة لعودة الناس إلى مناطقهم، ولو اضطر في بعض الأحيان أن يكون في مواجهة مزدوجة مع الإرهاب الخارجي وغيره من مسلحي الطرفين.

أما العامل الثاني، فيتجلى بالدور الذي تلعبه المصالحات في مساندة الجيش السوري، وتسهيل مهمته في حربه ضد الإرهاب القادم من الخارج. كذلك، فمن شانها أن تفتح باب مواجهة الإرهاب، لأولئك المسلحين السوريين ممن لم ينخرطوا في الأجندات الخارجية، وقادتهم الأحداث، على تعقيداتها، إلى العمل المسلح لأسباب عديدة.

يتزايد يوماً بعد يوم، الميل العام الشعبي باتجاه تأييد المصالحات كخيار من شأنه وضع حدٍّ للمأساة التي يقاسيها السوريون، على اختلاف انتماءاتهم الثانوية، ويمهِّد الطريق للحل السياسي الذي يأملون به بديلاً لأوهام أثبتت فشلها. حلاً سياسياً شاملاً سيؤمِّن له «جنيف2»، بما يمثّل، سكة العبور إلى سورية.

تركيا: بين المصلحة الوطنية.. والارتهان للغرب

كان لخيارات الحكومة التركية تجاه الأزمة السورية انعكاسات ضارة بالمصلحة الوطنية التركية، فمن تضرّر مصالحها الاقتصادية في الشرق، إلى مشاركة الغرب في دفع ضريبة تراجع سياساته في منطقتنا

■ محمد الذياب

كثيراً ما كانت الأنظمة الحليفة للغرب تنطلق في تبريرها لذلك التحالف من مقولة «المصلحة الوطنية» لبلدانها؛ هذا الزعم كان سارياً في مرحلة ما سمي بالأحادية القطبية الأمريكية في السياسات الدولية، وتراجع قوى المعسكر الاشتراكي في العالم، والذي كانت ذروته تفكّك الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي. صدّرت تلك الأنظمة خطابها هذا كنوع من «الواقعية» السياسية، واستندت في ذلك إلى بعض انتصارات السياسة الأمريكية، التي ترتّبت على انتصار للقطب الأمريكي وقتذاك. إلّا أن الواقع لاحقاً، ولاسيما اليوم، أثبت أن تلك الرؤية كانت خاطئة بالمعنى الاستراتيجي، وأنّها انطلقت من زاوية ضيقة في لحظة تاريخية قصيرة؛ فما إن مضى عقد على تفكّك الاتحاد السوفيتي حتى بدأت مؤشّرات التراجع الأمريكي، اقتصادياً، وظهور الملامح الأولى للأزمة الرأسمالية العالمية، ومن ثم انفجار تلك الأزمة في عام 2008، وبداية ترجمة التراجع الاقتصادي الأمريكي سياسياً وعسكرياً في المرحلة الراهنة..

ينسحب هذا الأمر على الدور التركي، بالإضافة إلى الخليج وبقية الأنظمة المتحالفة مع الغرب في منطقتنا، إذ تشتدّ أزمة تلك الأنظمة مع اشتداد الأزمة الأمريكية، اقتصادياً وسياسياً، وتتعمّق أكثر فأكثر مع تحمّلها ضريبة الخيارات الأمريكية في منطقتنا.

تركيا نموذجاً..

بقيت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي مستعصية خلال العقد الفائت، تكرّرت إشارات الرفض الأوربي لهذا الانضمام، من خلال إثارة ذرائع شكلية، إلّا أن أسباباً اقتصادية عميقة كانت تثني الدول الأوربية الكبيرة عن القبول بانضمام تركيا، أبرزها أن هذه الأخيرة كانت في طور التحوّل إلى منافس جدّي لتلك البلدان، بما حققته من تقدّم صناعي. لجأت حكومة أردوغان في أواسط ذلك العقد إلى التوجه شرقاً باعتباره خياراً وحيداً أمامها، الأمر الذي أدّى بدوره إلى ازدياد نمو الاقتصاد التركي– بلغ 8% ، وناتج محلي إجمالي تجاوز ال414 مليار دولار، في عام 2007– وتحسنت العلاقات الاقتصادية مع العديد من بلدان المنطقة، سورية وإيران والعراق. إلا أن باب الاتحاد الأوربي بقي موصداً، ليس أمام تركيا فحسب بل أمام أي وزن اقتصادي صاعد يمكن له أن يحافظ على درجة معينة من الاستقلالية.

ثمّ كان انفجار الأزمة السورية، في مطلع عام 2011، وذهاب حكومة أردوغان باتجاه خيار مشاركة الدول الغربية في التدخل العسكري غير المباشر في سورية، وتحول المناطق التركية الجنوبية إلى منصّة لانطلاق هجمات «القاعدة» إلى الأراضي السورية، والتي كان آخرها الهجوم على منطقة كسب في شمالي البلاد، وتورّط القوات التركية مباشرة في تغطية هذا الهجوم. خيار الحكومة التركية هذا كان قد أثّر منذ بدايته على علاقاتها الاقتصادية التي كانت قد بنيت قبل نحو عقد مع بلدان المنطقة، ففيما عدا انقطاعها على نحو شبه كامل مع سورية «تبادل تجاري كان يبلغ 5 مليار دولار»، أعاقت الحرب في سورية، بالإضافة إلى التوتر الأمني الموجود أصلاً في العراق، حركة البضائع التركية باتجاه دول المنطقة التي تقع إلى جنوب وشرق تركيا، وقيّدت حركة أسطول النقل البرّي التركي «الأسطول الأكبر عالمياً»، فضلاً على انعكاسات التدخل التركي على المصلحة الوطنية التركية العامة، السياسية والعسكرية، كونه يحمل خطر انتقال الحرب السورية إلى تركيا التي باتت تعاني من تناقضات جديدة مع استمرار تلك الحرب. وبقي من علاقات تركيا مع دول الشرق تقاربها مع إيران– من المتوقع أن يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما 30 مليار دولار بحلول العام المقبل– إلا أن هذا التقارب يحمل أيضاً ضريبة سياسية يترتب على الحكومة التركية دفعها، وتتمثّل في ضرورة تعديل سياسات هذه الأخيرة من سورية جذرياً.

وفي المحصّلة، تدفع تركيا اليوم ثمن خيارات حكومتها إزاء الأزمة السورية، وذلك بفقدانها رافعة النمو الاقتصادي ومقومات المصلحة الوطنية التركية، نتيجة فقدان قسم واسع من علاقاتها مع بلدان المنطقة والشرق عموماً، في الوقت الذي لم تنعكس عليها خياراتها تلك بانفتاح علاقاتها الاقتصادية ومصالحها مع الغرب، الذي بات مأزوماً بدوره ويكتوي بنيران الأزمة الرأسمالية العالمية. ومن جهة أخرى يؤكّد هذا الأمر فشل النموذج الإخواني في الحكم، والذي تعد حكومة أردوغان إحدى ركائزه في المنطقة، نتيجة استمرار رهانه على السياسات الغربية التي تواصل تراجعها في منطقتنا والعالم.

من الذاكرة

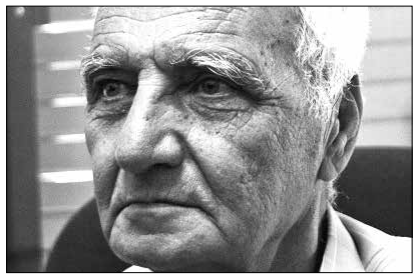

■ محمد علي طه

أشهى من النبع الزلال

أيام قليلة وتهل ذكرى عيد أعيادنا الوطنية، جلاء المحتلين الفرنسيين عن أرض سورية البطلة في السابع عشر من شهر نيسان 1946

وتعود بي الذاكرة اليوم إلى باكورة سماعي بالجلاء عشية الاحتفال بذكراه الأولى، حين كان الناس كباراً وصغاراً يجهزون أنفسهم لحضور العرض العسكري الأول، وأذكر كيف نزلت في الصباح الباكر، وأنا في العاشرة من عمري بصحبة والدي وأعمامي وبعض الجيران سيراً على الأقدام من حارتنا على سفح قاسيون إلى نزلة «الجبخانه» قرب «قصر الضيافة» حالياً، لنقف في أول مكان يتاح لنا فيه الوقوف، لنطل على شارع بيروت، فالأمكنة مكتظة بالناس، حتى الأشجار لم يبقَ فيها متسع لمتسلق! ثم بدأ العرض، وهدرت الدبابات والمصفحات وقاطرات المدافع في تشكيلات رائعة، ومن المناظر التي رسخت في خيالي منظر «الهجانة» بملابسهم الزاهية وهم يمتطون الجمال.

وتمضي السنون ويحل عام 1956 فأحضر احتفالاً أقامه حزبنا الشيوعي السوري «الحزب الذي كان بمجمل نضاله مع جميع الوطنيين في صفوف الثوار الذين صنعوا بالعرق والدم ملحمة الجلاء، ولهذا أطلقت عليه الجماهير بحق اسم حزب الجلاء»، وأشارك فيه بأول قصيدة لي «موزونة» مطلعها:

ترى أي الهوى أبغي
ولي في الحب أطواري

ويأتي عام 1996 ليحتفل شعبنا بالذكرى الخمسين للجلاء، ويقيم حزبنا احتفالاً بصالة المركز الثقافي بمدينة دير الزور، وأشارك فيه بقصيدة بدايتها الأبيات التالية:

«نفحة من زهرك الفواح يا نيسانُ
رفت في الحنايا.. في الفؤادِ
كوثراً أشهى من النبع الزلالِ
فرحةٌ بالعيد هوت صبو صدري وخيالي
لوحتْ بالشالِ تغري حامل الرايات.. أقْبِلْ
وأعلن الأدواحَ تبقى وارفات ناديات».

وبعد انتهاء الاحتفال غادرت الوفود المشاركة مدينة دير الزور عائدة إلى محافظاتها، وقد تعرض وفد رفاقنا من الجزيرة لحادث سيرٍ فاجع وأستشهد أربعة منهم هم: «الرفاق محمود داود وسليمان شيخ نور ومحمد إبراهيم وعبد الحميد زبير برو»، لينضموا إلى مواكب شهداء الجلاء.

غني عن البيان أن آباءنا كثيراً ما حدثونا عن الثورات السورية ضد المستعمرين، وعن الأبطال أمثال يوسف العظمة وسلطان الأطرش وصالح العلي وابراهيم هنانو ومحمد الأشمر وحسن الخراط و...، ومما سمعته من أبي إضافة لما ذكر.. أبو عمر ديبو بطل معركة حرستا وأحمد بارافي بطل معركة قطنا، كما سمعت منه أحاديث عن السياسيين الأحرار الذين ناضلوا من أجل استقلال الوطن، كالوطني فارس الخوري وبخاصة قصته حين جلس على كرسي مندوب فرنسا في مجلس الأمن خلال بحث قضية تحرير سورية، فلما احتج المندوب الفرنسي أجابه:

«أنت لم تتحمل جلوسي على كرسيك لدقائق معدودات، فكيف تريد أن يتحمل شعبنا احتلالكم العسكري البغيض لبلادنا خمساً وعشرين سنة.. هيّا ارحلوا عن أرضنا».

الحسكة.. أنقذوا الموسم «الزراعي»!

يمكن القول إن الموسم الزراعي في محافظة الحسكة هذا العام هو الأفضل ربما منذ عشرين عاماً بفضل الظروف الجوية المناسبة التي شهدتها المحافظة بكل مناطقها سواء على صعيد الأمطار الغزيرة وتوزعها على مدار فصلي الشتاء والربيع، وتوفر جو بارد نسبياً خلال شهري آذار ونيسان.

■ مراسل قاسيون

ومع دخول شهر نيسان مترافقاً مع منخفض جوي خفيف فإن موسم الشعير قد وصل إلى بر الأمان، فيما يحتاج موسم القمح نهاية نيسان للحكم على نجاحه بشكل نهائي، وإن كان ذلك لا يؤثر بدرجة كبيرة على إنتاج المحافظة التي تعد خزان سورية الرئيسي من القمح والشعير الاستراتيجيين، ويتوقع أن تشهد إنتاجاً كبيراً تحتاجه البلاد أكثر من أي وقت مضى.

«السيولة» والمساحات الواسعة

ويتميز هذا العام بزراعة مساحات واسعة من الأراضي بغض النظر عما تعلنه وزارة الزراعة من أرقام، فقد أتاح توفر السيولة المادية لدى جزء كبير من أبناء الريف الفقير والمهمش ولاسيما منطقة جنوب «الرد» الواسعة، زراعة أكبر مساحة من الأراضي، وهي سيولة وفرها عمل أبناء الريف في قطاع النفط الذي خرج عن سيطرة الدولة لأشهر طويلة، كالنقل والتكرير البدائي الذي يقوم به أبناء الريف رغم ما يحمله ذلك من سلبيات.

ويقابل هذه الظروف المناسبة بعض الخطوات الضرورية التي يجب أن يبدأ العمل عليها منذ الآن، لتأمين موسم هذا العام وحمايته من مخاطر الحريق، وتوفير مستلزمات الحصاد من آليات للحصاد والنقل والأكياس الفارغة، ووضع آلية تضمن توريد كامل المحصول لمراكز الحبوب، وكبح سوق سوداء متمرسة قد تنشط منذ الآن مستغلة أي ثغرة.

الخطوات الضرورية

ويأتي في مقدمة الخطوات الأساسية في هذا السياق، تأمين وضع أمني هادئ من خلال وقف أي عمليات عسكرية غير مبررة، واللجوء نحو التسويات على غرار ما شهدته أرياف دمشق وبعض المناطق السورية، خاصة وأن غالبية مناطق المحافظة خاضعة لسيطرة الدولة، باستثناء بعض البلدات الريفية النائية التي تشرف على مساحات مزروعة كبيرة.

إن العمل على التسويات بشكل سريع، قد يسهم بحلحلة المشكلات التي تواجه موسم الحصاد، ولاسيما ما تم تداوله مؤخراً بشكل رسمي، حول قلة الفراغات الموجودة لدى فرع الحبوب في القامشلي نتيجة عدم شحن موسم القمح الماضي للمحافظات السورية الأخرى لإحداث الفراغات اللازمة لاستقبال موسم القمح والشعير القادم، والحاجة لنحو «15 مليون» كيس من الخيش لتعبئة القمح والشعير المقدر إنتاجه للموسم القادم.

مصلحة «مشتركة»

ويمكن القول إن تأمين الموسم الزراعي لهذا العام هو مصلحة مشتركة بين الدولة من جهة وبين المزارعين من جهة ثانية، فسورية بحاجة لمحصول مميّز يعوّض خسائر فادحة تعرض لها القطاع الزراعي على خلفية أزمة البلاد المستمرة منذ ثلاث سنوات، يؤمن لها احتياجات كبيرة للسوق المحلية، وتأمين صادرات قمح كبيرة تعوّض الكميات الكبيرة التي تستوردها سنوياً. ويتوقع أن يؤمن موسم هذا العام واردات جيدة للأسر في المحافظة التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي في حياتها، وهو أمر يقود لتأمين عدم دخول هذه الأسر ولاسيما في الريف الشاسع في لعبة القتال التي قد يجبرون عليها بسبب الأحوال المادية الصعبة التي عاشوها خلال الفترة الماضية.

لجان شعبية، أم لجان إثارة الفوضى؟!

■ صلاح معنّا

الجيش العربي السوري ضامن الوحدة الوطنية، ويعتبر سلاحه السلاح الشرعي الذي ينبغي الوقوف معه في مواجهة قوى التكفير والإرهاب القادمة من الخارج، وقد يكون مفهوماً في الظروف القاهرة التي تمر بها البلاد أن الكثيرين حملوا السلاح أحياناً للدفاع عن منازلهم وعائلاتهم، ولكن كما هو معلوم بعد ثلاث سنوات من الأزمة انتشرت ظاهرة فوضى السلاح في العديد من مناطق البلاد ومنها قرى وبلدات عديدة في محافظة طرطوس، سواء بحمل السلاح من «اللجان الشعبية» أو «كتائب البعث» أو عبر الطرق الأخرى من التسلح غير الشرعي، ولكن البعض من حاملي السلاح من «اللجان الشعبية» وجزء من «الدفاع الوطني» أصبحوا يمارسون «أعمالاً استفزازية» بشكل علني وبتساهل أو تغاضي أو تقصير غير مفهوم من الجهات الرسمية!؟

حتى وصلت تجاوزات هؤلاء في العديد من القرى والمناطق إلى درجة لا تطاق، فقبل فترة جرى اعتداء على «جامع» بلدة يحمور في الساعة الرابعة فجراً وبوجود إمام الجامع حيث تعرض إلى وابل من الرصاص كاد أن يودي به، لقد استيقظ الأهالي مذعورين على إطلاق نار كثيف من جهة ساحة القلعة حيث تبين في الصباح أن إطلاق النار جرى على الجامع، الأمر الذي أثار غضب أبناء المنطقة الذين ضاقوا ذرعاً بتصرفات هذا النموذج من عناصر «اللجان الشعبية» الذين يستخدمون السلاح في غير محله وفي سبيل مصالح أنانية وشخصية وصلت إلى السرقة وترهيب السكان. والحقيقة فإن هذه الحادثة التي وترت الأوضاع في بلدة وادعة مثل يحمور، وغيرها من الحوادث شغلت الرأي العام وشبكات التواصل الاجتماعي، بعدة حوادث مماثلة حدثت في بلدة الحميدية وقرى الكفرون والهيشة ومجدون البحر وغيرها.. وخلقت ردود أفعال شعبية أبدت امتعاضها واستياءها تم التعبير عنها بأشكال متعددة، ومنها ما نشر على صفحات شبكة التواصل الاجتماعي:

«يجب رفع شعار لا سلاح إلا سلاح الجيش العربي السوري- الساكت عن الحق شيطان أخرس والأمور لم تعد تطاق- إنني أحمل الجهات المسؤولة عن تسليح هؤلاء كامل المسؤولية- اللجان الشعبية بدل أن تكون نعمة لنا أصبحت نقمة علينا- جبهة النصرة تمارس الإرهاب وهؤلاء يمارسونه في الساحل- هناك الكثير من القرى تحولت إلى شيكاغو بسبب هؤلاء الزعران- نعيماً- هل استيقظتم أخيراً على ممارسات هؤلاء الرعاع- لماذا لا يقاتل هؤلاء مع الجيش العربي السوري في كسب؟!»، وغيرها الكثير من التعليقات الغاضبة والتي طالبت بوضع حد لهذه الممارسات؟!!

مراكز توزيع «المساعدات»..

فوضى وفساد ومواد «منتهية الصلاحية»

يقفون في صف واحد ينتظرون أن تفتح لهم الأبواب، تستطيع تمييز الجدد منهم من خلال علامات الخجل التي تعتلي وجوههم الشاحبة المتعبة ومن الدمعة التي توقفت على حدود أعينهم. هم السوريون الذين لم يأكلوا يوماً إلا من تعبهم.

■ نسرين علاء الدين

باتوا بعد ثلاث سنوات من الأزمة يحتلون المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد النازحين واللاجئين، حيث أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 6,5 ملايين سوري هم لاجئون ونازحون داخل سورية.

طابور «الانتظار»..

أضيف إلى حياة السوريين طابور انتظار جديد بعد طابور الخبز والمازوت والتموين هو طابور الحصول على المساعدات، حيث تفتقر معظم مراكز تقديم المساعدات إلى التنظيم الجيد ويغلب مشهد الفوضى على هذه المراكز.

تقول «أم رشيد»، وهي تنتظر دورها بعد أن أمّن لها أحد المتطوعين كرسياً ترتاح عليه، «أنا أنتظر منذ ساعة تقريباً لأستلم حصتنا الغذائية لهذا الشهر»، وتتابع «قد يمتد الانتظار ساعة ثانية وغالباً ما ينتهي الأمر بمشادات كلامية بين الناس فيما بينهم أو بين الناس والمنظمين ليغلق المنظمون الباب، وننتظر في الحارات الثانية حتى يتفرق الناس ونعود إلى الاصطفاف وفق دور جديد، كما أننا غالباً ما نستلم الحصة المخصصة لنا ناقصة من حيث الكمية».

وتضيف «لماذا لا يتم معاملتنا بشكل أفضل، لولا الظروف القاسية ما كنا وقفنا على أبواب هذه الجمعيات، لماذا لا نعامل مثل النازحين الموجودين في الخارج ويتم صرف كوبونات لنا أي مبالغ نقدية لشراء ما نحتاج إليه بدلاً من هذه الحصص التي تكون ناقصة أو تكون المواد الموجودة داخلها منتهية الصلاحية. فأنا أبلغ من العمر ستين سنة وزوجي أكبر مني بالعمر ولم يعد يناسبنا من الناحية الصحية تناول البرغل والعدس. كما أننا بالبونات نتخلص من مواقف الذل والانتظار والإهانة، نحن نريد أن نعامل كالبشر نحن لسنا شحاذين».

نزوح وفقدان وذل

في حين تقصد «أم عمر» جمعية وسط دمشق، وتحتاج للوصول إلى الجمعية أن تقطع مسافة 20 كم. وتقول «نزحت من منزلي، وتوفي زوجي وتركني مع ثلاثة أطفال، وليس لديه راتب تقاعدي، فقدنا منزلنا وكل ممتلكاتنا، وغيّرت مكان سكني أكثر من مرة بسبب الظروف الأمنية، أنا أقيم حالياً في محل لا يأخذ أصحابه مني أجراً، وعندما غيّرت مكان السكن تغيّر المكان الذي استلم منه المساعدات، ولكني تفاجأت بالمعاملة التي تلقيناها لذلك فضلت العودة إلى هذا المركز حيث يعاملوني باحترام واهتمام».

وبدوره تحدث «أبو أحمد» عن معاناته اليومية بعد أن خسر منزله ومحله وعمله نتيجة الصراع الدائر في البلد قائلاً «نحن نستلم كل شهرين كرتونة مساعدات تحوي برغلاً وعدساً وسكراً ورزاً وعدداً من عبوات الزيت وست علب فول صغيرة، وعائلتي تتألف من سبعة أشخاص، أنا كنت أعمل خياطاً وخسرت منزلي ومحلي وليس لدي أي دخل. ومنذ فترة يطالبني أبنائي بشراء البرتقال لهم ولكني لا أملك المال الكافي لشراء البرتقال أو غيره من الفواكه لذلك قررنا الاستغناء عن الزيت والمعكرونة من أجل شراء البرتقال لأطفالنا».

بيع «المساعدات» مهنة!

انتشرت ظاهرة بيع المواد الغذائية، وذلك لأسباب عديدة منها الحاجة إلى المال لشراء احتياجات لا تؤمنها المساعدات، والبعض يستغل عدم وجود قاعدة بيانات موحدة لمعرفة من هو المستحق الحقيقي للمساعدات، فيحصل على المساعدات ويقوم ببيعها.

يعرض الخياط «سمير حجازي» جاكيت للبيع خاطه من البطانيات التي توزع للنازحين، وعن ذلك يقول «كانت البداية مع جاري الذي استلم بطانيات من المساعدات وهو يحتاج إلى جاكيت فقمت بخياطة جاكيت طويلة له كما خيطت جاكيت للأطفال، وبعدها أزداد الطلب لتفصيل الجاكيت، كما طلب مني عدد من النسوة أن أخيط مانطو نسواني وفعلاً نجحت الفكرة»، وعن التكلفة يقول «أحاول أن أخفف من التكلفة قدر المستطاع، فأنا أتقاضى مبلغ 250 ليرة من النازحين كأجرة يد وثمن خيطان، ولكن هناك عدد من الناس المقيمين اشتروا البطانيات من النازحين وطلبوا مني خياطتها لهم، اتقاضى من هؤلاء 750 ل.س أجرة يد، وإذا أرادوا إضافة أزرار وغيرها من الإكسسوارات فالزبون يتحمل التكلفة الزائدة».

أرقام ووعود معسولة

في حين قال مدير الخدمات الاجتماعية بـ«وزارة الشؤون الاجتماعية» فراس نبهان، في تصريحات صحفية إن الوزارة تقوم بإنشاء قاعدة بيانات للمهجرين في المحافظات، وفق منظومة عمل مؤلفة من عدة لجان، بهدف إصدار بطاقة الإغاثة الموحدة. للحد من ظاهرة الفساد في عملية الإغاثة، كما أكد نبهان أنه سيتم وضعت معايير جديدة لاعتماد عمل الجمعيات الأهلية، بعد إلغاء عمل 5 جمعيات تورطت بالفساد في عملها الإغاثي.

وأضاف نبهان إلى أنّ متابعة عمل الجمعيات الأهلية في سورية بحاجة لكادر ضخم، حيث بلغ عدد الجمعيات في سورية 1462جمعية، مشيراً إلى أنّ المساعدات المتنوعة التي يُقدّمها الجانب الحكومي تصل إلى نسبة 80% وما تبقى من جمعيات أهلية ومنظمات دولية يصل إلى 20%.

وكان رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، قد ذكر مؤخراً أنّه تم رفع قيمة ما رصدته الحكومة من موازنة 2013 والتي بلغت 30 مليار ليرة إلى 50 مليار ليرة في موازنة 2014 بهدف تقديم الدعم والتعويض للمتضررين.

أضيف إلى حياة السوريين طابور انتظار جديد بعد طابور الخبز والمازوت والتموين هو طابور الحصول على المساعدات حيث تفتقر معظم مراكز تقديم المساعدات إلى التنظيم والرقابة ويغلب عليها مشهد الفوضى وسرقة المخصصات

المنظمات الدولية والمساعدات المقدمة!

ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العاملة في سورية أنها «وفرت في شباط 2014 المواد الغذائية لأكثر من 770000 شخص في عشر محافظات، من بينها دمشق وريف دمشق وحمص ودير الزور. وكان النازحون داخلياً هم الغالبية العظمى من المستفيدين. وحصل أكثر من 4000 نازح داخلي يعيشون في أماكن إيواء جماعية بحمص ودمشق على وجبات يومية من خلال المطابخ الجماعية التي يدعمها الهلال الأحمر العربي السوري وتوفر لها اللجنة الدولية الإمدادات. وحصل أكثر من 237000 نازح داخلي آخر على اللوازم المنزلية الأساسية مثل أدوات النظافة الشخصية والبطانيات والفرشات وأواني الطهي».

كما واصلت «الفرق المعنية بالمياه والصرف الصحي باللجنة الدولية في دمشق وحلب وطرطوس التعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري وإدارات المياه المحلية من أجل توفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي وتلبية الاحتياجات السكنية عبر الخطوط الأمامية. واستفاد مباشرة أكثر من 200000 شخص من مجموعة مشاريع. وساهم دعم إدارات المياه المحلية في إيصال المياه النظيفة لملايين الأشخاص».

وأسفر الدعم الذي قدمته اللجنة الدولية عن «إيصال المياه النظيفة لأكثر من 1,5 مليون شخص في حلب، الكثير منهم من المتضررين بسبب القتال. ونقلت الشاحنات التي استأجرتها اللجنة الدولية أيضاً المياه النظيفة لأكثر من 101000 شخص يعيشون في حمص وريف دمشق ودير الزور. وقمنا بتجديد 65 مركزاً للنازحين داخلياً ووزعنا أكثر من 148000 زجاجة مياه».

«الفاو» والمساعدات الجزئية

للسنة الثانية على التوالي تقوم منظمة «الفاو» بتقديم مساعدات جزئية على شكل بذار من قمح وشعير لبعض الفلاحين المتضررين في منطقة «الغاب» نتيجة عمليات المسلحين التي لا تمكنهم من جني محاصيلهم أو إتلافها، ويتم تحديد الفلاحين المتضررين من هذه العمليات عبر محاضر يتم رفعها من الجمعيات الفلاحية في تلك المنطقة.

وفي هذا العام قدمت «الفاو» 281 طناً من القمح والشعير مجاناً ليتم توزيعها عبر مديرية الزراعة في «الغاب» على أساس المحاضر المقدمة إليها ، لكن الملاحظ أنه في هذا العام أدخلت شعبة الهلال الأحمر كوسيط في عملية التوزيع حيث تُسلم البذور إلى شعبة الهلال الأحمر وهذه الأخيرة تسلمها إلى لجان من المهندسين المكلفين من مديرية الزراعة تسليمها إلى الفلاحين المتضررين.

وبالرغم من أن هذه العملية خطوة في تخفيف العبء الثقيل الذي يعانيه فلاح «الغاب» إلا أنها خطوة غير كافية، فنسبة الفلاحين المتضررين أكثر بكثير ممن شملتهم قوائم التوزيع هذه، وفي مثل هذه الحالات تحدث تجاوزات عديدة في طريقة التوزيع ومن يستحقه فعلاً. بالإضافة أن القرى التي شملها التوزيع لا تتجاوز الخمس عشرة قرية، علماً أن هناك قرى لم يشملها التوزيع وهي أحوج ما تكون لهذه المساعدات.

شارع «الثورة» عورة خدمات دمشق..

طرقات وأرصفة «مهترئة» وأعمال الصيانة «بشروط»!

يبدو للسائر في شوارع دمشق العريضة أو أزقتها الضيقة، «تناقض طبقي واضح» بحسب ما وصفه البعض، حيث من الممكن أن تجد اوتوستراداً هاماً مليئاً بالحفر مثل «اوتوستراد المزة»، أو نفقاً صرفت عليه ملايين الليرات سابقاً كنفق «ساحة الأمويين»، قد تكسرت جدرانه وانحنت قضبانه وبعض مصابيح إنارته قد تعطلت دون اهتمام ومنذ زمن، في حين قد تجد قطعة صغيرة من حي في المزة قد تعبدت وسويت أرصفتها أكثر من مرة كما منطقة المزة «فيلات غربية».

■ حازم عوض

مواطنون اشتكوا لصحيفة «قاسيون» من عدة مشاكل تواجههم يومياً في شوارع دمشق وأحيائها، على الرغم من رصد المليارات من محافظة دمشق لأعمال الصيانة والمشاريع، وبحسب «بشر»، طالب جامعي في كلية الطب، فإن «برك المياه كانت أبرز ملامح اتوستراد المزة هذا العام وخاصة بالقرب من كلية الآداب، فبعد هطول الأمطار كانت المياه تتجمع مشكلة بركاً كبيرة على الأطراف ما يثبت سوء التصميم الهندسي وسوء العناية من قبل محافظة دمشق لعدم وضع مسارب مياه أو حفر خاصة بتصريف بمياه الأمطار».

شارع الثورة و«المصائب»

وبدوره قال «أمجد»، موظف لدى إحدى الجهات العامة، إن «ذهابي إلى عملي وخاصة في الأيام الماطرة، كان يتطلب مني القفز فوق برك المياه المتجمعة في شارع الثورة، وعدا عن ذلك، فإنني مضطر للمرور من سوق الخضار بتلك المنطقة للوصول إلى الشارع العام، وهناك يمكن رؤية المصائب، فالأوساخ بكل مكان والأرض مليئة بالحفر وكأنها لم تعبد منذ سنوات، والمنطقة هناك عبارة عن مستنقع للمياه، علماً أن هذا الشارع يعتبر عصب المدينة».

وتابع «شارع الثورة هو عورة محافظة دمشق، رغم قربها جغرافياً من هذا الشارع، فبناء المحافظة يبعد حوالي 500 متر فقط عنه، ومع ذلك يمكن رؤية سياج المنصفات قد تكسر دون إصلاح، وأرضية جسور المشاة قد تضررت، والأرصفة مخلعة وخاصة في منطقة المرجة، والمواقف العامة قد تكسرت وتحول زجاجها إلى لوحات».

عشوائيات منسية منذ 15 عاماً

ومن جهته، قال «أحمد»، صاحب أحد المحلات في منطقة ركن الدين بدمشق- عشوائيات-، إن «وجودنا في منطقة عشوائية يعني تخلي محافظة دمشق عنا، فشوارعنا وأحياؤنا لم تعبد منذ أكثر من 15 عاماً، وطريق السرفيس المعتمد في المنطقة مليئ بالحفر الخطيرة لطبيعة المنطقة الجبلية، ومصابيح البلدية معطلة منذ سنوات، وفي كل عام نعاني من فيضان الصرف الصحي، وكل ذلك والمحافظة غائبة».

وتابع «عند حدوث أي طارء في الصرف الصحي على سبيل المثال، فإن أهالي الحي يجمعون المال لعمال البلدية كي يقوموا بالإصلاح، وعدا ذلك قد ننتظر لسنوات دون إصلاح العطل عن طريق الطلبات الرسمية».

أين «المليارات»؟

في منطقة «باب مصلى» و«باب شرقي»، ليس الوضع بالأفضل، حيث قال «أيمن»، موظف لدى إحدى الجهات العامة، إن «نفق باب شرقي تحول إلى مكب للنفايات، وقد تم إغلاقه منذ مدة لأسباب مجهولة، ولم تقم المحافظة بتأمين البديل ولا تعليل السبب" مشيراً إلى أن «الشوارع مليئة بالحفر أيضاً».

وأردف «لا أعلم أين تنفق المحافظة ملياراتها إذا كانت شوارع دمشق مليئة بالعيوب، ولا تصلح للسير بالسيارات في كثير من المناطق، وقد تكون مزعجة للسائر على قدميه خاصة أيام الشتاء».

شكاوى سكان دمشق طالت وكثرت وتمحورت جلها على عدم اهتمام المحافظة بعيوب الشوارع والأنفاق والجسور والإنارة والنظافة، والمرافق العامة كحمامات الحدائق.

«الصيانة» والتمييز الطبقي!

من جهة أخرى، انتقد مواطنون مشروع إعادة تأهيل طريق مطار دمشق الدولي بكلفة قد تصل إلى «178 مليون» ليرة سورية، رغم أنه يعتبر في منطقة ساخنة يشهد محيطها توترات بين الحين والآخر، عدا أن هذا الطريق لا يستخدم بكثافة الشوارع وسط المدينة، في حين أهملت المحافظة قلب المدينة الآمن نسبياً والذي تستخدم شوارعه من قبل المواطنين بكثافة يومية.

وقد وجد مواطنون، أن إهمال المحافظة لبعض الشوارع والمناطق، يقابله اهتمام بأماكن أخرى، مثل «المزة فيلات غربية وشرقية ومشروع دمر» وأماكن تعتبر خاصة للشريحة الميسورة وأصحاب النفوذ في المجتمع، وعند وجود أي عطل أو مشكلة تسارع جهات المحافظة لإصلاحه، ما اعتبره البعض «تمييزاً طبقياً»، وخاصة أن مناطق العشوائيات «شبه معدومة الاهتمام».

رصدت محافظة دمشق وبحسب تصريحاتها نهاية 2013 ما يقارب مليارين ليرة و671 مليون من أجل مشاريع حيوية افتراضية علماً أن أغلب هذه المشاريع بقي حبراً على ورق فما هو مصير هذه الميزانية؟

للطوارئ فقط..

مصدر في محافظة دمشق، أكد لـ«قاسيون» أن «المحافظة ألغت منذ عام 2010 خططها الخدمية، وبدأت تعتمد فقط على الطوارئ، والتي تحدد أعمال الصيانة بحسب الأفضلية وحجم الضرر»، ما وجد فيه بعض المواطنين باباً مفتوحاً لتمييز منطقة على أخرى.

وأردف «تصل إلى محافظة دمشق كشوف من لجان الأحياء ودوائر الخدمات، وقد تحمل هذه الكشوف عدة بنود لأمور تحتاج الصيانة، إلا أن خطة الطوارئ الموجودة حالياً قد تقضي بشطب بنود لمصلحة بنود أخرى في أماكن محددة، وهذه هي الأفضلية».

وأشار إلى أن «تعبيد المناطق غير المعبدة نهائياً، ومد شبكات الصرف الصحي، يتطلب دفع رسوم خدمات من سكان هذه المناطق للتنفيذ من قبل المحافظة، وعدم دفع هذه الرسوم قد يحول دون قيام المحافظة بالأعمال».

الصيانة «بشرط»!

بدوره، أكد أمين سر محافظة دمشق خالد الشماع في حديثه لإحدى الإذاعات العاملة بدمشق، أن «الأرصفة المتضررة إن لم يمر عليها أكثر من 5 سنوات لا تقوم المحافظة بإصلاحها، والشوارع المهترئة التي لا تصل نسبة اهترائها إلى 60% لا نقوم بقشطها وتزفيتها من جديد».

مواطن: وجودنا في منطقة عشوائية يعني تخلي المحافظة عنا فشوارعنا وأحياؤنا لم تعبد منذ أكثر من 15 عاماً والطرقات مليئة بالحفر والعيوب ومصابيح البلدية معطلة منذ سنوات وفي كل عام نعاني من فيضان الصرف الصحي

وتابع «يتم تقسيم الموازنة الخدمية الموجودة لدى محافظة دمشق على 14 قطاعاً بدمشق، وبحسب ما يأتي من كشوف لجان الأحياء ودوائر الخدمات يتم تقدير الأفضلية للتنفيذ».

محافظة دمشق، رصدت المليارات للصيانة والمشاريع، وبحسب تصريحات المحافظة نهاية 2013، فإنها «رصدت مبلغ يقارب مليارين ليرة و671 مليون من أجل مشاريع حيوية في مدينة دمشق»، ومن هذه المشاريع المفترضة، تأهيل المباني والآليات العامة والمباني الحكومية المتضررة والناتجة عن الأحداث الراهنة، وتأمين آليات خدمية وهندسية لزوم الجاهزية، وتقديم وتركيب وسائل الأمان الطرقي والسلامة والدلالة والتنظيم والتأهيل في مختلف شوارع المدينة وتزفيت طريق «قاسيون» وإكساء وترميم مجرى نهر «بردى».

المليارات والمشاريع «الورقية»!

وضمت مشاريع المحافظة، استبدال خطوط الصرف الصحي وتنفيذ شبكة صرف مطري ومصارف مطرية في مختلف مناطق المدينة وتأهيل عدد من حدائق دمشق وتأهيل المشاتل ومشروع طريق «قصر الشعب- دمر» للمراحل الأربع، وتجديد وإعادة تأهيل شارع «مدحت باشا» والحارات الممتدة والمحاذية وتوسعة جسر «عربين» والمحور الممتد إلى عقدة «القابون» للمدخل الشمالي للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية وتنفيذ جدران استنادية وأدراج في مختلف أنحاء المدينة وتأمين المواد والمستلزمات الخاصة بمديريات الصيانة ودوائر الخدمات ونقل وترحيل القمامة والأنقاض من مناطق متفرقة في المدينة.

وأغلب ما تقدم من مشاريع «لم يتم تنفيذه» بحسب المشتكين، مؤكدين أنه «لا توجد أية مؤشرات لهذه الأعمال» فيما وصفوه «بتصريحات إعلامية فقط اعتادوا عليها كل عام»، متسائلين عن «مصير ميزانية محافظة دمشق وملياراتها التي لم يتم الإفصاح عنها بشكل دقيق، ما يعيق المحاسبة والتقييم».

من جديد.. لقمة الشعب المنهوبة في قرية «رساس»

نشرت «قاسيون» في عددها رقم «637» تاريخ 2014/1/19 مقالاً تحت عنوان «لقمة الشعب المنهوبة في قرية رساس»، حيث نظّم أهالي وسكّان قرية رساس التابعة لمحافظة السويداء عريضة تطالب الجهات المعنية في المحافظة بالتخفيف من حجم معاناتهم اليومية، الناجمة عن نقص تأمين مادة الخبز بعد وصول أعداد كبيرة من مهجري المحافظات السورية واستقرارهم في أحياء القرية ومقر معسكر الطلائع التابع لها.

■ مراسل قاسيون- السويداء

مما شكل عامل ضغط إضافي على حياة الأهالي ومخصصاتهم من مادتي الطحين والمازوت، حيث يوجد في القرية فرن واحد يقوم بتأمين مادة الخبز لجميع سكان القرية، وخلال لقاءات «قاسيون» بأهالي القرية أكدّوا بدورهم قيام صاحب الفرن ببيع كميّات من مادتي الطحين والمازوت المخصصة للفرن في السوق السوداء، وقد تمّ تسجيل بحق صاحب الفرن ومالكه أكثر من ضبط تمويني يتعلق بالنقص في وزن ربطة الخبز.

المطالب المحقة والرقابة الشعبية

في حينه طالبت «قاسيون» الجهّات المعنية بضرورة التحرك بالسرعة القصوى لتحقيق مطالب أهالي قرية «رساس» المحقة والمشروعة في تأمين مادة الخبز، وضرورة الحد من ممارسات تجّار الأزمة في استغلال الظروف التي تمر بها البلاد لابتزاز الأهالي وإهانتهم في لقمة عيشهم، وبالفعل تحرّكت الجهات المعنية وتفاعلت مع مطالب الأهالي من خلال مراقبة سير عمل الفرن، وتناوب شباب القرية على تنفيذ رقابة شعبية على أداء الفرن إيماناً منهم بأن حل الأزمة يبدأ بإشراكهم في الدفاع عن مصالحهم، عبر المشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، والرقابة عليها بهدف محاصرة الحرامية وتجّار الأزمات، ونقل مركز السلطة في الشؤون التي تمس لقمة الناس إلى الناس أنفسهم.

لم يرق لهم واقع الحال..

اليوم وبعد مضي حوالي 3 شهور على هذه التجربة التي حققت لأهالي القرية الاكتفاء وسد النقص الحاصل في تأمين مادة الخبز، عادت حليمة لعادتها القديمة، إذ لم يرق الحال لتجّار الأزمات والحرامية الجدد الذين أرادوا تعويض خسائرهم بسبب توقف نهبهم بفعل الرقابة الشعبية، فعمدوا إلى بيع الطحين المخصص للفرن إلى عصابات ومليشيات الفساد، والتربّح والارتزاق من دم ولقمة الفقراء السوريين في محافظتي السويداء ودرعا.

فقامت الجهات المعنية بضبط 4 أطنان من مادة الطحين المدعوم كانت معدّة للبيع لدى صاحب الفرن، وتم اعتقاله وإغلاق الفرن وتشميعه، لكن وبعد يومين فقط عاد صاحب الفرن إلى منزله وكأن شيئاً لم يكن، وبقي الفرن مغلقاً أمام أهالي القرية الذين تضاعفت معاناتهم اليومية بسبب اضطرارهم لسد حاجتهم من مادة الخبز من أفران مدينة السويداء والقرى المجاورة، الأمر الذي شكّل أعباء إضافية على دخولهم ورواتبهم الهزيلة في ظل فلتان الأسعار والأسواق بفعل الأزمة وتداعياتها الإنسانية الكارثية.

ضرب مواطن النهب ورموزه

ومما يضاعف حجم المعاناة أن معتمد الخبز الموكّل بتأمين حاجة القرية يقوم ببيع كميّات لا تكفي لسد نصف حاجة أهالي القرية وبسعر 20 ليرة سورية، ناهيك عن نوعية الخبز الرديئة التي عبّر عنها أهالي القرية: «خبز ما بياكلو الجاج..!».

«قاسيون» تضم صوتها إلى أصوات أهالي قرية «رساس» في مطالبهم المحقة والمشروعة، وتطالب الجهات المعنية التي قامت بدورها المناط بها في الحد من ممارسات تجّار الأزمات، بضرورة إتمام مهامها والتحرك سريعاً لتأمين حل سريع لمعاناة أهالي القرية في تأمين مادة الخبز لقمة عيشهم، إذ إن محاربة الفساد تتطلب ضرب مواطن النهب ورموزه من جهة، وإيجاد البدائل الحقيقية والفعّالة من جهة أخرى لسد الحاجات الأساسية للناس.

دير الزور..خزانات «بيع الوقود» قنابل موقوتة..!

غياب تام لدور الدولة في العديد من الأحياء في المدينة وفي الأرياف، والقصف والقنص والسيارات المتفجرة والاشتباكات بين المسلحين التكفيريين وغيرهم، واعتقال وخطف، وتبعات الأزمة الأخرى الاقتصادية والمعاشية المتفاقمة كلّ ذلك بات سمة دائمة وحدثاً يومياً ومأساة مستمرة للمواطنين منذ ثلاث سنوات..

■ زهير مشعان

خزانات الموت والتلوث البيئي

سرقة حقول النفط وسرقة النفط وتكريره البدائي وما نتج عنه من تلوث بيئي خطير وانعكاساته على البشر لأجيال قادمة لم يعد هو الخطر الأخير على المواطنين، فقد أضيفت جريمة أخرى لاستغلالهم وفي الوقت ذاته تهدد حياتهم، وهي خزانات بيع الوقود المنتشرة في المدن والأرياف، التي أصبحت قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر بأي لحظة وتودي بحياة ليس البائعين والمشترين فقط بل كل من يتواجد قريباً منها وقد تكرر ذلك مرات عديدة، وآخرها انفجار خزان في وسط مدينة البوكمال في الأسبوع الماضي حيث ذهب ضحيته أربعة مواطنين.

هذه الخزانات أيضاً معرضة للانفجار نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وتسرب الغازات أو احتباسها فيها وتوليد ضغط كبير، أو أثناء عمليات البيع بسبب الجهل وإشعال نار أو رمي أعقاب السّجائر، أو أثناء تنظيفها وصيانتها ولحامها..ولا يستطيع أحدٌ مواجهة ذلك ومنعه بسبب رعاية المسلحين لذلك ودون اعتبار لأي قيم اجتماعية.

أسعار عالية وأرباح خيالية

إذا كان وقت انفجار خزانات بيع الوقود غير معروف فإنّ استغلالهم يتمّ في كل لحظة، ومَنْ يضطر لشراء المحروقات عليه أن يدفع ما يريده تجار الأزمة

ولصوصها، فليتر البنزين يباع بسعر 250 ل.س والمازوت 85 ل.س والكاز 100 ل.س وأنبوبة الغاز المنزلي 4500 ل.س، ولكل نوع من المحروقات سعره، فالوقود شبه النظامي والوقود المكرر بدائياً والوقود المهرب وكلها غير خاضعة للمقاييس التي تخفف من نسبب التلوث وأثناء استخدامها تشكل خطراً مباشراً وخاصةً على الأسر في استخدامها المنزلي.

لاشك أن حل كل ذلك مرتبط بحل الأزمة واستعادة دور الدولة، لكن المطلوب من الشرفاء في المجتمع أينما كانت مواقعهم كشف ذلك وتعرية المستغلين واللصوص والضغط عليهم اجتماعياً لتخفيف آثارها المباشرة على الأقل وإخراجها على الأقل خارج المدن والتجمعات السكانية إذا لم تكن هناك قدرة لمنعها.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

ثنائية العدل

لا يمكن أن يتجاهل عاقل دور السلطة القضائية في تحقيق ثلاثية: العدالة والاستقرار والتقدم. ومن أهم مؤشرات الدولة الفاشلة هو «غياب نظام عادل ونزيه للتقاضي». كما إن من أهم مؤشرات ترتيب الدول على مقياس التنافسية الاستثمارية هو وجود نظام قضائي فعّال يضمن للمتنازعين حقوقهم.

السلطة القضائية لا تملك جيشاً أو شرطة، وهي من حيث عدد القضاة مقارنة بالسلطتين الأخريين، هي الأقل عدداً ولكنها تملك ما هو أقوى من ذلك: تملك احترام الناس لها وتطلّع الضعفاء لأن تنتصر لهم وسعي الخصوم لأن تفصل بينهم جهة تتمتع بالحيادية والنزاهة والتجرد. لقد كان جزء من نضال الأجداد ثم الآباء هو تحقيق حلم «حرية واستقلال القضاء» ولكن السؤال:

هل استقلال القضاء وحريته يعني استقلال بعض القضاة عن القانون وحرية بعض القضاة في تحدي العدل؟

أنا مع القانون ضد الفوضى، ومع القضاء ضد الظلم. ولكن ماذا لو أدت بعض القوانين بظلمها للفوضى، وماذا لو أدى بعض القضاة بسوء تقديرهم للظلم؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يجيب عنه شيوخ القضاء الأجلاء حتى لا نخسر كل شيء.

أعلم أن درجات التقاضي متعددة، ومن الممكن تصحيح الخطأ في الدرجات الأعلى، ولكن الوضع محتقن والرأي العام متحفز وقلق ومتوتر بما يكفي لأن نقدّر أن علينا أن نكون أكثر التزاماً بالعدالة من ناحية وحرصاً على مراعاة مقتضيات الحال من أي وقت آخر.

الدولة تتمثل في مؤسساتها ولا نريد أن يفقد الناس الثقة فيها بسبب سلوك بعض القائمين على بعض المؤسسات. أؤكد أن هذا ليس وقت تحقيق مكاسب، وإنما هو وقت إدارة الخسائر وإصلاح المؤسسات في الوقت نفسه عبر إعادة ثقة الناس في أنفسهم ومؤسساتهم. وليس بأن ندع بعض المنتمين لبعض المؤسسات بأن يخرج منها ما يسيء إلى فكرة وجودها ومبرر بقائها. حين قالوا لشارل ديغول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية: «إن الألمان دمروا كل شيء في فرنسا» فكان رده: «ما دامت فرنسا لا يزال فيها قضاء وجامعات سنعيد بناء الدولة».

يا أهل القانون والقضاء.. كي ننتقل إلى دولة القانون والقضاء، لا بد أن يؤدي الاثنان للعدل. العدل فوق القانون، والقانون خادم له. العدالة فوق القضاة، والقضاة أدواتها. وبغير هذا سنخسر كل شيء.

تخطيط قاصر.. أرقام منقوصة

لم يبد الرقم الإحصائي في سورية خلال الحرب الحالية مواكبة كافية للتعبير الرقمي عن الظواهر الاقتصادية الاجتماعية المعقدة، فلم نسمع تقديراً لمستويات الفقر الناجم عن الأزمة، لحجم الدمار الكلي، للوضع الصحي، لرقم التسرب التعليمي، لتراجع الناتج الإجمالي، لتزايد الدين العام وغيرها، إلا من مؤسسات دولية قد لا تكون عالية الموثوقية، مقابل صمت حكومي! ويعيق ذلك وفق تقديرنا أن راسمي السياسات الاقتصادية ومن يدير أزمة الاقتصاد الوطني خلال الحرب، لم يستطيعوا تحديد المهمات النوعية المطلوبة القابلة للحل خلال الأزمة، أو التي من المفترض أن تفهم بدقة الآن لانطلاق الحل قريباً، والتي تتطلب بالتالي توصيفاً رقمياً صادراً عن جهاز الدولة السوري عوضاً عن فتح المجال «للتقدير الدولي» ليبقى المصدر الوحيد، والمعيق الأساسي لهذه العملية كما نرى هو الوزن النوعي لقوى الفساد التي تريد أن تبقي أداء جهاز الدولة بمستويات متدنية، حيث أن مواكبة الرقم للواقع وللحدث لايناسب من يريد أن يخفي حقيقة حجم المشاكل، لأن وضوح الحقائق قد يدفع إلى مزيد من الضغط لإزالة المعيقات الداخلية لحلها، والتي يعتبر الفساد الكبير في مقدمتها!

المكتب المركزي للإحصاء..

مؤسسة إنتاج ونشر الرقم الإحصائي السوري

■ محرر الشؤون الاقتصادية

الرقم الإحصائي في سورية، ينتج أو ينشر في مؤسسة رئيسية هي المكتب المركزي للإحصاء الذي يتمتع باستقلالية بكونه مؤسسة تابعة مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، ولا يتبع إلى وزارة أو جهة اقتصادية بعينها، المكتب الذي يمتلك من الكوادر والخبرة ما يكفي لإنتاج مجموعة إحصائية تفصيلية سنوياً، مع العديد من المسوح السنوية المتممة والمطورة لها، لم ينشر في أعوام الحرب الثلاثة مجموعته الإحصائية المعهودة والمعيقات التي أدت إلى هذا كثيرة ومتعددة..

«قاسيون» زارت الإدارة المركزية في دمشق، وأجرت حواراً مع د. إحسان عامر مدير المكتب المركزي للإحصاء حول عمل المكتب، وتأسيسه، وظروف العمل خلال ثلاثة سنوات من الأزمة وتأثيراتها على إنتاج ونشر الرقم الإحصائي في سورية.

45 عاماً من العمل

حول تأسيس المكتب المركزي للإحصاء، وآليات عمله المنصوص عليها في المرسوم التشريعي لتأسيسه أشار د. عامر: «تأسس المكتب المركزي للإحصاء عام 1968 بمرسوم تشريعي 87، وقد تراكم خلال هذه الفترةخبرات ومعارف إحصائية كبيرة لدى المكتب، مع بيانات ودراسات وسلاسل زمنية تعطي صورة رقمية تاريخية وحديثة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، وينطلق مرسوم التأسيس من فكرة استقلالية الرقم الإحصائي، بحيث لا تؤثر أي جهة عليه ويتبع فقط إلى رئاسة مجلس الوزراء».

المسؤول الأساسي عن الرقم الإحصائي

المكتب المركزي هو المسؤول الأساسي عن الأرقام الإحصائية المنشورة والمعتمدة يشير د.عامر: «ضمن مرسوم تأسيس المكتب المركزي للإحصاء لا يجوز نشر أي رقم أو بيان أو القيام بعمل إحصائي إلا بموافقته، ولا يعتمد أي رقم إلا إذا كان صادراً عنه أو بموافقته».

الرقم السكاني إنتاج حصري

هناك بعض الأرقام التي يعتبر إنتاجها نشاطاً رئيسياً وحصرياً للمكتب المركزي، وفي مقدمتها البيانات المتعلقة بالرقم السكاني: «مرسوم التأسيس أعطى للمكتب مهمة إجراء التعدادات في سورية سكان ومساكن وتعداد حصر المنشآت كل عشر سنوات، خلال هذه الفترة أنجز المكتب المركزي أربعة تعدادات سكانية شاملة في أعوام «1970–1981–1994–2004»، وكان من المفترض أن يكون عام 2014 عاماً لتعداد جديد للسكان والمساكن، لكن نتيجة الظروف، فإن التعداد الشامل يؤجل إلى أن يحين الظرف الملائم علماً أن المكتب أجرى الإجراءات التحضيرية اللازمة لإجراء التعداد».

تنشر التقارير الدولية أرقاماً اقتصادية تفصيلية حول الواقع الاقتصادي الاجتماعي السوري خلال الحرب والحكومة تلتزم الصمت!

«العام» ملتزم.. «الخاص» بلا إلزام

البيانات الاقتصادية الاجتماعية عدا السكانية، تصل إلى المكتب المركزي عبر عدة قنوات لجمع البيانات. والعلاقة مع القطاع العام موصفة في مرسوم التأسيس، يشير د. عامر: «يذكر مرسوم التأسيس وجوب أن تحدث في كل مؤسسة أو شركة أو منشأة دائرة للإحصاءات تتبع فنياً للمكتب المركزي لكنها إدارياً تابعة للمنشأة أو المؤسسة المعنية وهي مصادر بياناتنا عن القطاع العام التي تكون أدق وأشمل من البيانات حول القطاع الخاص.»

نتيجة النمو المتسارع للقطاع الخاص بعد عقد التسعينيات، فإن المكتب المركزي يحاول تغطية كافة المعطيات حول إنتاجه عن طريق المسوح، «يجري المكتب مسوح ميدانية، إما بالعينة أو بالحصر الشامل وذلك من خلال استبيانات مصممة لتلبي احتياجات الرقم الوطني والحسابات القومية. إلا أنه يوجد فجوة في بيانات القطاع الخاص وتعود إلى طبيعة المنشآت في سورية التي تتسم بأنها شركات عائلية غير مهتمة بالموضوع الإحصائي بشكل عام، وأنه في الكثير من الأحيان لا تتوفر لديها السجلات اللازمة مما يجعل الحصول على البيانات منها بالغة الصعوبة أو غير مكتملة، والقلة القليلة من المنشآت لديها تنظيم إداري مختلف حيث تهتم بالسجلات والقضايا الإحصائية».

الإنتاج السنوي..

تعتبر المجموعة الإحصائية السنوية هي المنتج الرئيسي للمكتب، ولإتمامها والتوسع بها وتطويرها يجري المكتب

حول «الحرب» و«الإعمار»

مسوح متعددة ونوعية، حيث ذكر د.عامر «نتيجة التراكم الكبير وظرف العمل المتطور بعد عام 2000، فإن المكتب سنوياً كان يجري 18–20 مسحاً مختلفاً كلها تنشر في منشورات خاصة بالمكتب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مسح القطاع الخاص الصناعي، مسح القوة العاملة، ومسح الأسعار الشهري «الذي لم يتوقف العمل به طوال فترة الأزمة » وهناك مسوح تأخذ طابع دوري غير سنوي كمسح صحة الاسرة، ومسوح نوعية كمسح دخل ونفقات الأسرة الذي يجري كل ثلاثة سنوات والذي ينتج عنه الكثير من المؤشرات كخارطة الفقر، وشرائح الدخل، وتستخدم بياناتها في حساب تثقيلات الاستهلاك والتي تدخل بشكل رئيسي في حساب الأرقام القياسية للأسعار».

إنتاج الرقم الإحصائي في ظروف الأزمة

يؤكد مدير المكتب المركزي للإحصاء أن العمل الإحصائي من أكثر الأعمال التي تتأثر فنياً بظروف الأزمة، وذلك لأنه يعتمد بجزء كبير منه على العمل الميداني وعلى الاستقرار، حيث يشير إلى تباطؤ عمل المكتب المركزي في المرحلة الأولى من اشتداد الأزمة، إلا أن العمل عاد بوتيرة أسرع بعد التكيف مع ظروفها. معدداً جزءاً من المسوح التي أجريت خلال الأزمة: «في نهاية عام 2011 نفذنا مسح خاص صناعي، ومسح شامل لمحافظة الحسكة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي شمل 250 ألف أسرة، ومسح القوى العاملة الذي أظهر أن معدل البطالة ارتفع من 8،6% عام 2010 إلى14،9 % في نهاية عام 2011، بالإضافة إلى مسح المساحات المزروعة بالمحاصيل الرئيسية وغلتها».

عام 2012 كانت المحافظات الثلاث الرئيسية حلب، ريف دمشق، حمص غير مستقرة، وهذه المحافظات الثلاث تشكل نسبة 70% تقريباً من صورة الواقع الاقتصادي في بعض القطاعات بالتالي فإن تفاقم الأزمة في هذه المحافظات جعل البيانات مقتصرة على بيانات القطاع الحكومي والتي لم تكن مكتملة أيضاً في ذلك العام، ومع ذلك يجب أن يعطي الإحصاء مؤشر، لذا قمنا بجمع البيانات الموجودة وهي تعطي صورة ولكنها منقوصة بطبيعة الحال. أما في عام 2013 فإن بيانات القطاع الحكومي جمعت بشكل جيد، وأجري مسح صناعي للقطاع الخاص، ومسح تتبع للقوى العاملة، مسح للفنادق، ومسح لتكلفة المتر المربع الطابقي في البناء، مسح محاصيل رئيسية « القمح والشعير والعدس» وتمت هذه المسوح بطرق متطورة ومتبعة من قبل الأجهزة الإحصائية العالمية خلال الأزمات، واستطعنا أن نتواصل مع وحدات العد المبحوثة «الأسرة المنشأة» وذلك إما عن طريق الهاتف، أو عن طريق البريد الالكتروني، وفي المحافظات الهادئة تم التواصل بشكل مباشر.»

إنتاج لم يكتمل..

يلاحظ أن المنشور من إنتاج المكتب المركزي للإحصاء خلال أعوام الأزمة، هو القليل فقط كما أن كل من المجموعات الإحصائية التي تنشر بيانات عامي 2012/2011 ليست متاحة بسبب عدم استكمالها، حيث يشير مدير المكتب المركزي إلى أن إصدار العام الحالي عن بيانات 2013 سيكون رقمه 66 ولكن بيانات هذه المجموعات خلال العاميين الماضيين لم تكن مكتملة بعد!! يقول د. عامر: «بعض النتائج يتم النظر فيها بشكل مستمر بسبب التغيرات المتسارعة، حيث أنه في الظروف الحالية يفترض بنا أن لا نحسم بدقة أرقام هذه المسوح قبل إجراء بعض التقاطعات فيما بينها، فعلى سبيل المثال لو أن مسح القطاع الخاص الصناعي أظهر تراجع بمستوى معين نقوم بالعمل على التأكد من خلال البحث عن تقاطعات هذا الرقم مع البيانات المرتبطة به من قطاعات أخرى، هل يتفق التراجع في حجم المدخلات الزراعية في هذه الصناعات مع حجم التراجع فيها، كذلك هل تتوافق حركة القوى العاملة في منطقة ما مع تراجعات الصناعة، وبالتالي فإن الاقتراب من المصداقية العالية في هذه القطاعات يجب أن تعتمد على التقطاعات وهذا ما يؤخر النشر!».

4.7

تريليون ليرة خسائر مرافق الدولة مقابل الرقم الدوري للأضرار المادية تغيب أرقام خسائر التنمية البشرية عن التصريحات الرسمية..

المكتب.. تقديرات الخسائر تأتي من جهات أخرى!

تكثر التقديرات والتصريحات التي تشير إلى الخسائر والأضرار التي طالت الاقتصاد السوري خلال الأزمة، وحول هذا فإن المكتب المركزي للإحصاء يشير إلى أن مهمة المكتب هي تقدير التراجع في الناتج وقطاعاته كافة بين ما قبل الأزمة وما بعدها، والتي تعطي قياس لحجم الضرر، أما الأضرار المباشرة فهي مهمة كل وزارة أو جهة عامة تقوم بحصر خسائرها، وقد أوكل تجميع هذه البيانات إلى جهة حكومية أخرى. يشير مدير المكتب: «ينبغي التفريق بين تقدير خسائر الدمار، وبين خسائر الإنتاج أي التراجع، وخسائر دمار المنشآت بالإضافة إلى أن الخسائر البشرية ليست على عاتق المكتب المركزي، بل هناك جهات حكومية مكلفة بهذا العمل ولضرورة العمل حصل المكتب على بعض الأرقام الإجمالية منها. كما حاولنا الاستفادة من الدول التي مرت بظروف مشابهة لما تمر بها بلدنا كالعراق إلا أن الصورة أعقد في بلدنا».

مشروع لقراءة الوضع السكاني الجديد

يؤكد د.عامر «أن المكتب لم يرصد الحراك السكاني الذي حصل خلال الأزمة، وذلك يعود إلى سرعة تغيراته واستمراريتها، والى الحاجة لمسح شامل يبين هذا الموضوع، وهو ما تعيقه حالة عدم الاستقرار التي بدورها تمنعنا من الوصول إلى كافة المناطق».

وفي محاولة لرصد هذا التحرك يقوم المكتب المركزي للإحصاء حالياً بالتنسيق والتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة بإجراء مسح سكاني داعم لتقرير حالة السكان الذي جرت العادة على إعداده في الهيئة السورية لشؤون الأسرة حيث كان التقرير الأول عام 2008 والتقرير الثاني عام 2010 والتقرير الحالي يغطي حتى عام 2013، حيث يهدف هذا المسح إلى تشخيص حالة السكان وتحدياتها الرئيسية بمفهوم تنموي متكامل يشمل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية من خلال دراسة آثار الأزمة على السكان وتفاعلاتها خلال الفترة 2011-2013 من حيث التوزع الجغرافي للسكان، الخصائص الديمغرافية، الحالة الاقتصادية، الظروف المعيشية، العلاقات الاجتماعية، وضع البنى التحتية والخدمات بشكل عام وفاعلية المؤسسات المعنية..

«عداد» قياس الأضرار.. «أضعف الإيمان»

■ عشتار محمود

أكثر من أربعة آلاف مليار ليرة سورية أي حوالي 30 مليار دولار «بسعر صرف الدولار الجديد المرتفع خلال الأسبوع المنصرم» هي آخر أرقام خسائر جهاز الدولة السوري بعد حرب ثلاث سنوات، وهي ما رشح بتصريح لرئاسة مجلس الوزراء في الشهر الثالث من العام الحالي 2014 ونقلته صحيفة رسمية، يظهر من التصريحات المتتالية غير المنظمة لجهات رسمية، أنه لدى جهاز الدولة «عداد» لقياس الأضرار والخسائر الناجمة عن التدمير المباشر للمرفقات العامة في القطاعات كافة فقط، وهذا هو الحد الأدنى المطلوب للانتقال إلى المستوى الآخر وهو متطلبات إعادة الإعمار!. هذا المعطى الهام الآخر تتقاذفه التصريحات والتقديرات الدولية بشكل رئيسي، فمنذ بداية 2012 افتتح «عبد الله الدردري» وجه الخطة الخمسية العاشرة ما قبل الحرب، سلسلة التقديرات من موقعه الدولي الجديد في منظمة «الإسكوا» معلناً أن سورية ستحتاج أكثر من 100 مليار دولار حيث أردف أن البنك الدولي جاهز لتقديم 10 مليار دولار ولكن على أن نقبل بشروطه «التي لا تمس السيادة» بحسب توصيفه، أما التقدير الآخر فأتى من «مشروع مارشال الوطني» الناجم عن عقد قوى دولية في دبي لمؤتمر ترعاه ألمانيا والإمارات وفي واجهته ما يسمى «مجموعة عمل الاقتصاد السوري» والذي قدر أن إعادة الإعمار في سورية تحتاج من 60–200 مليار دولار، وهذه كانت أبرز التصريحات التي أعقبها العديد، مقابل صمت حكومي رسمي عن وضع خطة أو تقدير تكلفة أو تشكيل فريق! من الطبيعي أن يسارع هؤلاء إلى تقدير الكلف المطلوبة، حيث أن الأزمة بالنسبة للجهات المالية الضيقة التي ترعاهم هي الوقت المستقطع لحين إعادة الإعمار والتحاصص، إلا أن المقابل الحكومي لا يقل «استفزازاً»! حيث لا تبدي الحكومة في ما تصرح به وتعلن عنه، اهتماماً وعملاً بحجم المهمة الوطنية المطلوبة للتخطيط لمرحلة إعادة الإعمار، حتى على مستوى إنجاز جدي للمرحلة الأولى منه، وهي توصيف الواقع أي حجم الخسائر المادية والبشرية والتنموية، والظواهر الاجتماعية التي نجمت عن الحرب، ليليها البحث عن جواب لسؤال شديد الإلحاح وهو من أية موارد ستنطلق العملية وكيف ستحدد مصادرها ثم جهة توظيفها، أي كيف ستترتب أولويات حل القضايا الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، في ضوء التداخل الكبير بينها، وما الآجال الزمنية؟! إن التعامل المتراخي مع هذه المسألة المعقدة، بقصد أو بغير قصد سيسهل الطريق على منظمات إعادة الإعمار الدولية التي ستدفع باتجاه إعادة التجارب الجاهزة وأقربها في لبنان والعراق لتحول إعادة الإعمار إلى محاصصة تعيد إنتاج الأزمة.

خارطة إعادة إعمار بلاد بعد الحرب هي مهمة وطنية معقدة، لا يبدو أن القائمين على القرار في جهاز الدولة السوري بأتم الاستعداد للدخول في عتباتها الأولى، وربما أبلغ ما يدل على ذلك هو مستوى الاستعداد والجدية في اعتماد الحل السياسي الذي يعتبر ألف باء الحديث عن عملية إعادة بناء البلاد بعد أن دمرتها الحرب والعنف والمستفيدون منه في كل الأطراف.

خطة الاستثمار» لما بعد الدمار:
«الجذب» قديمهم وجديدهم..!

■ فيصل يعسوب

كانت هيئة الاستثمار السورية إحدى المشاركين الممثلين للجهات التنفيذية في مؤتمر إعادة البناء والتنمية الذي عقد في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق بتاريخ 27-28 آذار 2014، قدمت الهيئة محاضرة عرضت فيها «الخطّة الاستراتيجية لهيئة الاستثمار السورية في مرحلة إعادة الإعمار 2014»..

لا أرقام ولا جديد..

لا يرد في المحاضرة المذكورة والموضوعة في سياق قراءة وقائع الأزمة والانطلاق لشرح الخطة الاستراتيجية للهيئة، أية أرقام لتوصيف واقع الاستثمار في سورية خلال الأزمة، فلا حجم الاستثمارات الهاربة من سورية، أو المتوقفة عن العمل، أو المستمرة، ولا معلومات عن توظيف إنفاق الحكومة الاستثماري، أو أية مقارنة بين معطيات الاستثمار الحالية مع الواقع السابق لتوضيح حجم الفجوة، وكم العمل المطلوب، ذلك كله لم يرد في أرقام الجهة المسؤولة عن الاستثمار في سورية، التي تحصر مسؤوليتها في تأمين كل ماهو لازم «لرعاية وتشجيع الاستثمار» وفق تعبير المحاضرة!.

الخطة القديمة الجديدة

استراتيجية هيئة الاستثمار في عام 2014، هي تعبير مكثف عن استمرارية السياسة الليبرالية في سورية لدى المفاصل الرئيسية لصنع القرار بتأثير قوة العطالة، فالهيئة التي يفترض أن تضع خطة استثمارية لإعادة الإعمار، أعادت ترتيب وصف التعبيرات العامة «المعلّقة بالهواء» التي لا ترتبط بأولويات الواقع الملموس والتي تركّز على «خلق البيئة الاستثمارية المناسبة» و«تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمغتربة والمحليّة» و«خلق اليد العاملة المناسبة لتشجيع الاستثمار الخارجي»..
لكن ألم يكن هذا هو حديث هيئة الاستثمار قبل الأزمة السورية كجزء من برامج الخطة الخمسية العاشرة ، ألم يكن التوجّه في السنوات العشر التي سبقت الأزمة الوطنية ـ وخلقت مسبباتها واقعياً ـ إلى الاستثمار الخارجي وجذب رؤوس أموال المغتربين وإعفاؤها من الضرائب، وتسهيل نقل الأرباح خارج سورية، والتركيز على القطّاعات الأكثر ربحية في المصارف ومطاعم والمنتجعات والفنادق...؟! فما الجديد الذي تطرحه اليوم الهيئة ولم نجرّب نتائجه ونهاياته كمواطنين؟

التذكير ينفع!

للتذكير بما أنتجته سابقاً الخطة الاستراتيجية المكررة لحصر دور الدولة بجذب الاستثمارات، واعتبار الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي محركا رئيسيا للنمو نذكر بالخطوط العريضة التالية:

- حزمة من التشريعات «لحماية الاستثمارات وزيادة حرية حركتها» تعطي في جوهرها الحق للمستثمر الأجنبي أن يمتلك الأرض والعقار والموجودات الثابتة كافة، وأن يحول سنوياً الأرباح والفوائد التي يحققها، بعد خصم الضريبة فقط بعملة قابلة للتحويل، وإلغاء محاكم الأمن الاقتصادي والمرسومين «24» و «6» المقيدين لإخراج وإدخال النقد الأجنبي والمعادن الثمينة، ما نتج عنه هروب أكثر من 900 مليار ل.س وفق تقديرات اقتصاديين في نيسان 2012 .
- مساهمة رأس المال الخاص في التكوين الرأسمالي في سورية ليس هاماً على الرغم من عقود من التحفيز والتشجيع والجذب، فحجم الآلات والمعدات التي أضافتها الاستثمارات خلال تسع سنوات في قطاعات رئيسية أي الصناعة والزراعة والنقل بلغت النسب المستوى التالي: 2%–13% من إجمالي التكوين الرأسمالي بين عامي 2001–2009، بوسطي 5,5%، وكان أقصاها في عام 2007: 37,8 مليار ل.س فقط، بينما تبلغ رؤوس الأموال المتراكمة في القطاع العام الصناعي في عام 2008: 698 مليار ل.س.
- على صعيد العمال فإن الاستثمارات الخاصة المشمولة والمرخصة في سورية لم تشغل إلا نسبة 2,8% من القوى العاملة السورية بمعدل 141 ألف فرصة عمل منفذة فعلياً، ومقابل هذه النسبة القليلة أدى جذب الاستثمار في سورية إلى تشريع قانون العمل رقم «17» سيء الصيت الذي ينظم علاقة صاحب العمل مع العاملين في القطّاع الخاص وفق مقولة «العقد شريعة المتعاقدين»، أي بمعنى آخر يبنى هذا القانون على حقيقة أنه إذا قبل العامل بشروط الاستغلال التي يفرضها صاحب العمل «فما باليد حيلة»، وهو ما أنتج تسريح مئات آلاف العمال في المنشآت والاستثمارات الهاربة خلال الأزمة دون أي تعويض!

توعدت هيئة الاستثمار السورية بإصدار قانون للتشاركية بين القطاعين العام والخاص، بعد مشروع قانون «جذب الاستثمار» وذلك هو سعيها لتخطيط إعادة الإعمار!

إشارات متناقضة!

في المحاضرة ذاتها تعرّف الهيئة جوهر أهدافها بـ«تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار»، ومن هنا ترى أن فرص الاستفادة من «ظهور شركاء جدد من الدول الصديقة لسورية كدول البريكس والدول الصاعدة في أمريكا الجنوبية ومجموعة الآسيان والاتحاد الأوراسي ومجموعة شنغهاي»، ولاشك حتماً في صحّة وجود تحالفات اقتصادية مع تلك التشكيلات الاقتصادية الصاعدة، لكن المشكلة هنا هي في إعطاء إشارات للتوجه الجديد مقابل عدم القطع مع القديم، حيث يظهر ذلك في محاضرة الهيئة بغياب أي تقييم للتوجهات الاقتصادية والأجندات السياسية الاستراتيجية التي كانت خلف الاستثمارات الخارجية السابقة، وأيضاً فإن هذه الرؤية لم تغلق الباب أمام تلك الاتفاقيات والشراكات مع الغرب، ولم تشر إلى عرقلة «التوجه نحو الشرق» اقتصادياً، على العكس يرد في أحد البنود أن إحدى السلبيات الموجودة اليوم هي «توقف العديد من مذكّرات التفاهم والعلاقات مع الجهات الخارجية نتيجة الأوضاع الحالية»، إذاً في حال تغيّر «الأوضاع الحالية» يجب إعادة تفعيل تلك التفاهمات والعلاقات بعيداً عن الأثر الذي أدى إليه الإيقاف السياسي لمثل هذه الاتفاقيات!

المرافق الرئيسية «فرصة استثمارية»

أيضاً من الفرص التي ترى الهيئة ضرورة استغلالها: «توفر فرص كبيرة للاستثمار في ظل الأزمة من بنى تحتية، طرق، مطارات، طاقة بديلة، مدن تنموية..» و«حاجة السوق المتزايدة للسلع والخدمات على أثر الأزمة»، باختصار وفق هذه الرؤية لا تضع الهيئة تمييزاً لشروط وآليات استثمار المرافق العامة والبنى التحتية السيادية، لتعتبر أنها نقاط جذب استثمارية، وليس مهمة كبرى على عاتق جهاز الدولة، ومن الضروري البحث عن مواردها المستقلة!.

الخطوة الوحيدة.. ليست للأمام!

خطا المسؤولون عن الاستثمار في سورية، خطوة وحيدة خلال الأزمة، وللأسف لا تبدو معالم هذه الخطوة للأمام، والحديث هنا يدور عما ناقشناه سابقاً في عدد قاسيون رقم «641» بعنوان: «مسودة مشروع قانون الاستثمار: مغالاة جديدة في الجذب و«التدليل»»، حيث تناولنا تفاصيل مشروع قانون الاستثمار الجديد المقدمة من هيئة الاستثمار، والقائمة على أساس توسيع إعفاء المستثمرين من الضرائب والمبالغ المترتبة عليهم والتي يفترض أن تقدم للدولة، كوسيلة جذب رئيسية لتنمية مناطق ضعيفة التنمية، بنسب تصل 100% في كثير من سنوات الاستثمار، وتتدرج إلى 50% و25% وصولاً إلى 15%..
سياسة الإعفاءات لتحفيز الاستثمار ليست جديدة ويذكر أن توسيع الإعفاءات وقوانين تشجيع الاستثمار ازدادت بشكل كبير بعد عام 2000 «مرسوم رقم 7 لعام 2000، مرسوم رقم 8 لعام 2007 وغيرها حوالي 1200 قانون ومرسوم إداري في إطار تهيئة البيئة التشريعية لتحفيز المستثمرين بين عامي 2000–2005»جميعها لم تغير من نسب تنفيذ المشاريع الرئيسية المستثمرة في القطاعات الرئيسية حيث نسب التنفيذ في المشاريع في قطّاع الزراعة بين 1991–2009 ـ أي خلال عشرين سنة ـ 68,4%، وفي الصناعة النسبة ذاتها تقريباً حيث بلغت 67,6%، وبقيت في حدود 70,1% بعد عقد الإعفاءات والتشجيع!!
فهنيئاً لنا في مرحلة ما بعد الحرب بخطط استثمارية تعيد إنتاج شروط ومسببات ما قبلها!!

«التهريب» أرقام قياسية:

7 ملايين «رأس عواس» خلال عامين!

تحت راية "فتح أبواب التصدير"، قد تجهز وزارة الزراعة على ما تبقى من ثروة أغنام العواس في البلاد، فالوزارة هي المفوّض الأول بالموافقة على التصدير من عدمه، وهي الساعية لتصدير 120 ألف رأس من غنم العواس في عام 2014، بعد أن سمحت بتصدير 200 ألف رأس في عام 2013، وتضغط بكل ثقلها في سبيل استصدار هذا القرار، ولكن السؤال المركزي الذي لا بد من طرحه، هل للتصدير في الظروف الراهنة ما يبرره؟! مع التراجع الكبير وغير الخفي في أعداد أغنام العواس في البلاد!!..

■ حسان منجه

المنطق العام يكفي في تقييم مشاريع القرارات الحكومية خلال عقد ماض ، لأن جزءاً هاما من القرارات يظهر ارتجالياً من أصحاب القرار وراسمي ومنفذي السياسات الاقتصادية، أما الاحتكام إلى لغة الأرقام فهو الحكم الفصل في التقييم، سعت الحكومة إلى تصدير الأغنام انطلاقاً من أن التهريب أمر واقع، وعلى أرضية أن صدور قرار التصدير من عدمه لن يغير في معطيات هدر الثروة الحيوانية كثيراً، على اعتباره قدراً حتمياً لا مفر منه، وعلى الاقتصاد والوطني والمستهلك السوري تقبله كما هو! بينما يرى آخرون، أن قرارات التصدير ما هي إلا بوابة إضافية لاستنزاف الثروة الحيوانية، لأن السماح بالتصدير لن يلغِ تهريب الأغنام إلى دول الجوار بطبيعة الحال، كما أن التهريب المضبوط بمفرده لن يستنزف الثروة الغنمية، إلا إذا كان عمليات التهريب يغطيها متنفذون كبار، وهذا ما تتجه نحو تأكيده بعض التقديرات التي تتحدث عن تهريب 8 آلاف رأس من الأغنام يومياً من مختلف المعابر الحدودية، بالإضافة إلى ما كشفه أحد العاملين في تهريب الأغنام لموقع إخباري أردني من أن هناك أكثر من 200 رأس من الأغنام السورية تدخل بصورة غير شرعية، وبشكل شبه يومي إلى الأردن، وهذا ما لن يكون المربون الصغار بالقادرين على فعله، بل إن مافيا التهريب المرتبطة بكبار المربين و"صقور المصدرين" هي من تكفّلت به دعماً لمنفعتهم الخاصة على حساب الاقتصاد الوطني..

40% في عامين..

قد يقول قائل بأن أرقام التهريب مبالغ بها، إلا أن تقديرات تراجع أعداد الثروة الحيوانية الرسمية على أقل الاعتبارات تفضح الحالة المذرية التي وصل إليها قطيع الأغنام بفعل الإهمال الحكومي المزدوج عبر السماح بالتصدير من جهة، وتجاهل عمليات التهريب الكبيرة للأغنام من جهة أخرى، لتكمل إهمالها بالإيهام أن تهريب الثروة الحيوانية عصي عن الإيقاف، لرفع المسؤولية عن كاهلها وعاتق سواها من الجهات المعنية بإيقاف التهريب..

حتى شهر أيار من عام 2013، تراجعت أعداد الأغنام في سورية من 18 مليون حسب الإحصاءات الرسمية في عام 2011 إلى 11 مليون فقط، وذلك بحسب عمليات إحصاء الثروة الحيوانية الحديثة بمساعدة بعثات منظمات الأمم المتحدة في سورية للعام 2013، أي أن الثروة الغنمية قد تراجعت بمقدار 7 ملايين خلال عامين فقط، ما يعني تراجع أعداد قطيع الاغنام بنسبة 40% تقريباً خلال عامين فقط.

للسكوت ثمن!

لا يرتبط الاستنزاف العلني للثروة الحيوانية بحالات فردية من التهريب أو بقرارات حكومية ارتجالية تستند إلى اختلاف محض في وجهات النظر فقط، بل تعبر عن استنزاف وتدمير ممنهج لثروة أغنام العواس، مما سيساهم في سحب البساط من تحت أقدام ميزة مطلقة من ميزات الاقتصاد السوري، الذي يعني تفويت فرصة نمو وموارد هامة، في حال استثمار هذه الثروة الحقيقية، فالسكوت عن التهريب أو تبريره من جانب بعض المسؤولين عن محاربته لا يعني عجزاً عن إيقافه، وإنما مشاركة من جانب هؤلاء الساكتين والصامتين والمبررين من أصحاب القرار عن تدمير هذا القطاع مهما تحدث بعضهم عن صعوبة ضبط ايقاع التهريب، فإيقافه بالمطلق قد يكون مستحيلاً، إلا أن الحد منه وقوننته، والتقليل من تأثيراته سيكون ممكناً، وإلا، كيف اكتشف المصرف المركزي والجهات الأمنية على حين غرة شركات الصرافة المخالفة وأغلقوها بعد عام ونصف من التلاعب بالعملة الوطنية، وبلقمة عيش السوريين، وبالاقتصاد الوطني؟! كما لا بد أن نسأل: أليست الجهات المعنية بملاحقة المهربين على علم بالكبار منهم ممن يستنزفون الثروة الحيوانية والاقتصاد الوطني؟! وما هو ثمن السكوت عنهم؟! أم أن هؤلاء سيبقون خارج دائرة المحاسبة لحسابات أخرى لا ترتبط بضرورات إيقاف التهريب من جذوره، كما لم ترتبط عمليات صرف العاملين في الدولة بمكافحة الفساد على سبيل المثال لا الحصر!!..

زائد ناقص

الدولار
يحرّك غرائز التجار

في حين أكدت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على لسان أكثر من مسؤول فيها، على أن قرارات التسعير وتحديد هوامش الربح كان لها انعكاس إيجابي على الأسواق، بانخفاض الأسعار بالنسبة لمواد كثيرة، أتت الارتفاعات الطفيفة للدولار بمقدار لا يتجاوز الـ 15 ل.س في السوق السوداء لتبدد تلك الأحلام والادعاءات..

فما إن ارتفع سعر دولار السوق السوداء إلى 160 ل.س، حتى بدأت أسعار المواد الغذائية بصعودها التدريجي، وقليلة هي السلع التي أفلتت من هذا الارتفاع الدولاري، وحافظت على استقرارها، وعلى الرغم من أن الارتفاع لم يكن بالشكل الكبير إلا أنه ترك تأثيراً شاملاً في الأسواق، وهذا إن دل على شيء، فإنه يثبت أن قرارات التسعير غير المستندة إلى دور قوي للدولة عبر مؤسساتها في الأسواق الداخلية، ويد طولي الاستيراد الخارجي، فإن كل ما يقال عن التسعير الاداري ما هو إلا مجرد مسرحية هزلية يراد منها تضليل السوريين فقط..

■■■

«حكمة اليوم»

اعتبر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين، أن سورية في مقدمة الدول التي تتوافر فيها المواد الغذائية والاستهلاكية بأفضل الشروط وبمواصفات ونوعية جيدة وبأسعار مناسبة!

■■■

«جرعة تفاؤل»

أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري أن الواقع الزراعي في سورية مطمئن بالرغم من ظروف الأزمة الصعبة التي واجهت هذا القطاع المهم وأن الحكومة مستمرة في تقديم الدعم اللازم للفلاحين، وتنفيذ كامل الخطط الزراعية..

■■■

أولوية مفترضة

لفت وزير العمل حسن حجازي إلى أن التعديلات المقترحة على مواد القانون الأساسي للعاملين في الدولة، من شأنها حل الثغرات التي ظهرت أثناء التطبيق العملي للقانون بما يصون مصلحة وحقوق العامل في المرتبة الأولى، مع العلم أن مئات آلاف العمال المسرحين من القطاع الخاص خلال الأزمة لم يحصلوا على أي تعويض بفعل بنود قانون العمل السابق.

■■■

«مخالفة ثم سماح!»

أشار حاكم مصرف سورية المركزي إلى الإجراءات المتعلقة بمكاتب الصرافة المخالفة، لتقتصر على مراجعة المصرف وتسوية أوضاعهم وتسديد المخالفة والعودة إلى مزاولة أعمالهم، وحصل المصرف من هذه المخالفات 15 مليون ل.س!

مهزلة التفاوض: مَنْ يقلب طاولة الابتزاز والتنازلات؟

مضى أسبوعان على «اشتباكٍ» لفظي بين طرفي المفاوضات. حاول «الوسيط!» أو الحاوي الأمريكي، ضبط مستواه والتحكم بحدود نتائجه. لكن الصلافة والوقاحة وميزان القوى على الأرض الفلسطينية، وجوارها الإقليمي، دفعت بحكومة العدو للتهرب من استحقاق إطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى، على الرغم من تقديم الراعي الأمريكي «ضمانته» بإخراج عددٍ من المناضلين «أسرى الأراضي المحتلة عام 1948»، ضمن الدفعة الأخيرة من المعتقلين، قبل توقيع اتفاق «أوسلو» الكارثي.

■ محمد العبد الله

بررت حكومة المستعمرين خطوتها بضرورة التزام سلطة رام الله المحتلة بتمديد المفاوضات، حتى نهاية العام الحالي، مقابل إطلاق سراح الأسرى، المحذوف من تعدادهم أسرى الأراضي المحتلة عام 1948. علماً بأن لا علاقة بين المسألتين، كما قال أكثر من مسؤول في السلطة.

لم تتوقف عملية الابتزاز الصهيونية عند حدود التلاعب بموضوع الأسرى، فقد دفعت حكومة المستعمرين بالطرف الفلسطيني للدخول في «بازار» الأعداد المقترحة، للوصول إلى تسوية للموضوع. وأعلنت حكومة المحتلين عن نيتها الإفراج عن أربعمائة أسير، وجميعهم ممن قاربت محكوميتهم على الانتهاء، كبادرة «حسن نوايا»، لإقناع وفد السلطة بالموافقة على تمديد المفاوضات، الذي رد بطلب إطلاق سراح ألف معتقل ومعتقلة وطفل، مع أسماء قيادات أسيرة أبرزها: أحمد سعدات ومروان البرغوثي وفؤاد الشوبكي.

في ظل هذه التطورات، كان الوجود الأمريكي حاضراً من خلال جون كيري – اجتماعه مع عباس في عمان مؤخراً– و مارتن إنديك مع عريقات وليفني، أو بوجود أحدهم في محاولة إيجاد حلول توافقية، من خلال تقديم «رزمة/ صفقة» يمكن أن تحظى باتفاق الطرفين، ونشرت بعض وسائل الإعلام في كيان العدو بنودها قبل الوصول المفترض – ألغي لاحقاً – للوزير الأمريكي.

بولارد في الصفقة ـ المصيدة

اللافت للنظر كان في طرح الإفراج عن الجاسوس الأميركي اليهودي، جوناثان بولارد، خلال الأسبوعين المقبلين، كـ«رشوة» لحكومة نتنياهو، للإفراج عن 14 أسيراً فلسطينياً من أسرى فلسطيني 1948، الذين سبق أن أعلنت رفضها القاطع الإفراج عنهم، ضمن الدفعة الأخيرة «26 أسيراً».

وتبلورت أبرز تفاصيل الصفقة المقترحة، كما نشرتها صحيفة «هآرتس» الصهيونية، في البنود التالية:

. يوافق الفلسطينيون على تمديد المفاوضات بنحو سنة، في داخل العام 2015، ويمتنعون في هذه الفترة عن خطوات أحادية الجانب في الأمم المتحدة.

تحرِّر الولايات المتحدة الجاسوس، جوناثان بولارد، قبل ليل الفصح.

. تنفّذ «إسرائيل» النبضة الرابعة من تحرير السجناء. وتتضمن النبضة 26 سجيناً قتلوا «إسرائيليين»، 14 منهم عرب «إسرائيليون».

. تحرِّر «إسرائيل» 400 سجين فلسطيني آخر «بلا دم على الأيدي»، يكون تبقى لكل واحد منهم، بالمتوسط، ستة أشهر لاستكمال عقوبة السجن. وتقرِّر «إسرائيل» القائمة، وتضم ضمن آخرين نساء، قاصرين وحالات إنسانية. وفي إطار تحرير السجناء، تنظر «إسرائيل» في إمكانية تحرير مسؤول «فتح» الكبير، فؤاد الشوبكي، الذي وقف خلف تهريب السلاح في سفينة «كارين إي»، في كانون الثاني 2002.

. تجمد «إسرائيل» معظم البناء في المستوطنات، بالإضافة إلى شرقي القدس، وتكبح نشر العطاءات الحكومية، إقرار مخططات بناء المدن وتسويق الأراضي للمقاولين. ومع ذلك، يستمر بناء المشاريع التي سبق أن بدأت، ويستمر البناء القروي في المستوطنات الصغيرة خارج الكتل، ويستمر بناء البنى التحتية والمؤسسات العامة.

. تسمح «إسرائيل» بجمع شمل العائلات، لنحو خمسة آلاف فلسطيني، من الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن.

لكن تلك الاقتراحات المتداولة اصطدمت، توازياً مع المماطلة المستمرة لحكومة العدو، مع إعلان وزارة الإسكان في حكومة العدو إلى طرح عطاءات لبناء 708 وحدات استيطانية، في حي «جيلو» الاستعماري/ الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة. مما دفع برئيس السلطة في رام الله المحتلة للإعلان عن التوقيع على مجموعة اتفاقيات خاصة بالأمم المتحدة، تتيح للسلطة التي حظيت بتاريخ 29/ 11 / 2012 باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، بكونها «دولة غير عضو»، وهو ما يؤهلها، أمام استكمال الانضمام لعشرات الاتفاقيات، أن تتحول لدولة تحت الاحتلال وليست «أراض متنازع عليها». بعض الخبراء أشاروا إلىً أن ما تم التوقيع عليه، غير ذات صلة بالصراع مع كيان العدو الاستعماري، ولا يتعلق بوضع محكمة جرائم الحرب أو الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال. بل هي طلبات للانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة، الخاصة بالتمييز ضد المرأة والطفل ومكافحة الفساد والإرهاب.

إصرار على التسوية

رغم اعتبار الإعلان الذي بدا صاخباً، وحماسياً، مع تصفيق ووقوف الحاضرين «قيادات السلطة وفصائل المنظمة وآخرين»، فإن دلالة الانضمام للجهات الدولية المعنية، يجعلنا مطالبون بالتدقيق في مضامينها، ليس بغرض التقليل من «أهميتها» كما يردِّد البعض، وليس للتقليل من شأن الخطوة – المتأخرة جداً – كما يراها آخرون.

كما يبدو، فإن الخطوة جاءت كـ«ردة فعل» آنية، بهدف تشكيل أداة ضغط محدودة، لأن العبارات/المواقف التي ألحقها أبو مازن بالإعلان، تؤكِّد على أن المياه التي جرت في النهر، منذ توقيع اتفاق «أوسلو»، مازالت بنفس جريانها، رغم بعض العثرات أو العقبات.

لم تتوقف عملية الابتزاز الصهيونية عند حدود التلاعب بموضوع الأسرى، فقد دفعت حكومة المستعمرين بالطرف الفلسطيني للدخول في «بازار» الأعداد.

يوضح رئيس السلطة كلامه، خوفاً من أي التباس، بقوله «مصرون على الوصول إلى تسوية، من خلال المفاوضات، ومن خلال المقاومة السلمية الشعبية، ونرفض غير ذلك». الكلام واضح لمن يحاول أن تأخذه أفكاره أو «أحلامه» لموقع آخر!. ولهذا، فقد أكَّد أكثر من مسؤول في قيادة المقاطعة برام الله المحتلة على أنهم «ملتزمون باستمرار المفاوضات، حتى نهاية موعدها المقرر في نهاية الشهر الحالي». كما أن ياسر عبد ربه، أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، صرَّح، في مؤتمر صحفي داخل مكتبه: «نأمل تجدد مساعي جون كيري خلال الأيام المقبلة. لا نريد الفشل لجهود كيري، على العكس تماماً نريد نجاحها». مضيفاً «القيادة الفلسطينية تؤكد رغبتها في استمرار العملية السياسية، وتؤكد أنها عملية سياسية جادة ليس فيها احتيال». وهو ما يعني إبقاء الباب مفتوحاً بما يمهِّد العودة للمفاوضات، وربما التوصل لاتفاق كل الأطراف على تمديدها، إذا أنجزت بنود الصفقة أو بعض بنودها، كـ«حرية الجاسوس بولارد، في مقابل حرية الأسرى القياديين، خاصة البرغوثي»، رغم إصرار سعدات والبرغوثي على رفضهما استمرار التفاوض إذا كان الثمن إطلاق سراحهما، لأنهما وغالبية الأسرى وأبناء الشعب الفلسطيني يعلمون ما تجنيه حكومة العدو من استمرار مهزلة التفاوض.

وشهد شاهد من أهل السلطة

في قراءة موضوعية لتجربة الشهور الثمانية من عمر المفاوضات، لا تتأكد عبثيتها فقط، إنما، وكما أكدنا مراراً، الفائدة التي توفرها لحكومة العدو. وللتأكيد على ما ألحقته العملية التفاوضية، منذ انطلاقتها في 30 يوليو/تموز وحتى 27 مارس/ آذار 2014 من كوارث، وفي هذا السياق تؤكد حنان العشراوي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحريرنفسها الحقائق التالية:

● القتل المتعمد مع سابق الإصرار والترصد: قتلت «إسرائيل» 60 فلسطينياً، وأصابت 941 بعمليات خارجة عن القانون، واستخدمت الروايات المشوهة والمزورة لتبرير جرائم القتل.

● تصاعد وتيرة الاستيطان: ارتفعت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية إلى أكثر من 123%، مقارنة بعام 2012. حيث تم العمل على إقامة 10،509 وحدة استيطانية جديدة، أضيف إليها المصادقة على بناء 186 وحدة استيطانية في بيت حنينا بالقدس المحتلة وجبل أبو غنيم.

● هدم المنازل: دمرّت قوات الاحتلال 149 من المنازل والممتلكات الفلسطينية.

● مداهمات واعتقالات: قامت «إسرائيل» بتنفيذ 3767 هجوماً عسكرياً، واعتقلت ما يقرب من 3061 فلسطينياً، بما في ذلك الأطفال.

● تشريعات ومشاريع قوانين عنصرية:

– قانون «التمثيل الطائفي»، الذي يميز بين المسيحيين والمسلمين والدروز من فلسطينيي الـ 48.

– مشروع قانون «فيجلين»، لبسط سيادة الاحتلال على المسجد الأقصى.

– تمديد قانون «المواطنة» العنصري الذي يمنع لم شمل عشرات آلاف العائلات الفلسطينية.

– تفعيل قانون «أملاك الغائبين» في القدس المحتلة، من أجل تهويدها وتغيير الواقع الديمغرافي فيها، ومصادرة عقارات وأملاك المقدسيين ومنحها لعائلات يهودية.

– قانون رفع نسبة الحسم لضرب التمثيل العربي في الكنيست.

قوائم طاولة المفاوضات ـ التصفية

لا يريد بعض المتحمسين لنهج «المفاوضات... حياة» التوقف عند نتائج الثمانية أشهر، ولا على وقائع مريرة حملها أكثر من عقدين من الزمن على التزام السلطة باتفاق «أوسلو». فالتصريحات القديمة/ الجديدة عن ربط العودة للمفاوضات بوقف الاستيطان، وبتثبيت حدود الكيانين «4 حزيران/ يونيو1967» لا تعدو كونها محاولات إعادة «ضرب الرأس بالجدار».

إن قلب طاولة المفاوضات، لا يتم عبر ردود الفعل. لأن اتفاق «أوسلو»، بما فرضه على أرض الواقع، هو الركيزة الأساسية التي أوجدت القوائم التي ارتكزت عليها طاولة المفاوضات. فالاتفاقيات الأمنية «التنسيق والتغطية والتسهيل»، لتنفيذ جرائم الإعدام والقتل العمد للمناضلين والمقاومين، وتوفير المعلومات عن المقاتلين وملاحقتهم، ناهيك عن الخطوات الاقتصادية المتبعة، وما أحدثته على الصعد كافة، وما عكسته على الوضع الاجتماعي.

إن الإطاحة بهذه المرتكزات هي الطريق الذي يجب أن يسير عليه كل التواقين لحرية وطنهم، وسيادة وكرامة شعبهم، الذين مازالوا مقتنعين بأن «المقاومة... حياة».

أصرَّ سعدات والبرغوثي على رفضهما استمرار التفاوض إذا كان الثمن إطلاق سراحهما، لأنهما يعلمان ما تجنيه حكومة العدو من استمرار مهزلة التفاوض.

الاستحقاق الانتخابي المصري..

الخيارات الجذرية مؤجلة!

على أبواب فتح باب الحملات الانتخابية المصرية، تظهر إلى العلن الخطوط العامة لبرامج المرشحين، والبارز منهم خصوصاً المشير عبد الفتاح السيسي، ومؤسس «التيار الشعبي» حمدين صباحي...

■ فادي خضر

عرض وزير الدفاع السابق، عبد الفتاح السيسي، في متن برنامجه الانتخابي، الجانب الاقتصادي – الاجتماعي، كأولوية في المرحلة القادمة، إلى جانب مكافحة الإرهاب. ما يشير إلى فهم جدي لجزء من القوى السياسية المصرية لحجم المخاطر التي يحملها تفاقم الأزمات الاقتصادية التي تعانيها البلاد، وهو ما دفع السيسي إلى تبني الملف علناً، كضرورة تحفظ مصر من إمكانيات الفوضى الداخلية.

لكن مع وصول التناقضات الاقتصادية الاجتماعية إلى مستويات عالية، واستمرار تغييب دور الدولة الاقتصادي عن مهامها لأكثر من أربعة عقود، بات البرنامج المطلوب أكثر عمقاً وجذرية، يتطلب تكامل قضايا أساسية لم يعد من الممكن فصلها عن بعضها، وتحديداً ربط القضية الوطنية «والحديث هنا عن الموقف من اتفاقية «كامب ديفيد»»، مع القضايا الاقتصادية – الاجتماعية، والموقف من توزيع الثروة بين الأثرياء والفقراء، بالسؤال: «لمن الانحياز؟».

فتضمن برنامج السيسي «العودة بالطبقة المتوسطة إلى حجمها الطبيعي»، و«وضع منظومة واضحة ومتكاملة للعلاقات الخارجية المصرية، تنبثق من الرؤية المستقبلية ودور مصر في الحفاظ على أمنها القومي، في مختلف أبعاده الإقليمية، وكذلك أمنها في ضوء الموقف الدولي وتطوراته«، هذه الخطوط العامة في رؤية الوزير السابق لضرورات المرحلة لم تمس بشكل مباشر القضيتين الأساسيتين آنفتي الذكر «كامب ديفيد – توزيع الثروة» المطلوبتين لبدء حالة فك الأزمة المستعصية داخلياً.

طرح حمدين صباحي الموقف من الاتفاقيات الدولية، دون ذكر اتفاقية بعينها، ملقياً المهمة على عاتق الشعب المصري في صنع قراره الوطني. ومما جاء في برنامجه الانتخابي حول القضية الوطنية:

«فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، فهي محل التزام واحترام في إطار ما تقرره مؤسسات الدولة المنتخبة ديمقراطياً، وما يقرره الشعب المصري في استفتاء شعبي على أي من المعاهدات التي قد تحتاج مراجعات، بما يحافظ على مصالح مصر، ويصون حقوقها ويضمن استقلالها».

يبدو أن القوى السياسية المصرية الأبرز لم تستطع صياغة برامج مترابطة وجذرية «اقتصادياً–وطنياً» على الأقل في المرحلة الحالية، ويعود ذلك ربما لواقع شدة العلاقات الاقتصادية المصرية مع الغرب الناتجة عن اتفاقية كامب ديفيد من جهة، ومن جهة أخرى لأن البرامج المعلنة حتى اللحظة هي إصلاحية في أبعادها الاقتصادية وليست جذرية كفاية لتوائم الحاجات المصرية. تعيدنا هذه الوقائع إلى حالة عبد الناصر الذي تدرج في خياراته الاقتصادية من إصلاحية إلى ثورية بالضرورة. فمن بناء السد العالي بأموال أمريكية والتي فرضت شروطاً محددة تمس سيادة مصر مما دفعه إلى رفضها، ومن ثم تبني خيار التمويل السوفييتي للسد وتغيير برنامجه إلى التحول الاشتراكي الأكثر جذرية..

إن تبني أي نموذج اقتصادي منحاز للشعب، يتلازم حتماً مع موقف وطني جذري اتجاه الغرب الاستعماري، وقاعدته المتقدمة في المنطقة «الكيان الصهيوني»، وعلى أساس ترابط القضيتين الأساسيتين، فإن أي برنامج انتخابي مقدم حالياً، لن يستمر حينما يصطدم بالتطبيق، أو سيتجذر أكثر.

نقابات لبنان تخوض المعركة المطلبية

يتأكد، في كل يوم، جوهر الظلم الاقتصادي - الاجتماعي الذي تعيشه الجماهير في كل أنحاء العالم، والذي يتطلب رفع سقف النضال المطلبي، ولاسيما في البلدان التي تعمل تكتلاتها السياسية وفق اصطفافاتٍ ثانوية.

■ شيرين الذياب

يشهد لبنان اليوم معركة تقودها «هيئة التنسيق النقابية»، حيث دعت الأخيرة جميع الاتحادات المهنية والعمالية والهيئات النقابية في الدولة، للتحرك ضد التسويف الذي يقوم به مجلس النواب اللبناني، في إقرار مشروع سلسلة الرواتب والأجور، ضمن الموازنة الجديدة. ما ينذر بانفجار اجتماعي، بعد الإمعان في إفقار اللبنانيين وتهميشهم، حيث نفذ الإضراب في الثاني من الشهر الجاري، وشاركت فيه جميع الاتحادات والهيئات النقابية والتربوية والمهنية.

واقع أسود لدكتاتورية «التوافق»

لا يتمتع معظم الموظفين بأية ميزات وظيفية، حيث يغيب التأمين المعاشي والضمان الصحي، ومعظمهم يعملون بالمياومة أو بالساعات، ولا يحظون بنظام ترفيعات أو زيادة للأجور، كما أنهم لا يحظون بحق تقاعد أو إجازات أياً كان سببها.

وحسب ما جاء في حديث رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة، د. محمود حيدر، الشهر الفائت، أن الحكومات المتعاقبة لم تهتم بتطوير وتحديث قانون العاملين في الدولة بل «اكتفت بترقيعات ضربت القطاع العام ودور الدولة، وخلقت ممالك وإقطاعيات مقفلة على زعماء الطوائف، عملاً بأساليب النيوليبرالية والرأسمالية الوحشية»، وذكر حيدر كيف وقفت «هيئة التنسيق النقابية» عام 2005، بوجه 13 مشروع قانون للموظفين والمتقاعدين.

«أخطاء حسابية».. والأجراء يدفعون الثمن

وقد دعت «الهيئة» المجلس النيابي إلى إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، بنسبة 121% كحد أدنى، وبمعزل عن النظام الضريبي الذي يخدم أصحاب الرساميل، حسب ما جاء في إطار دعوتها: «إذ لا معنى إطلاقاً لتأييد سلسلة الرواتب ما لم يقترن بالاستعداد لإصلاح النظام الضريبي». فيما ذكرت أنّه لم يصدر، منذ عام 2005، أي قانون للموازنة العامّة، وبالاستناد إلى الأرقام الصادرة عن وزارة المال، ارتفع الإنفاق الحكومي، بين عامي 2005 و2013، من 11833 مليار ليرة إلى 20500 مليار ليرة، أي بزيادة 8667 مليار ليرة غير ملحوظة في آخر قانون للموازنة.

في المقابل، ارتفعت الإيرادات من 7405 مليارات ليرة إلى 14500 مليار ليرة. وبالتالي، ارتفع العجز من 4428 مليار ليرة إلى 6000 مليار ليرة، وزاد الدين العام في الفترة نفسها بقيمة 37707 مليارات ليرة لبنانية. وبدلاً من مناقشة مطالب المضربين، جاء الرد على تصريحات الهيئة بأن الأخطاء الجارية لا تتخطى حدود الأخطاء الحسابية، وهو ما وضع الحركة النقابية اللبنانية أمام استحقاقاتها من جديد.

جيوسياسة

المقاومة الفلسطينية

دعا الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق أحمد سعدات وعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" مروان البرغوثي إلى الكف عن المراهنة على المفاوضات مع "إسرائيل" بعدما أثبتت عقمها، ودعيا ومن خلف قضبان سجنهما، إلى تفعيل المقاومة بكل أشكالها وإلى إرساء المصالحة الوطنية الفلسطينية وفق وثيقة الأسرى. جاء كلام القائدين الفلسطينيين في سياق حديثين أجرتهما معهما "مجلة الدراسات الفلسطينية".

■■■

روسيا

أعلن وزير الخارجية الروسي أن روسيا تشدد على ضرورة أن تحترم دول العالم، وبالأخص الولايات المتحدة وتركيا، اتفاقية تقييد وجود السفن العسكرية الأجنبية في البحر الأسود، وصرح وزير الخارجية الروسي بأن موسكو انتبهت إلى أن مدة وجود القطع البحرية الأميركية في البحر الأسود في الفترة الأخيرة تجاوزت المدة المسموح بها طبقا لاتفاقية مونترو المقيدة لوجود السفن العسكرية الأجنبية في البحر الأسود. هذا وقد أعلن أناتولي أنطونوف نائب وزير الدفاع الروسي في وقت سابق أن روسيا تبحث إمكانية إنشاء مراكز للتأمين المادي التقني في مصلحة السفن والطائرات الحربية الروسية في دول أمريكية لاتينية.

■■■

إيران

أحرزت إيران وروسيا تقدماً في المفاوضات حول صفقة لتوريد النفط الإيراني إلى روسيا مقابل تقديم معدات وبضائع روسية الصنع لإيران، ووفقاً لمصدر مطلع على سير المفاوضات، فإن قيمة الصفقة قد تصل إلى 20 مليار دولار.

■■■

الاقتصاد الأمريكي

أكدت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين، في 1 نيسان، أن الدعم الاستثنائي من البنك المركزي الاميركي للاقتصاد «لا يزال ضرورياً» وسيبقى كذلك «لفترة من الوقت". واعتبرت يلين في كلمة في شيكاغو ايلينوي، شمال الولايات المتحدة، أن الاقتصاد الأميركي «مازال بعيداً جداً عن تحقيق الهدفين اللذين حددهما الاحتياطي الفيدرالي»، أي معدل عمالة في حده الأقصى في إطار من استقرار الأسعار.

■■■

الأردن

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي لاتحاد الشيوعيين الاردنيين مؤتمرها التأسيسي يوم الجمعة 28 آذار في مجمع النقابات المهنية في الشميساني. وقال الناطق الرسمي باسم اللجنة الرفيق سعود قبيلات أن تجربة الاتحاد جديدة على مستوى الشيوعية العربية والعالمية اذ انه وللمرة الاولى تعمل عدة منظمات ذات توجه شيوعي غير منتمية لتنظيم سياسي واحد اضافة الى افراد مستقلين لهم نفس التوجه السياسي.

■ وكالات

الانتخابات وفرضية الانقلاب: اليسار في قلب المعركة!

استقبل المواطن العراقي الحملة الانتخابية بسخريةٍ كذبة نيسان. وكان ارتفاع منسوب القلق قد قلَّص حركة السوق الداخلية، ودفع المواطنين إلى تدبر أمورهم، تحسباً لما هو أسوأ، أي القلق المتولد على وقع التدهور الأمني المريع في ديالى وبابل، والغموض الذي يكتنف الوضع الميداني في الأنبار إثر نسف عددٍ من الجسور.

■ صباح الموسوي*

علماً أن الأجهزة الأمنية في ديالى، التي تمتد لحدود محافظات صلاح الدين وكركوك، قد أعلنت أن حماية الجسور من التخريب تكتسب أهمية قصوى، خصوصاً وأن الجيش قد فشل في صدِّ الهجوم الذي شنه المئات من مقاتلي المجاميع المسلحة التابعة إلى «داعش» وأنصار السنة ومجموعة النقشبندية والمجاهدين وحماس العراق على نواحي «جلولاء والسعدية وقره تبة وجبارة»، التابعة لقضاء خانقين.

وتشير المعلومات الموثوقة إلى إن المجاميع المسلحة لم تقف عند القيام بأعمال الإرهاب المنظم، بل تجاوز ذلك إلى جمع الأموال، قسراً، من أصحاب المحلات ورجال الأعمال. وأخذ المواطنون في الهجرة من مناطقهم، بما يشبه كثيراً سيناريو الأحداث السورية.

وجاء إخفاق الكتل السياسية الحاكمة الفاسدة في إقرار ميزانية العام 2014، رغم انقضاء أربعة شهور من السنة المالية، وفشل الجهود المكوكية لحل الصراع المستحكم بين نوري المالكي ومسعود البارزاني بشأن النفط العراقي «المصدَّر– المهرَّب» من الإقليم، رغم أن وجود بايدن في زيارة سرية إلى اربيل، قد رجح الفرضية القائلة بإمكانية إلغاء انتخابات 30 نيسان 2014 وإعلان الأحكام العرفية.

ستجيَّر الحملات الانتخابية التي تخوضها الكتل العراقية الثلاث، لخدمة إعادة إنتاج نظام المحاصصة الفاسد، واستمرار تبعية العراق للامبريالية الأمريكية.

ويأتي، في هذا الإطار، تقديم مشروع قانون «الدفاع عن السلامة الوطنية» المرسل من الحكومة إلى مجلس النواب، حيث يمنح رئيس مجلس الوزراء صلاحيات واسعة في إعلان حالة الطوارئ. كما تتوافر المعلومات الخاصة عن تشكيل قوات التدخل السريع، لحماية بغداد من أي اختراق عسكري مفاجئ، تأتمر بإمرة القائد العام للقوات المسلحة حصراً.

إن إقدام الكتل الثلاث الحاكمة على انتهاج دعاية شخصنة الصراع الشامل الدائر في البلاد، هو سياسة خداع وتضليل للمواطن المقهور والمضطهد، تضيِّق الخيارات أمامه وتحصرها في هدف منع المالكي من ولاية ثالثة، لمصلحة عادل عبد المهدي أو باقر الزبيدي من «التحالف الوطني» على سبيل المثال، أي شرعنة المحاصصة الطائفية الاثنية، عبر حصر مركز رئيس الوزراء بهذا التحالف، متجاهلة عن عمد المصالح الطبقية والوطنية للشعب العراقي، التي تفترض معركة انتخابية بين البرامج لا الأفراد.

وكتحصيل حاصل لهذا النهج، ستجيَّر الحملات الانتخابية التي تخوضها هذه الكتل الثلاث، في خدمة إعادة إنتاج نظام المحاصصة الفاسد، واستمرار تبعية العراق للامبريالية الأمريكية، وإن تغيرت الوجوه، وتبدلت المواقع في السلطات الثلاث. ولعلَّ أكثر ما يثير العجب والاستهجان، هو انخراط قوى وشخصيات وصحف تدعي العلمانية والشيوعية في مهرجان التسقيط السياسي الشخصي، وتنحاز لهذا أو ذاك من حيتان الفساد، لاهثة وراء سراب الديمقراطية المزعومة، في وقت تتعرض فيه البلاد لهجوم منظم بهدف تقسيم العراق.

وسرعان ما يزول العجب، ويبقى الاستهجان، حين نقرأ شهادة بريمير بهؤلاء: «وأثناء عملنا في توسيع مجلس الحكم في الأسبوع الأول من يوليو، طرح البريطانيون فكرة ضم شخص من الحزب الشيوعي العراقي، قلت لا يوجد لدي اعتراض طالما وجدنا شخصا يكون قد تخلى عن الأفكار الشيوعية حول كيفية إدارة الاقتصاد»!!.

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي

من الذاكرة الثورية للشعوب

■ قاسيون

1934/3/31 تأسيس حزب الشيوعيين العراقيين الذي اشتهر من قادته الثوريين الشهيدان فهد وسلام عادل.

1947/3/31 إعدام رئيس جمهورية مهاباد، قاضي محمد، على يد جيش الشاه الإيراني، وكانت إحدى الجمهوريات التي أسسها الجيش السوفييتي في كردستان الإيرانية عام 1946.

1983/4/1 مليون شخص يتظاهرون في بريطانيا والإكوادور الغربية ضد قرار نصب صواريخ نووية في البلدين، من قبل الولايات المتحدة، في إطار الحملة العالمية للوقوف في وجه نشر الصواريخ وضد الحرب النووية.

1972/4/2 عودة الممثل الشهير تشارلي شابلن إلى الولايات المتحدة، بعد مغادرته لها عام 1950 أثناء حملة العداء المسعور ضد الشيوعية.

1918/4/2 احتلال فلسطين على يد الاستعمار البريطاني.

2002/4/3 القوات الصهيونية تقتحم مدينة جنين الفلسطينية وترتكب مجزرة استمرت لمدة عشرة أيام.

1960/4/4 استقلال السنيغال عن المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا.

1949/4/5 شباب شيوعيون يعلنون تأسيس اتحاد الشباب الديمقراطي في سورية، المنظمة الشبابية للحزب الشيوعي.

1956/4/6 معارك غزة وصحراء النقب بين الجيش المصري والجيش الصهيوني.

ملوك السعودية والمهام الأمريكية المتغيرة «2/1»

لعب ملوك السعودية على مر التاريخ الحديث منذ تشكيل المملكة الثانية دور الوكيل للولايات المتحدة الأمريكية، ومقابل ضمان حدود المملكة واستمرار حكم آل سعود نفذ الملوك السبعة كل المهام الأمريكية الموكلة إليهم.

■ عماد بيضون

تأتي زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤخراً في سياق تجديد هذه العلاقة والتأكيد عليها، ورسم الدور الجديد للمملكة بناءً على متغيرات السياسة الأمريكية. فالتراجع الأمريكي على المستوى العالمي اقتضى تنازلات أمريكية في مناطق النفوذ، وهذا ما عبر عنه البعض في تسريبهم لبعض مجريات اللقاء الذي طلب فيه أوباما من الملك السعودي تقاسم النفوذ مع الإيرانيين. يعني هذا التنازل التخلي عن فكرة المواجهة العسكرية والسياسية تجاه إيران مقابل استخدام لغة الحوار والمصالح المشتركة في أمن الخليج، كما سيعني إجراء تغييرات شكلية ضرورية في حكم آل سعود تمهد لهذه المهمة الجديدة وخصوصاً بعد الفشل في مهمة فرض حلول محددة بالأزمة السورية...

حماية آبار النفط

وبالعودة للعلاقة التاريخية ولإظهار مدى الترابط بين التغيرات في الأسرة الحاكمة بناء على الوظيفة، سنلقي الضوءعلى بعض المراحل التاريخية لحكم آل سعود.

كانت نجد والحجاز تحت حكم أكثر من قبيلة منها «آل الرشيد» و«آل سعود» وتحت سيطرة قبائل متنافسة وعند اكتشاف النفط من قبل شركة «أرامكو» الأمريكية كانت المهمة الموضوعة هي توحيد آبار النفط تحت سيطرة قبيلة واحدة وهو بالفعل ما تم بالتحالف بين «آل سعود» و«آل السدير» أصهار الملك الأول للسعودية عبد العزيز آل سعود بغطاء أيديولوجي من الوهابية.

نجح عبد العزيز في توحيد الآبار وفي ترتيب الوضع الداخلي وحاز اعترافاً أمريكياً به وبعائلته كحالم على «شبه الجزيرة العربية» ما دام آل سعود يحمون منابع الطاقة، وكان اللقاء بين «روزفلت» الرئيس الأمريكي وعبد العزيز آل سعود على متن حاملة الطائرات «يو إس إس» تدشيناً مباشر لهذه العلاقة. وبعد موت عبد العزيز تقلّد ابنه الأكبر سعود الحكم ليبدأ معها وبسبب صعود التيارات الوطنية والقومية العربية واليسارية الثورية مرحلة الصراع حول النفوذ الأمريكي في المنطقة.

ضرب القوى التقدمية

تقلد سعود الحكم عام 1953 في مرحلة صعود التيارات الوطنية المناوئة للغرب، وكانت أغلب الدول العربية في طريقها للتحرر الوطني من الاستعمار وبدأ صعود التيار القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر الذي وجد فيه الأمريكيون تهديداً لمصالحهم المباشرة في المنطقة، فنجاح مشروعه سيؤدي إلى زوال حكم آل سعود، وحينها بدأت المعركة لإسقاط مشروع «ناصر» سعودياً. يقول السير «دغلاس رايت» رئيس المخابرات البريطانية في لقائه مع سعود بن عبد العزيز:»إن نجاح عبد الناصر في الحصول على موطئ قدم لمشروعاته الإنقلابية في الجزيرة العربية، التي تعد من أهم مصادر البترول واحتياطه في العالم هو نذير شؤم يجب أن تتعاون كل الأطراف ممن لهم مصلحة في ذلك على مقاومته ودحضه».

بالفعل باشر سعود محاولته لإيقاف عبد الناصر عبر محاولتي اغتيال فاشلة على يد «الإخوان المسلمين» أثناء الوحدة مع سورية، وإبان المد الناصري الناتج عن الوحدة أُطيح بسعود الذي فشل في تحجيم المد الناصري..... يتبع

النيوليبرالية: شكل جديد لديكتاتورية قائمة!

في أحد كتبه الأخيرة، ناقش الكاتب إيريك هوبسباوم قضية الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، بوصفه المحدد الرئيسي لاتجاه سير الأمور في القرن العشرين، فقد هيمنت المواجهة بين هذه الأيديولوجيات الاقتصادية - الاجتماعية على التاريخ الأوروبي والعالمي، وخاصة في الفترة التي تلت عام 1945. إلا أنه - وكما ذكر في كتابه الجديد - كان هناك صراع من نوع مختلف ساهم أيضاً في تحديد مسار القرن العشرين، ألا وهو الصراع بين السلطوية والديمقراطية.

■ بقلم : البروفيسور جون ويكس*
ترجمة وإعداد : نور طه

إن خطورة صعود «موجة» سلطوية في القرن الحالي هي خطورة توازي تلك التي كانت موجودة في القرن السابق، وفهم هذا الخطر يتطلب عودة تاريخية قصيرة إلى القرن السابق.

مع اقتراب الذكرى المئوية الأولى لاندلاع الحرب العالمية الأولى، يجد المرء نفسه أمام محاولات شديدة للمقارنة بين توازن القوى الدولي الحالي والتوازن الذي كانت تشهده أوروبا في عام 1914.

لقد قمت مؤخراً بزيارة إلى عدد من دول جنوب شرق آسيا، وهناك صدمتني مقارنة أخرى، حيث أدركت التشابه القائم بين وقتنا الحالي وثلاثينيات القرن المنصرم لجهة وجود «ديمقراطيات» ضعيفة و«ديكتاتوريات» قوية.

«الديمقراطية» v.s «السلطوية»!

كان التنافس بين النظرتين الديمقراطية والسلطوية إلى المجتمع، في عام 1930، يطغى على الصراع السياسي في معظم دول أوروبا، باستثناء إيطاليا، فقد تمكن الفاشيون هناك من تأسيس نسخة متعنتة من الحكم السلطوي فيها. والاستثناء الثاني هو بريطانيا، حيث قامت فيها بنية طبقية صلبة، منحت الاستقرار للمؤسسات الديمقراطية ظاهرياً. ومع انتصاف هذا العقد، بدأت الأنظمة الرأسمالية السلطوية بالصعود، بشكل واضح في ألمانيا ومعظم مناطق أوروبا الوسطى والشرقية، كهنغاريا وبولندا، إضافة إلى البرتغال وإسبانيا التي انضمت بعد فترة قصيرة إلى «المعسكر المعادي للديمقراطية».

اتسمت الاتجاهات المعادية للديمقراطية في أوروبا بقوة كبيرة، حيث تمتلك بريطانيا أوسع شبكة للمراقبة بالفيديو في أوروبا، إلى جانب القيود القانونية التي تفرضها على الحق بالتجمع، وقد وضعت هذه القيود للحد من المظاهرات الشعبية، كما هي الحال في إسبانيا. إضافة إلى أن الهجوم العنيف الذي تشنه الحكومة التي يهيمن عليها الائتلاف المحافظ ضد الأسر الفقيرة التي تتلقى الدعم الاجتماعي، يشرّع انتهاك الحقوق المدنية.

إن الرقابة والاعتداءات المتكررة على الفقراء وما تقوم به الحكومة من ترويج للمخاوف من المهاجرين، هي عوامل تجتمع لتشكل حزمة متينة من معاداة الديمقراطية. لكن خطراً أكثر جدية يلوح على المدى الطويل، وهو الميثاق المالي الأوروبي والذي يعرف رسمياً باسم «اتفاقية التنسيق والإدارة والثبات في الاتحاد الاقتصادي والنقدي».

التنازل عن السيادة

تحد هذه الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في بداية عام 2013، بشكل كبير من سلطة البرلمانات الوطنية في وضع السياسة المالية، فالاتفاقية والإجراءات الإضافية التي طلبتها الحكومة الألمانية تنصان على إبعاد السياسة المالية عن الرقابة العامة. ومن الجدير بالذكر هنا أن السياسة المالية هي بعيدة مسبقاً عن المحاسبة الوطنية، حيث أن المصرف المركزي الأوروبي يسيطر عليها.

إن هذه العملية التي تتضمن اتخاذ القرارات الكبرى بعيداً عن إرادة الناخبين، تقوض ثقة الجمهور في أساس العملية الديمقراطية. وبالتالي، فلا يجب استغراب ظهور جماعات فاشية جديدة تحمل أجندة «لا برلمانية»، كحزب «الفجر الجديد» في اليونان.

أعلن الحزب الاشتراكي الديمقراطي* في ألمانيا بأن الاستقرار المالي يتطلب من الدول الأوروبية التنازل عن جزء من سيادتها. بعبارة أخرى، فإن الهدف من «الاستقرار المالي» يتطلب من المواطنين الأوروبيين التنازل عن حقهم الديمقراطي الأساسي في إلزام حكوماتهم بالمسؤولية عن سياساتها الاقتصادية. وهذه الخطوة تُعد استكمالاً لجدول الأعمال النيوليبرالي القاضي بإزالة الرقابة الديمقراطية عن جميع السياسات الاقتصادية الرئيسية.

من أين تأتي «السلطوية»؟

إن الاتجاه السلطوي شديد الوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فما هو مصدر هذا الاتجاه في هذه البلدان؟

لقد جاء صعود الأنظمة الاستبدادية في المرحلة التي تلت انتشار تصور عام مفاده أن «الرأسمالية غير المنظمة» أدت إلى كوارث كبيرة، وشملت هذه الكوارث أكثر الحروب مأساوية في التاريخ البشري، والتي تلتها أشد الأزمات الاقتصادية تدميراً، التي عرفها العالم.

وصول الفاشية إلى السلطة يعود بشكل كبير إلى التنافس بين الشركات العملاقة في محاولة من المحتكرين الكبار لتقوية وضعهم في سوق العمل عبر العمل السياسي.

لقد حكم الكثيرون من اليمين واليسار على «الديمقراطية البرجوازية» بأنها ديمقراطية متدهورة ومختلة وظيفياً. أما في روسيا فقد أخذ رفض الرأسمالية شكل محاولة لخلق نظام حكم يخدم مصالح الطبقة العاملة والفلاحين.

بالعودة إلى أوروبا، فقد قاد تشويه سمعة الرأسمالية الليبرالية في كل من إيطاليا وألمانيا إلى نشوء أنظمة دكتاتورية لم تخجل من إظهار طبيعتها الاستبدادية. هذا وقد كان تشييد نخبة رجال الأعمال لهذه الأنظمة الفاشية يهدف للحفاظ على سيادة رأس المال في مواجهة الحركات العمالية القوية، وقد أثبتت هذه الأنظمة نجاحاً مروعاً في سحق الحركة العمالية. وتطلب تدمير هذه الأنظمة الوحشية قيام حرب أكثر كارثية من الحرب العالمية الأولى «1914– 1918».

النيوليبرالية = عكس الحرية!

إن أحد مصادر المد الاستبدادي الحالي في أوروبا والولايات المتحدة يتمثل بنخبة رجال الأعمال، إلا أن دافعه في هذه الحالة هو الأيديولوجية النيوليبرالية، وليس الفاشية. فالليبرالية الجديدة تدَّعي بأنها الضامنة للحرية، ولكن الواقع هو العكس تماماً. فقد كانت سياسة تحرير الأسواق على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة – والتي استوحيت من النيوليبرالية – هي المدمر الحقيقي للحرية.

إن إضعاف النقابات العمالية والمنظمات الشعبية الأخرى هو أكثر الآليات المدمرة وضوحاً. وبموازاة هذا، كان رأس المال المالي يزداد توطداً وصعوداً، وتتعاظم سيطرته على وسائل الإعلام والانتخابات والنقاشات السياسية.

الهدف من «الاستقرار المالي» يتطلب من المواطنين الأوروبيين التنازل عن حقهم الديمقراطي الأساسي في إلزام حكوماتهم بالمسؤولية عن سياساتها الاقتصادية

«نخبة المحتكرين» والفاشية

لم يعد بإمكاننا إجراء الفصل التقليدي بين الاقتصاد والسياسة، عندما ندخل إلى مجال التنافس بين الشركات العملاقة، حيث أن وصول الفاشية إلى السلطة يعود، بشكل كبير، إلى هذا التنافس في محاولة من أقوى المحتكرين الكبار – ومن خلال العمل السياسي – لتقوية وضعهم في سوق العمل، في وجه المنافسين الأصغر حجماً، إضافة لإحداث تغيير في وضع السوق العالمية لمصلحتهم.

إن التحرر من قيود رأس المال المالي يهدد بإعادتنا إلى «السلطوية الرأسمالية» التي ازدهرت في عشرينيات وثلاثينيات القرن الفائت، ولكن هذه المرة دون وجود حركة شعبية قوية في كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة أوروبية قادرة على مواجهتها. إن عدم وجود حركة مشابهة تستطيع التصدي لقوة رأس المال غير المنظم، إضافة إلى دعم وسائل الإعلام الرئيسية والسائدة للنيوليبرالية، يجعل من الديمقراطية المفتوحة وغيرها من المنصات الإخبارية التقدمية أمراً ضرورياً جداً في النضال ضد السلطوية.

■ عن «غلوبال ريسيرتش» بتصرف..

هوامش:

البروفيسور جون ويكس*: اقتصادي وأستاذ فخري في جامعة لندن.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي*: حزب سياسي ديمقراطي – اجتماعي، وهو أحد الحزبين الرئيسيين في ألمانيا، إلى جانب حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي المحافظ.

أجهزة العلاج والكشف عن الفيروسات:

ضرورة التمييز بين التمني والتقييم العلمي «2/2»

■ د. محمد أشرف البيومي

من الضروري التمييز بين النظريات العلمية وتطبيقاتها. فمثلا لم نحتج لنظرية جديدة للوصول إلى القمر أو إلى زرع أعضاء مثل القلب أو الكبد أو إلى استخدام البيولوجيا الجزيئية لتخليق أعضاء جديدة للإنسان. ولكننا احتجنا لنظرية جديدة لفهم سلوك الالكترونات في الذرات والجزيئات وامتصاص الضوء لها وانبعاثه منها. وهكذا انبثقت نظرية الميكانيكا الكمية بعد فشل الميكانيكا الكلاسيكية في فهم الصفات الالكترونية في الذرات والجزيئات. لم يعن هذا أن الميكانياكا الكلاسيكية غير صحيحة ولكنها تنطبق فقط على الجسيمات ذات الكتلة الكبيرة بالنسبة للإكترون مثل الكرة أو الصاروخ والتي تتحرك بسرعات بطيئة بالنسبة لسرعة الضوء الهائلة. صحيح أننا احتجنا إلى تقدم تكنولوجي هائل في العديد من المجالات مثل علم المواد والكمبيوتر ووسائل الاتصال وغيرها لتحقيق انجازات هائلة ولكننا لم نحتج إلى نظريات جديدة باستثناء ضرورة تطبيق الميكانيكا الكمية في كل مايتعلق بالجسيمات الصغيرة في كتلتها مثل الإلكترون.

المطلوب في شأن تقييم اكتشاف أو اختراع جديد أو حل مشكلة تكنولوجية هو الدراية الجيدة بالمنهج العلمي و بالقوانين العلمية الثابتة، وفي هذا المقام نذكر أن العالم فايمان المعروف وغير المتخصص في تكنولوجيا الصواريخ هو الذي حل لغز انفجار صاروخ شالنجار والذي أودي بحياة كل رواد الفضاء الذين كانوا على متنه، بسبب تسرب الوقود نتيجة تحول مادة مطاطية عازلة إلى مادة هشة بسبب انخفاض درجة الحرارة. هنا تجلي المنطق العلمي وسبق المتخصصين. أما دور المتخصص فهو في اجراء التجارب المعملية والمؤدية لتكرار النتائج نفسها تحت ظروف محكمة. وفي حالات كثيرة مثل موضوعنا هذا نحتاج لتخصصات متعددة للتقييم العلمي الجاد: فيزيائين وبيولوجيين وكيمائيين وبيوفيزيائيين ومهندسين وأطباء..الخ فالطب وأدواته ليس منفصلا عن هذه التخصصات.

إدعاء تحويل الفيروس إلى غذاء

أما عن إدعاء تحويل الفيروس إلى غذاء بروتيني للمريض فهذا يتناقض مع الحقائق العلمية بشكل حاسم. فكتلة الفيروس الواحد فمتوجرام، فاذا كان هناك مليون فيروس في المليتر يصبح العدد في الليتر من الدم بيكوجرام ولأن الإنسان لديه حوالي خمسة ليترات من الدم، تصبح الكتلة الكلية للفيروسات في جسم المريض المصاب حوالي خمسة ميكروجرام حتى إذا افترضنا أن الفيروس كله بروتين وهو غير ذلك فهناك مكونات أخرى «أحماض نووية التي تحمل المعلومات الوراثية». هذه الكمية لا تراها العين ولهذا فالكلام إن تحطيم الفيروس وتحويله لمكونات البروتين يصبح غذاء يحتوي على كمية هائلة من مكونات البروتين يضرب بالعلم عرض الحائط.

القانون العلمي ليس وجهة نظر

العلم له قوانين أساسية وقواعد ثابتة متفق عليها من المجتمع العلمي «على سبيل المثال استحالة خلق شيء من العدم» وأي اكتشاف يتناقض مع المبادىء المتفق عليها مشكوك في صحته حتى يقدم الباحث الدلائل على صحته. أما عندما تصطدم حقائق علمية جديدة ومتعددة مع النظريات السائدة نكون بالفعل بصدد اكتشاف نظرية جديدة أو في الغالب نظرية أكثر عمومية من سابقتها. وهذا حدث بالفعل عند نشأة نظرية الميكانيكا الكمية التي ساهم في بروزها العالم المصري علي مصطفى مشرفة. فمثلا عندما طرح العالم «دي بروجلي» إمكانية الحديث عن موجات مصاحبة لحركة الجسيمات، لم يُقبل هذا الطرح إلا بإثبات معملي واضح انتهي بقبول الافتراض واختراع الميكروسكوب الإلكتروني الذي يعتمد على هذا الافتراض وهكذا ولدت وسيلة جديدة بحثية لها تطبيقات هائلة.

تساؤلات علمية ومحورية

هناك تساؤلات علمية ومحورية حول العديد من المسائل المتعلقة بالموضوع:

● ماهية الأشعة الكهرومغناطيسية التي يقال إنها تنبثق من الفيروس وتركب «كما ذكر د.أحمد مؤنس العضو في الفريق الطبي للإختراع» مع الموجة المنبثقة من الجهاز الذي به البصمة الجينية للفيروس فينتج عن ذلك طاقة حركية في حالة مريض يحمل الفيروس. هذا كلام لا يمكن قبوله علميا. نريد دليلاً علمياً على انبثاق هذه الأشعة من الفيروس، أيا كانت موجاتها.

● وحول تكسير روابط البروتين الذي يغلف الفيروس دون تكسير روابط أخرى فما هي الأسس النظرية لهذا الأمر؟

● جهاز الكشف عن المفرقعات الذي يعتمد على الأساس نفسه الذي يستند إليه اختراع التشخيص عن الفيروس قد ثبت عدم فاعليته أما صاحب الشركة الذي باع العديد من جهازه بعشرة آلاف جنية استرليني للجهاز الواحد ثبت عليه تهمة النصب ويقبع الآن في السجن بانجلترا بعد الحكم عليه سبع سنوات!!

● أما براءة الاختراع التي قدمت للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف عام 2011 فقد رُفضت لغياب الأساس النظري و الدليل المعملي. كما أن الورقة لإختراع سي فاست منشورة في دورية «الاكاديمية العالمية للعلوم الهندسية والتكنولوجية» التي لا ترقى إلى مستوي الدوريات المعروفة في مجالات الطب والعلوم والتي تخضع لنظام تحكيم صارم.

● ماهو دور الكبسولات التي يتناولها المريض لرفع مناعته وعلاقة ذلك ببقية العلاج؟ وهناك تساؤل حول ما إذا كانت محتوياتها من أعشاب غير محددة.

● إن اكتشاف وسيلة علاجية تقضي على فيروس الإيدز و فيروس سي وانفلونزا الخنازير ويعالج الانيميا وضغط الدم ومرض السكر ويحسن وظائف البنكرياس والكلة والكبد والقلب يجب التعامل معها بريبة شديدة، خصوصا وأن ذلك يتطلب حسب أحد المساهمين في الإختراع تغيير القوانين العلمية في مجالات الكيمياء والفيزياء والبيوفيزياء.

● إن مقولات للباحث الأساسي وإداناته للآخرين تتناقض مع آداب النقاش العلمي.

كلمة أخيرة ولعلها الأهم

قناعتي أن هذا الاختراع، سواء الكشف عن الفيروس أو علاجه بصحبة باقة من الأمراض الأخرى، ليس له أي أساس علمي. وللأسف أنه يتناغم مع رغبة البعض الجامحة لتصديقه. يساعد في ذلك تدهورالثقافة عموما وغيابها في المضمار العلمي.

إنه لمن المؤسف والمحزن غياب مرجعيات علمية جادة في مصر تكون إحدى مهماتها ضبط الأمور في قضايا البحث العلمي والاكتشافات العلمية. ولعلنا نتساءل أين دور أكاديمية البحث العلمي المصرية في هذا الصدد؟

أشير أيضا إلى الوضع المتردي للبحث العلمي في مصر وما يصاحبه الآن من انتهاك متكرر للأمانة والدقة العلمية، رغم أن البعض يدغدغ مشاعر المواطنين بمقولات تسعدهم دون أساس . ولا يمكن أن نفصل هذا عن غياب برامج تنمية محلية معتمدة على التقدم العلمي والتكنولوجيا والذي يعتمد أساسا على قاعدة علمية وطنية متفاعلة بندية مع مؤسسات البحث العلمي في الخارج وتساهم بشكل ملموس في التقدم الصحي والصناعي والزراعي مما يؤدي إلى تحسين ملموس في الأحوال المعيشية للمواطنين كافة.

■ عن موقع حركة الديمقراطية الشعبية المصرية

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

الخيميائي

يبرز موضوع العلم الزائف مرات ومرات يومياً من تجوالنا في الطرقات ومشاهدة عناوين لكتب على بسطات الطريق توحي بعناوين براقة لها علاقة بالعلم، لكنها كالعادة لا تمت له بصلة، إلى مشاهدة برامج على المحطات التلفزيونية «وحتى الوطنية منها» تبث برامج مخادعة تتلبس بلبوس العلم، منها ما تتحدث عما يسمى البرمجة اللغوية العصبية وتقدم مخططات للدماغ لتفاجأ بعد ذلك بالسم مدسوساً في الدسم عندما تنخر الأفكار الما ورائية مثل هذه البرامج، ويظهر «الخبير» بمظهر العالم، بينما هو في الحقيقة أشبه بالخيميائي.

إن استغلال حاجة الناس إلى الحلول لمشاكلهم، من خلال فرض إيقاع الحياة الحديثة السريع الذي يفرض في الوقت ذاته طلباً لحلول سريعة لمشاكل طويلة متراكمة، يشجع المتلقين على قبول مثل هذه الحلول أملاً في خلاص كالأطعمة السريعة في وجبة واحدة.

ليس مهماً في هذا الزمن أن تقرأ ما كتب على عبوة الدواء أو أن تمحص في محتوى المادة «العلمية» المقدمة إليك المهم أن تملأ ذاك الفراغ في معدتك الفكرية أو الصحية، أو أي فراغ تشعر بوجوده في خضم السرعة والضغوطات المتتالية، في نوع من الراحة السريعة والمتعة السريعة، وتجد ذاك الساحر دوماً في خدمتك مسوقاً نفسه، كحل عميق سريع مفيد، دونما حاجة لأي إعمال لتلك الأداة الضخمة العظيمة المسماة عقلاً، فهناك من يفكر عنك ويعمل عنك ويقدم كل ما يلزمك «وما لا يلزمك كذلك» على طبق إلكتروني ذهبي، جاهز للاستهلاك على الدوام.

«لغز» اختفاء النحل!

كان الشتاء قاسياً هذه السنة، أغرق الأرض بالأمطار وغمرها بالثلوج، وأمضى الكثير منا شهوراً طويلة باردة إلى أن منحت شمس آذار بعض الدفء في أجسادنا، و بسطت بساطاً أخضر جميلاً أينما نظرت، تفتحت الورود وأزهرت الاشجار، ولن يمض الكثير من الوقت حتى نتمتع جميعاً بثمار الطبيعة الغنية، إنه النظام الأزلي الذي يضمن القوت اليومي بتلون وتغير الفصول، وهو ما زال يقاوم عبث الإنسان وازدراءه لأهمية استقرار أركان ذلك النظام من هواء وماء وتربة وتنوع حيوي متكامل، ربما لن يعي أحد مدى هشاشة ذلك النظام حتى وقوع الكارثة، لكن فصل الربيع سيحمل في السنين القادمة مؤشراً صارخاً لن يستطيع احد تجاهله، ستختفي المحاصيل من الحقول، وستفرغ صحوننا اليومية من الخضار والفاكهة، لن نجد تفسيراً منطقياً لذلك في البداية ، لكن مزيجاً من السخرية والذهول سيصيبهم عند معرفة السبب وراء كل هذا الانهيار، إنها حشرة صغيرة محببة نعرفها جميعاً، قد تعلن بزوالها انقراض البشرية.

■ سمير حنا

حمل عام 2006 مؤشراً لم يعد بالإمكان تجاهله، لقد اعتاد العلماء حول العالم على مثل تلك الإعلانات، فقد حمل العقد الأخير أخباراً عن انقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية، كما حرصت التجمعات البيئية على التذكير بتلك الأخبار على الدوام وهي تناشد الجميع لاتخاذ موقف فعال لإيقاف ذلك، لكن ذلك العام قد حمل أخباراً أسوأ من ذلك بكثير، فقد أعلنت جمعيات بيئية امريكية واوروبية عن تدهور مطرد متزامن لأعداد النحل، وبينت بالأرقام خلو خلاياها إلى نحو مخيف واختفاء تلك الحشرات بشكل غامض، ولم يمض الكثير من الوقت حتى تشاركت مراكز بحثية حول العام هذا الخبر الهام، إن غياب النحل عن دورة الحياة التي سلمنا بوجودها في الطبيعة يعني انخفاضاً لا يمكن تعويضه في نسب تلقيح أزهار النباتات والأشجار، وبالتالي سيكون انقراضه مسببا لموت الأزهار والنباتات والثمر التي تنمو وتتكاثر عبر التلقيح، لن تكفي مواسم الخضار والفواكه شراهة المستهلكين حول العالم، لم يخف أولئك العلماء توقعاتهم المتشائمة، إن انقراض النحل يعني انقراض الإنسان، هذه هي الحقيقة!

متناذرة انهيار المستعمرات

تم تجاهل تلك التحذيرات كما جرت العادة، لتاتي إحصائيات العام 2010 تدق ناقوس الخطر، انخفض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من العسل إلى ما دون النصف، عندها أصبح للظاهرة هذه اسم رسمي : «متناذرة انهيار المستعمرات» أو Colony Collapse Disorder ، بدأ الاهتمام يتزايد لكن «الغموض» بقي حاضراً، لم يستطع أحد تحديد الأسباب الرئيسية وراء هذا الاختفاء المريب لسكان مستعمرات النحل، لقد قتل الشتاء القارس في السنتين الأخيرتين ثلث أعداد النحل في أوروبا، وانتشر وباء فيروسي جديد تنتجه حشرة صغيرة اسمها فاروا Varroa تمتص دم النحلة من ظهرها، محدثة فجوة فيها ثم تسكنها وتمتص ما تبقى من دمها إلى أن تصبح النحلة عاجزة عن التحليق، كما عزا البعض ذلك إلى جشع مربي النحل واستئثارهم بكميات زائدة من العسل لزيادة أرباحهم دون أن يبقى ما يكفي داخل القفير لمقاومة فصول الشتاء التي تتزايد حدتها كل عام، لكن ذلك الغموض وراء تلك الظاهرة يبدو مصطنعاً بالعودة إلى السبب الذي يقتل بقية الأنواع البيولوجية الأخرى في الطبيعة، نحن من يفعل ذلك..

يحتاج الكثير من الدراسات

يعد تلوث الموارد الطبيعية بفعل المخلفات الصناعية السبب الأول، تزداد نسب الغازات السامة في الهواء بشكل سنوي، وما زالت المصانع تستخدم مجاري المياه مصرفاً لمنتجاتها السامة، لوثت التربة بالمبيدات والأسمدة الصناعية، وحقنت المحاصيل بالكيماويات وعدلت وراثياً، نقض الإنسان التوازن الطبيعي وأخذ يتحكم على هواه بالساعة البيولوجية التي تنظم دورة حياة الأنواع في الطبيعة، تناسى الارتباط الوثيق والمعقد بين جميع تلك الجوانب ليحقق ربحاً سريعاً وإنتاجاً أعلى، وصم أذنيه عن مئات الأبحاث التي ربطت اختفاء تلك الحشرة الذهبية بممارساته المجنونة، وأصر على أن ما يحدث «لغز غامض» يحتاج الكثير من «الدراسات التي تحتاج وقتاً لإثبات ذلك»، فعلى سبيل المثال، تصر مراكز الأبحاث الحكومية الأمريكية والاوروبية على نقض النظرية العلمية التي تربط هذه الظاهرة بترددات أبراج الاتصالات الخليوية حول العالم، فبعد محاولات الكثير من العلماء الحصول على اعترافات رسمية تربط الذبذبات الخاصة بتلك الأجهزة مع الأمراض السرطانية التي تصيب الإنسان، خلصت مجموعة أخرى إلى أن تلك الذبذبات تعمل على التأثير في قدرة عاملات النحل على معرفة الاتجاهات، أي أنها تشوش على قدرة النحل الملاحية، استندت تلك الدراسات على انفجار أعداد أبراج التغطية الخليوية المتزايدة في المدن والأرياف في أوروبا وأمريكا، أي في المناطق التي شهدت تلك الظاهرة منذ البداية، وطالبت شركات الاتصالات بإيجاد حلول بديلة تقي النحل من هذا التشويش، إلا أن الشركات الكبرى أصرت على أن هذه الأبحاث غير صحيحة، ووصفت تلك النتائج بـ «إشاعات الانترنت»، على الرغم من قيام علماء فرنسيين بوضع أجهزة مراقبة دقيقة على ظهر العاملات، وقيام علماء في جامعة «شانديغرا» الهندية وجامعة «لانداو» السويسرية باختبار تأثير الأمواج الخليوية على النحل، وصل الجميع إلى النتيجة ذاتها، لكنها لم تكن كافية للتأثير في نفوذ تلك الشركات.

ما زال «اللغز» حاضراً في الأوساط العلمية وعلى صفحات المواقع الالكترونية، لأن البعض يصر على إبقائه كذلك، لكن الوقت يمر والفصول تتوالى، وسيودي بنا هذا التعنت والجشع الذي تقوده الحكومات والشركات الكبرى إلى زمن تصبح فيه التفاحة الحمراء ثمرة أسطورية تتلو قصصها الأسر الجائعة في الصحراء، تتحسر على بساط الربيع العطر، وعسل النحل اللذيذ..

لم يستطع أحد تحديد الأسباب الرئيسية وراء الاختفاء المريب لسكان مستعمرات النحل وقتل الشتاء القارس في السنتين الأخيرتين ثلث أعداد النحل في أوروبا

أخبار العلم

تنبؤات مخيفة عن مناخ المستقبل

قدم فريق دولي من الخبراء تقريرا جديدا بألفي صفحة عن آثار التغيرات المناخية في العالم. وبين التنبؤات التي قدمها الخبراء زيادة كمية الأمطار في بعض المناطق الأفريقية وارتفاع درجة الحرارة في جنوب أوروبا وكثرة حالات الجفاف في أستراليا. وعلى سبيل المثال فإن منطقة البحر المتوسط ستبدو أكثر الأقاليم الأوروبية تضررا بارتفاع الحرارة ما يؤدي إلى زيادة النفقات الخاصة باستهلاك الطاقة الكهربائية، بينما سينخفض الطلب على الطاقة في مناطق أوروبا الشمالية. ويقول الخبراء إن السياحة بحلول عام 2050 سوف تنتقل إلى المناطق الشمالية لأن ارتفاع منسوب البحر ودرجات الحرارة العالية سيشكلان خطرا على السياح. أما في أمريكا الشمالية فإن الأمطار والعواصف ستسير في اتجاه الشمال، وستبلغ الفيضانات مدينة نيويورك والمناطق المحيطة بها، بينما ستعاني المناطق الجنوبية من نقص في المياه. وسينخفض معدل تساقط الأمطار السنوي في شمال البرازيل بحلول عام 2050 بنسبة 22%. فيما سيزداد هذا المعدل في تشيلي بنسبة 25%. أما آسيا وبالدرجة الأولى سكان مناطقها الجنوبية والشرقية فسيعانون من ارتفاع منسوب البحر. وبحسب تقييم الخبراء فإن روسيا ستواجه أيضا نقصا في المواد الغذائية. وستجبر التغييرات المناخية الكثير من البلدان على ابتكار تكنولوجيات موفرة للماء وأكثر فاعلية. وسيتكبد قطاع الثروة السمكية خسائر كبيرة حيث سيتقلص حجم إنتاجه بمقدار الضعف. ومع ارتفاع درجة الحرارة ستزداد أعداد الحيوانات والنباتات في القطبين الجنوبي والشمالي بينما ستقل في المناطق الأخرى. ويقول الخبراء أيضا إن ارتفاع درجة الحرارة سيتسبب في زيادة عدد الوفيات وخاصة لدى الذين يعملون في العراء، كالفلاحين وعمال البناء.

■ ■ ■

«ساعة جيولوجية» تحدد عمر القمر

زعمت مجموعة دولية من علماء الكواكب أن القمر تكون بعد مرور 95 مليون عام على تشكل المنظومة الشمسية، أي منذ أربعة مليارات و510 ملايين عام مع نسبة خطأ تتراوح بين 32 و39 مليون عام. وباستخدام قياسات من باطن الأرض وإجراء 259 محاكاة حاسوبية لنمو عطارد والزهرة والأرض والمريخ، زعمت المجموعة التي تضم باحثين من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، أنها اكتشفت ما أطلقت عليه اسم «الساعة الجيولوجية». وخلال الدراسة، خرج العلماء بنتيجة أن هناك صلة بين تعرض الأرض لاصطدام بكوكب من حجم المريخ بعيد تكون المنظومة الشمسية، وكمية المادة التي أضيفت إلى الأرض نتيجة ذلك. واستخدم العلماء هذه الصلة كالساعة لتحديد تاريخ تكون القمر، وقالوا إن ذلك أول «ساعة جيولوجية» للتاريخ المبكر للمنظومة الشمسية لا تعتمد على قياس وتفسير الاضمحلال الإشعاعي للنوى الذرية.

■ وكالات

باختصار

مقاومة

طلاب فلسطينيون في الجامعة العبرية يحاولون إفشال ندوة سياسية بعنوان «هل من شريك» بحضور مُستشار «لجنة التفاعل مع المجتمع الإسرائيلي» في السلطة الفلسطينية إلياس الزنانيري.. قائلين له: «لا يوجد شراكة مع الاحتلال، ويجب وقف المفاوضات، ولا مفاوضات في ظل القتل والاستيطان والتنسيق الأمني».

غاغارين في الإسكندرية

شهد مركز القبة السماوية العلمي لدى مكتبة الإسكندرية يوم 30 آذار، احتفالية بمناسبة إزاحة الستار عن تمثال أول رائد فضاء في العالم يوري غاغارين. وقام النحات السوفيتي البيلاروسي إيفان ميسكو بنحت هذا التمثال بذكرى مرور 80 عاماً على ولادة رائد الفضاء الأول. وبعد انتهاء الاحتفالية جرى عرض فيلم وثائقي عن غاغارين. كما عرضت صور فوتوغرافية تبين زيارته لبلاد الأهرامات عام 1962، أعدها المركز الروسي للثقافة والعلوم في الاسكندرية. ومن المعروف أن غاغارين تسلم خلال زيارته لمصر مفتاحين ذهبيين للقاهرة والإسكندرية. وأهداه الشاعر المصري عبد الرحمن الخميسي قصيدته المكتوبة على ورق البردي بعنوان «غاغارين في قريتي».

ودرويش في موسكو

كما شهدت المدرسة المتخصصة في تدريس اللغات الشرقية بموسكو، في 28 آذار تدشين تمثال للشاعر الفلسطيني محمود درويش، بحضور واسع من ممثلي السلك الدبلوماسي العربي والصحفيين والإعلاميين والكتاب والأساتذة والطلاب والجالية العربية في موسكو. وجرى التأكيد خلال الأمسية المقامة بهذه المناسبة على الدور البارز الذي لعبه الشاعر الفلسطيني محمود درويش في النهوض بالروح الوطنية الفلسطينية. وتحدث النحات الدكتور أسامة السروي، عن دور الثقافة في تعزيز الصداقة بين الشعبين الروسي والعربي. وجرى تقديم لمحة موجزة عن سيرة حياة الشاعر محمود درويش. وقرأ المترجم والشاعر يفغيني دياكونوف أمام الحضور بعضاً من قصائد الشاعر الراحل محمود درويش ترجمها دياكونوف من العربية إلى الروسية.

اختتمت الأمسية بتقديم طلاب المدرسة أغنيات عربية وقصائد شعرية عربية، بما فيها أشعار درويش. يذكر أن الدكتور السروي سبق له أن نحت تماثيل لكل من الكاتب الروسي الكبير أنطون تشيخوف، والموسيقار الروسي العظيم بيوتر تشايكوفسكي، والكاتبين العربيين طه حسين وعباس محمود العقاد، وغيرهم من رجال الأدب والفن الروس والعرب.

«المرأة في أدب العقاد»

أصدرت الهيئة العامة لقصور الثقافة كتاب «المرأة في أدب العقاد»، للكاتب أحمد سيد محمد، ويحتوي على 5 فصول ومقدمة تناقش الحركة النسائية في مصر الحديثة وعوامل نهضتها.

ويناقش الفصل الأول آراء الكاتب في المرأة، بينما يتناول الفصل الثاني صفاتها الجسمية والنفسية، ويتضمن الفصل الثالث المرأة في الأسرة والمجتمع.

ويتناول الفصل الرابع أعداء المرأة وأصدقاءها، ويتناول الفصل الخامس أسلوب «العقاد» وأثر المرأة فيه.

قراءة في كتاب «الغداء والغلاء»

صدر كتاب الغداء والغلاء للباحث محمد سليمان إبراهيم في العام 2009، وقد بحث الكاتب قضية أساسية تشغل العالم اليوم، وهي قضية الغذاء ولامس قضايا أخرى في الأزمة الرأسمالية العالمية والصراع الدولي الجاري بين الأقطاب الرأسمالية من جهة وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى. بدأ الباحث كتابه بسؤال هام وجوهري يقول «إلى أين تتجه البشرية عامة في السنوات القادمة مع أزمة الغذاء العالمي والجوع القادم والذي يتهدد دول الجنوب خاصة؟».

■ قاسيون

ويشبه الكاتب العالم الآن بسفينة فقدت مرساها، ويحاول القبطان إنقاذها من الغرق وسط بحر متلاطم الأمواج. ويضيف نحن مقبلون على أزمة بشرية قادمة من قلب الأزمة الاقتصادية للرأسمالية العالمية، هي أزمة الغذاء وخطر الجوع القادم.. فدول الجنوب الفقيرة ينتظرها الكثير من الحروب والكوارث التي يسببها الشمال الرأسمالي المتوحش ستنتهي بالتنازل عن ثرواتها وسيادتها الوطنية مقابل سيطرة اقتصادية وعسكرية وإعلامية تعيد هذه البلدان إلى عصر العبيد. حيث يجري تراجع التعليم والتلوث البيئي والفساد والاستبداد وهجرة الأدمغة والنمو السكاني العالمي وفقدان موارد المياه في الجنوب..

يشرح الكاتب أدوات الرأسمالية المتوحشة للسيطرة على الجنوب من خلال حرب تجارية عالمية بواسطة شركات عملاقة متعددة الجنسيات تأخذ كل شيء خام من الجنوب وتعيده إليه أضعاف قيمته مصنعاً، أي أن هناك حرباً عالمية بدون جيوش تديرها القوى العالمية بواسطة أدواتها تستخدم فيها المتطرفين الفاشين والإرهاب وسيلة أساسية لفرض سيطرتها المطلقة واستخدام أشخاص وتيارات وأحزاب موالية لأصاحب هذه الشركات.

ويؤكد الكاتب حتمية تراجع وضعف الإمبراطورية الاميركية على المدى المتوسط وانهيارها، حيث تتوقع الكثير من مراكز الأبحاث والدراسات عن انتقال الثقل العالمي من الولايات المتحدة غرباً إلى الصين شرقاً بحلول العام 2025 ولذلك فإن الوحش الأميركي لن يستسلم بسهولة وسيحاول الخروج من أزمته بإشعال الحروب وتحدث الكاتب عن أهمية النفط كمحرك أساسي لقوى الطاقة الصناعية.

ويربط الكاتب ارتفاع أسعار النفط عالمياً وتأثيره على فاتورة الغذاء العالمي خاصة لدول الجنوب، بمخطط امريكي واضح لأنها المستفيد الأكبر من ارتفاع أسعار النفط فشركاتها النفطية هي الرابح الأكبر كمنتج وموزع وارتفاع سعر النفط يخدم الولايات المتحدة لأنه متسعر بالدولار، وتوفر الولايات المتحدة مليارات الدولارات لتغطية نفقات حروبها الخارجية، وأن اهتمام بعض دول العالم كالولايات المتحدة والبرازيل والهند على تصنيع الوقود الحيوي قد تخدم قضية البيئة والتلوث في العالم ولكن سينتج أزمة غذاء عالمية تنتهي بالجوع لأن مواد مثل «الذرة الصويا السكر» هي مواد أساسية في الغذاء. ويتحدث عن ظواهر أخرى كظاهرة التعلم والاحتباس الحراري التي تهدد حياة البشرية وإن سلاح الغذاء هو السلاح الفتاك الأقوى للسيطرة على الجنوب فهل يستيقظ لمواجهة «الخطر القادم» أم إننا مقبلون على عصر عبيد جديد؟.

عن الحرب وأشياء أخرى

■ المخرج بشار دهان

قدم مسرح الحمراء نصاً لزيد الظريف مأخوذاً عن الرائعة المسرحية روميو وجولييت لوليام شكسبير، سينوغرافيا وإخراج عروة العربي.

في دمج غير تقليدي لأحداث مسرحية روميو وجولييت مع واقع الحرب الدائرة رحاها حتى الآن، وإسقاطات على الصراع الدائر بين عائلتي روميو وجولييت في حرب لا تظهر لها نهاية في الأفق القريب.

تفتتح المسرحية على انتظار الممثلين لاثنين من زملائهما تأخرا بسبب الحواجز، وصبية لم يعرف سبب تأخيرها وجوالها خارج التغطية، وتأخر بعض الملابس بسبب وجود الخياط الذي سيعدل الملابس في منطقة ساخنة، يقيم فريق المسرحية ربطاً مباشراً بالحدث الحالي ليوميات الأزمة، وفي الثلث الثاني من المسرحية يدخل الممثل الذي يقدم دور روميو متأخراً وبثياب حديثة ليشارك في المسرحية بشكل يظهر اندماج الدورين وكيف يقحم المرء في حرب ويأخذ بها دوراً رغم إرادته، تتراءى العقد النفسية والصراعات الاقتصادية والسلطوية للعائلتين في نوع من تفسير مبسط وإسقاط قد لا يكون موفقاً على واقعنا، وتنتهي المسرحية بخبر موت الممثلة المتأخرة عن دورها بقذيفة هاون، أصابتها وهي في طريقها.

أبدع الممثلون في أداء أدوارهم، وكانت إدارة المنصة ملفتة للنظر، وخاصة عملية دمج الموسيقا الحية مع الصوت الحي على المسرح في صنع الحدث بشكل مباشر وعميق.

إن فكرة المسرح داخل المسرح، حديثة العهد نسبياً في سورية وهي إبداع قابل لتطبيق الإسقاطات بشكل عميق رغم أنها في حالتنا هذه كانت بحاجة إلى المزيد من العمل حتى تنجح كما هو مطلوب.

جائزة أفضل تصميم لرجاء مخلوف

رجاء مخلوف هي إحدى مصممي أزياء الأفلام السينمائية العربية الرائدين، وقد فازت المصممة السورية بجائزة أفضل تصميم لزي عن فيلم «أبواب السحب» في جوائز «أدونيا» لشهر شباط الفائت. في الوقت الذي يزداد الطلب على مصممات الأزياء في السينما الغربية – وفوزهن بالعديد من جوائز الأوسكار خلال السنوات العشر الماضية – فإن الأضواء نادراً ما تُسلّط على نظيراتهن في العالم العربي.

إلا أن الصلات التي تمتلكها مخلوف بالمشاهير من جهة، وتركيزها على البريق أكثر من الواجهة من جهة أخرى، تجعلها الخيار الأمثل لهذا النوع من الأعمال. ربما تحظى النساء في العالم العربي – مع انتشار السينما العربية في الغرب– بنظرة مختلفة في مناطق أخرى من العالم عبر تصاميم مخلوف. تُعدّ رجاء مخلوف من أفضل مصممي الأزياء في سورية.

العولمة: ترحب بك في بلدك!

ماذا كان سيحصل لو أن الملكة «مارغريتا تيريزا جيوفنا» لم تترك قصرها كي تتجول في شوارع نابولي عام 1889 في محاولة لرفع الروح المعنوية لشعبها حينما كانت الكوليرا تفتك بإيطاليا، ربما لم تكن ستتذوق البيتزا في أحد مطاعم الفقراء، تحبها، وتجعل منها طبقاً ملكياً مشهوراً، لتغدو وجبةً عالمية، تتربع على عرشها مطاعم «البيتزا هات». ولم يكن الفقراء اليوم سيقفون أمام واجهات المطاعم جائعين يتأملون الطعام الذي خلقته حاجاتهم وسعة خيالهم دون أن يكون في مقدورهم دفع تكلفته!

■ نور أبو فرّاج

تختصر «دورة حياة» البيتزا تلك المراحل التي تمر فيها معظم السلع الاستهلاكية والثقافية التي تعمل الأنظمة الرأسمالية على عولمتها وبيعها في أصقاع الأرض كافة. إذ ساد لزمن طويل بين الشباب فهمٌ مبسط للعولمة باعتبارها تقتصر على محاولات لـ« أمركة « و»غربنة« العالم عن طريق إحلال الثقافة ونمط الحياة الأمريكية والغربية محل الثقافات الأخرى. إلا أن ذلك وحده لم يكن كفيلاً بإنجاحها لولا قيامها في سبيل ذلك بعملية معقدة تتمثل أولاً في امتصاص الثقافات والحضارات المختلفة، ثم هضمها، وإعادة إنتاج تلك الثقافات بحلة جديدة، ثم بيعها للمواطنين الذين كانوا في يوم من الأيام أصحابها الحقيقيين.

إذا ما تجوّل المرء في الأحياء الشعبية في القاهرة، وأراد شراء أهرامات معدنية صغيرة، أو لوحات جدارية تصوّر الفراعنة والآلهة المصرية القديمة، سيجدها جميعاً موسمة بعبارة «صنع في الصين»!. تبحث شركات الإنتاج الفنيّة كل يوم عن مغنيّن لاتينيّن أفارقة، أو موسيقيين هنديين أو جمايكيين.. الخ، تقدم لهم «فرصة العمر» في الظهور على خشبات المسارح العالمية أو برامج اكتشاف المواهب. فيما تسعى الأندية الرياضة العالمية للبحث عن اللاعبين المغمورين في الأحياء الفقيرة، أو المنتخبات الوطنية متواضعة الإمكانات، لتحولهم إلى لاعبين عالميين، يحملون جنسية أنديتهم بدلاً من أوطانهم.

قد يقول قائل ما المشكلة في ذلك كله؟ إن كان النظام العالمي يسعى للتزاوج والتمازج بين الحضارات، وجعلها متاحة للجميع؟! ويذهب آخرون أبعد من ذلك ليلغوا الفروق بين النظام الاشتراكي والرأسمالي على اعتبار أن الاثنين يعلنان الأهداف نفسها ويسعيان لوحدة الأمم والشعوب والثقافات.

يغفل أصحاب هذا الاتجاه أن منظومة العولمة، بما تتضمنها من شركات عابرة للقارات والقوميات والحضارات تضع الربح هدفها الأول والأوحد، تحمل إلى هذا العالم جنيناً مشوهاً هجيناً، مطعماً بلحنٍ لاتيني وبهارات هندية، دون أن يمتلك غنى وأصالة الحضارات التي جاء منها، أو دون أن يرتقي بالإرث الثقافي البشري، بعد مزجه، نحو ثقافة أكثر غنى وابتكاراً. ليبقى هذا المنتج غربي الهوى والفكر.

يشاهد السوريون اليوم صور آلامهم وحروبهم نقلاً عن «رويترز» و«فرانس برس»، تكحل بعض الفتيات أو الفنانات عيونهن بالكحل العربي ويرتدين أساور فضيّة مهورة باسم وكالات الأزياء العالمية، كما لو أنهن» مستشرقات «يحاكين ثقافاتهن الأم بعيونٍ غربية! ويشتري الفلسطينيون تراثهم من المطرزات والمنسوجات الصوفية بسعر الدولار أو ما يعادله من العملات العربية، لتبدو تلك المنتجات كما لو أنها ولدت هكذا، على حيطان وطاولات المعارض والبازارات والجمعيات التي تدعم القضية الفلسطينية «ثقافياً» فقط، ولم تكن يوماً صنع يد الجدات والأمهات الفلسطينيات جيلاً بعد جيل. تعمل العولمة في العمق على تحويل المواطن إلى سائح في بلاده، تغيّب تراثه عنه، وتحرمه من امتلاكه، أو الشعور بكونه يجسد امتداداً بيولوجياً ووطنياً وحضارياً للأرض التي ولد وعاش فيها.

«فوق الموتة.. عصة قبر!»

■ ضيا اسكندر

وأخيراً ظفر «أبو وليد» بشقةٌ للسكن بالإيجار بعد طول تشرّد وتنقّل من أحد مراكز الإيواء، إلى بيت لأحد الأقارب، إلى بيت لصديق.. بعد أن دُمِّرَ بيته الذي كان يقطنه مع أفراد أسرته في أحد الأحياء، إثر اشتباك مسلّح ما بين القوات الحكومية ومجموعات مسلحة.

ولكن كما يقال: «الحلو ما يكملش» فقد صادف أن تكون شقته مطلّة على بقعة أرض مليئة بالأشجار البرّية القزمة والأشواك والحشائش، يتخلّلها بعض أكوام التراحيل من الأبنية السكنية قيد التجهيز. وهذه البقعة من الأرض تُعدّ استراحة لسائقي سيارات الأجرة «المزنوقين»؛ فقد اعتادوا أن يقضوا حاجاتهم فيها. ونادراً ما ظهر أبو وليد أو أحد أفراد أسرته على البلكون، إلا ووقع بصره على سائق وقد أوقف سيارته إلى جانب الطريق، وهرول مسرعاً ليتوغّل بين شجيرات هذه الغابة الصغيرة لدقائق ثم يعود إلى سيارته وقد «أراح ضميره». حتى أصبحت الرائحة المنبعثة من هذه المنطقة لا تطاق.

في إحدى الأمسيات قال لزوجته: والله يا أم وليد هذه ليست حالة.. ويجب أن نفكّر بطريقة تخلّصنا من هذه المصيبة.

أجابته بانكسار: احمدْ ربّك يا رجل.. وضعنا على علاته أفضل بكثير من مخيمات اللجوء. دعنا نستخدم البلكون فقط لنشر الغسيل..

هزّ رأسه رافضاً وأوماً بيده بأن هذه الحالة يجب ألاّ تستمر. ونهض مدمدماً: «آه لو أستيقظ على أنغام مارش عسكري يعقبه إذاعة بيان يحظّر على السائقين التبوّل في الأماكن العامة تحت طائلة الشنق..» واتجه إلى المطبخ وأحضر كرتونة مستطيلة انتزعها من علبة المساعدات الإنسانية «الإغاثة» التي استلمها بعد طول انتظار، وكتب عليها عبارة «رجاءً ممنوع التبوّل هنا» وعلّقها على عصا خشبية ونزل إلى تلك البقعة وزرعها عند المدخل الذي يسلكه السائقون.

صبيحة اليوم التالي هرع بحماس إلى البلكون ليتفقّد رايته، وجدها مقلوبة على الأرض. نزل إليها لمعرفة السبب، وجدها مدعوسة وآثار دوس الأقدام عليها.

سارع إلى شقته وهو يبربر لاعناً الذبّيحة والشبّيحة الذين أوصلوه إلى هذا المصير.

وانتزع قطعة أخرى من علبة الكرتون وكتب عليها «ملعون ابن ملعون من يتبوّل هنا» وعلّقها على ذات العصا ونزل إلى نفس المكان وزرعها مجدداً. ولكن هذه المرة ثبّتها جيداً في الأرض وعاد إلى بيته متفائلاً بأن جهده لن يضيع سدىً.

بعد أقلّ من ساعة ظهر على البلكون، وجد سائقاً وقد أوقف سيارته ونزل مسرعاً يفكّ سحّاب بنطاله، توقّف قليلاً وهو يقرأ العبارة وركلها بقدمه وتابع طريقه ليقضي حاجته.

جنّ جنون أبو وليد. ونزل ينتظر السائق عند مدخل الأرض إلى أن عاد. بادره معاتباً بلطف: «لو سمحت يا أخ! هذا المكان ليس مرحاضاً.. صدّقني الروائح تمنعنا عن النوم. حبّذا لو تجد مكاناً آخر، ثم إن هذا الفعل ليس حضارياً.. انظر، وأشار إلى شقته، نحن نسكن هنا، ومن غير المعقول أن نتصبّح ونتمسّى بهذا المنظر..»،

أشاح بوجهه السائق وتابع سيره وهو يغمغم: «اذهب عنا ياه.. وهل يتوقّف الأمر عليّ وحدي؟ أغلب السائقين يقضون حاجاتهم هنا.»

ركب سيارته وغادر المكان بعد أن رفع صوت مسجلة السيارة على أغنية لصباح فخري «قدّك الميّاس يا عمري».

صعد أبو وليد إلى بيته وهو يشتعل غضباً، وتمنّى لو أن جميع سائقي سيارات الأجرة من الإناث. نزع قطعة كرتون جديدة وكتب عليها «كلب ابن كلب من يتبوّل هنا»..

لكنه لم يستفد شيئاً.

نزع القطعة ما قبل الأخيرة من علبة الكرتون وكتب عليها «المكان مكهرب.. لسنا مسؤولين عن فقدان غريزتك الجنسية».

وأيضاً كأنك يا بو زيد ما غزيت!

فكّر مليّاً بعبارة تثير الرعب أكثر في نفوس السائقين، فكتب على القطعة الأخيرة من علبة الكرتون «انتبه: المكان مزوّد بكاميرا.. نتمنى ألاّ تكون المعتقل الثاني لدينا!».

في اليوم التالي كان أبو وليد نزيل منفردة يتبوّل ويتغوّط في تنكة. ورغب من أعماقه أن يريح ضميره في تلك البقعة التي يرتادها السائقون.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2014/04/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«أكيتو» .. وعشتار المغيّبة!

يصادف الأول من نيسان ذكرى رأس السنة السريانية – الآشورية ،عيد "أكيتو" ،أو كما يلفظ باللغة الآشورية "خا بنيسان" يمثل بداية للخير وقدوم فصل الربيع، ويعتمد على أسطورة قديمة مفادها "زواج عشتار إلهة الحب مع تموز إله الخصب"، تحوي الأسطورة المكتوبة على الالواح الكثير من التفاصيل الجميلة عن نزول عشتار إلى العالم السفلي وحجزها هناك وعدم اكتراث زوجها تموز بذلك، وبعد عودة عشتار تعرض على مجلس الآلهة لمعاقبة تموز حيث يقرر المجلس منح الخلود النصفي له، أي يبعث إلى الحياة لمدة ستة أشهر فقط من السنة، وهكذا يبعث تموز إلى الحياة في اليوم الأول من نيسان ثم يعود إلى العالم السفلي أي عالم الأموات مع نهاية شهر أيلول، للقصة قيم ودلالات إنسانية وفلسفية، رافقت مسيرته الحضارية، وتؤكد عمق ارتباط الإنسان بالطبيعة والأرض ودورة الحياة المستمرة بلا انقطاع، وتشير إلى قدرة الإنسان على التجدد والانبعاث، كما أنها من أقدم قصص الحب والجمال، منذ أكثر من ستة آلاف سنة!

■ يسار صالح

بالعودة إلى الحاضر، تنشر العديد من الصفحات الفيسبوكية مجموعات من الصور القديمة التي تعنى بالتراث السوري على وجه الخصوص، عادت معظمها إلى القرون الأولى التي احتضنت أقدم الحضارات المعروفة في العالم، ثم انطلقت ذات الصفحات لتتحدث عن تاريخ منسي ومهمل ترك لنا الكثير، تاريخ عريق مر على أرض تتصارع عليها الأمم اليوم.

لم يكن مستوى الاهتمام بمثل هذه الحقائق كبيراً في السنين الماضية، عادت جوليا دومنا وزنوبيا إلى الواجهة و أصبح "فيليب العربي" رمزاً سورياً أصيلاً في مواجهة أبطال غرباء ملئوا كتب التاريخ المدرسية بمآثرهم، اكتشف الكثيرون بأن تاريخنا المدرسي والأكاديمي لم يكن سورياً خالصاً، وامتعض البعض من مدى التهميش الذي لحق بتاريخ الأمم السورية الأولى التي حملت إلى العالم أكثر بكثير من "الأبجدية" التي يتوقف عندها الحديث عادة. أثار الأدب والشعر والموسيقا والنحت والرسم والفلسفة في عقول الجيل الأحدث من السوريين الكثير من الاهتمام والمتابعة كما لم يفعل قط كتاب تاريخ جامد في مراحل الدراسة الأولى، إنهم يلتهمون ما أمكن من أشعار عشتار، يعيدون نشرها واقتباسها، تتكاثر التعليقات تحت صورة إحدى المنحوتات النادرة لسوار فضي فينيقي ساحر في دقة التفاصيل وجمال التصميم، يصيح بعضهم: "من خبأ كل هذا الجمال؟".

تعود الذكريات بالبعض إلى مقاعد الدراسة، إلى الكتب المدرسية التي روت قصص التاريخ، فردت صفحات كثر للحديث عن قبائل الجزيرة العربية ونزاعاتها، وخصصت فقرات متواضعة لتاريخ مدهش بغناه، اكتفت الدروس بتعداد الملوك وسكان القصور والبلاطات، أخذ قادة المعارك والغزوات النصيب الأكبر من الاهتمام، اختفت آثار العديد من الفلاسفة والمفكرين المجددين وتلاشت مآثر أعمدة الفكر الفينيقي والبابلي والآشوري والكلداني والسرياني وضغطت في فصل مدرسي واحد يحتل مكاناً متواضعاً في كتب إحدى المراحل المتوسطة.

«مرقدة».. هناك حيث يرقدون

تمتلك سورية منهاجاً موحداً للتاريخ، وهذا جيد بالمقارنة مع دول أخرى ما زالت تتصارح مكوناتها للاتفاق على رواية موحدة لتاريخها، لكن، تحتاج تلك المناهج إلى مراجعة جدية ترفع الظلم عن حقب نيرة دفنت تحت التراب واعتلاها الغبار بعد أن أشرقت شمساً على العالم أجمع في زمان مضى، ولمن لا يعلم، تقبع مئات الآلاف من القطع الأثرية في متاحفنا الوطنية دون أي تصنيف أو مراجعة منذ أكثر من ثلاثة عقود، كما أنني أذكر بوضوح وصف "الحركة الوهابية" بالحركة "الإصلاحية" في كتبي المدرسية بينما تتعرض هذه الحركة اليوم بالذات إلى حملات فاضحة لأصلها ومنهجها، هناك شيء مريب هنا، هناك الكثير من التجاهل، وهو ليس عفوياً في الكثير من الأحيان.

توضحت الصورة اليوم، هي حرب على التاريخ السوري قادتها في السابق جهات تحارب اليوم الحاضر السوري وتنوي قتل المستقبل السوري، نستطيع عندها تفسير الكثير مما نراه في هذه المرحلة الحساسة من تاريخنا، سرقة ممنهجة للآثار من مخطوطات وتحف وقطع نادرة، زوابع إعلامية تثيرها تفجيرات الأضرحة والمزارات، مجازر جماعية خصصت لمن تبقى من رواة التاريخ الدموي للبعض، كما حدث مؤخراً في كسب، كيف لنا أن نتجاهل القرار الأول الذي اتخذته المجموعات المتطرفة التي احتلت مدينة "مركدة" في الجزيرة السورية، لقد عمدوا إلى تغيير اسمها إلى "ميسرة"، لأن كلمة "مركدة" تعود إلى معنى "الرقود" وتحتفظ بأضرحة العديد من ضحايا المجازر الأرمنية أيام الاحتلال العثماني "يرقدون" هناك، ملايين من الدولارات دفعت لإخلاء الجزيرة السورية الغنية بتنوعها المذهبي من سكانها، قدمت جميع التسهيلات لسكان تلك "الأقليات" للسفر إلى بعض البلدان الأوروبية هرباً من نيران الأحداث الأخيرة.

الرياح الصفراء..

التاريخ السوري حاضر بأوجهه كافة في هذه الأيام، وبقوة، يتلاعب به المتطرفون وأيضاً المتآمرين الذين طالما سعوا إلى تهميش الثقافات المحلية وهدم أركان التراث لتقييد الذاكرة الجمعية وتسهيل عملية الغزو الفكري على خطا المستعمرين الأوائل، يساندهم في ذلك البعض من الداخل، ممن ساوموا على التاريخ السوري في المناهج المدرسية وفتحوا الباب لرياح صفراء غريبة تماماً عن الخصوصية السورية تحت ذرائع متعددة، والتي عمل ضيق أفقها على طمس تاريخ عريق من الأدب والفلسفة و المثيولوجيا كنوع معاصر من "هدم الأوثان" و"إعلاء راية الالتزام الديني"، وهنا تحضرني كلمات قالها أستاذي في مادة التاريخ في الصف الثامن: "على المرء أن يتساءل عن جنسية هذه المناهج!"، علمت بعدها بأن هذا الأمر كان يذكر بهمس بين بعض الأكاديميين، لقد خضعت كتب التاريخ – كما مناهج التربية الدينية بالمناسبة– لموافقة غير معلنة و"غير سورية" في وقت من الأوقات لإسكات البعض!!

على كل حال لا أدري ما نصيب أستاذي التاريخ من هذه الأيام السوداء لكنه حاضر دوماً بقصصه الشيقة عن ملاحم أبطال وحكايات جميلة من الماضي البعيد، كقصة عشتار وتموز هذه، أود أن يتمتع بها الجميع، وأن نحتفي بها جميعاً في عيد رأس السنة السورية، بدلا من أن نحتفي بعيد .. الكذب.. مثلاً..

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

المثقف الجديد!

على مدى عقدين من الزمن كان أغلب النشاط الثقافي السوري محكوماً بثلاثية «التسليع– النفعية– الذاتية» فإما أن «المثقف» السوري كان يبحث عن سوق لبيع بضاعته «الثقافية»، ولذلك كان منَ الطبيعي أن يفكر أولاً بـ«حاجة السوق» وكيفية نيل رضى «المنبر= الممول» الذي سيدفع من عرب النفط، أو كان همه إرضاء الجهة التي ستؤمن له فرصة «الظفر» بمنصب وظيفي رسمي فيكون «بروكوست» الثقافة «في إشارة إلى الشخصية الأسطورية التي تفصّل الناس على مقاس سريرها».

أو انزوى بعيداً مهزوماً بانتظار الفرج؟! وراح يخط ما تيسر له من تهويمات، ومنولوج و«فذلكات» الـ«أنا»، المقهورة بحكم السائد في البنية الاجتماعية والسياسية، فراح «يثرثر» بطلاسم لا لون لها ولا طعم ولا رائحة.. ولم يخل المشهد قط من مشاكسين كانت لديهم الحصانة اللازمة قيمياً والمهارة المعرفية ولم يغرقوا في هذه المتاهة، وما بدلوا تبديلا...

في ظل فوضى السلاح، وفوضى الأفكار، وفوضى المواقف، والاستحقاقات التي لاتقبل التأجيل والمراوغة، سقطت ورقة التوت عن الجميع، فإما أن يكون المثقف مثقفاً أو لايكون، ويصبح نسياً منسياً لا يسعفه كل الحبر الذي لوّث به بياض الورق، وكل اللغو الذي فرضه علينا بجبروت «الملتيميديا»، وتأثيرها المركب من خلال الصوت والصورة وغيرها..

مصدر كلمة ثقافة في العربية هو الفعل الثلاثي «ثقف»، وحسب معاجم اللغة «ثقف» الشيء أي تعلمه بسرعة، و«المثقف» هو الحاذق الماهر، وفي لغات أخرى ترتبط الكلمة بالقدرة على الإنتاج و الخلق والإبداع كوظيفة، والتأمل والتنبؤ كأدوات، تلك هي ميّزة المثقف الأساسية وهويته، وذلك هو مبرر وجوده، فإما أن يكون المثقف كذلك أو لايكون..

وعليه فإن النشاط الثقافي في ظل الـ «غيرنيكا» السورية وبعدها لن تبقى حكراً على أولئك الذين تصدروا الشاشات، والمنابر، فقد سقط بالملموس نموذج المثقف النخبوي ولم يعد بالإمكان أن يُختزل نسق إنتاج المثقف في قدرته على الفصاحة والتشويق ومحاكاة المشاعرفقط. بل صار لزاماً عليه أن يشارك مباشرة في الحياة العملية كبان ومنظم مقنع دائماً، وقد تكون دمعة أم سورية في أقاصي البلاد بما تحمله من دلالات ومعاني فعالة أكثرمن كل ما أتحفنا به مثقفو مرحلة العطالة السياسية بكل مواقعهم ومواقفهم، إلا من رحم ربي من المشاكسين؟!